جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

سياسة الحياد الإيجابي وأثرها على العلاقات العمانية – العربية (٢٠١١–٢٠١٥م)

Neutrality Positive Policy and it's Impact of Arab - Omani Relations (2011-2015)

إعداد

عبد العزيز بن هلال بن علي المعمري

المشرف

أ.د. محمد المقداد

الفصل الأول ٢٠١٦–٢٠١٧م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً
فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ
فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ

(١٠٣) من سورة ال عمران

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا عبد العزيز بن هلال بن علي المعمري، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص، عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: عبد العزيز بن هلال بن علي المعمري

التخصص: علوم سياسية الكلية: معهد بيت الحكمة القسم: العلوم السياسية

أقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير، والدكتوراة عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

سياسة الحياد الايجابي وأثرها على العلاقات العمانية – العربية (٢٠١١-٢٠١٥)

توقيع الطالب:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى القلب الكبير

إلى والدي العزيز

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

والدتي الحبيبة

إلى إخواني وأخواتي وأصدقائي الأعزاء

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد الله، والصلاة، والسلام على رسوله الكريم. وبعد أتوجه بالشكر الجزيل، والامتنان إلى الأستاذ الدكتور محمد المقداد، الذي أشرف على هذه الدراسة. ولولا الله، ثم لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود والشكر أيضاً إلى الأساتذة الأجلاء، أعضاء لجنة المناقشة.

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت، الذين كان لهم الفضل- بعد الله- في إناره طريق العلم أمامنا. ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني، أو أسدى لي خدمة، أو زودني بمعلومة.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

ملخص ..... ك

Abstract ..... م

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة ١

المقدمة: ١

أولاً: أهمية الدراسة: ٤

١- الأهمية العلمية (النظرية) ٤

٢- الأهمية العملية (التطبيقية) ٤

ثانياً: أهداف الدراسة: ٥

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها: ٥

رابعا: فرضية الدراسة: ٦

خامسا: متغيرات الدراسة: ٦

سادساً: مصطلحات الدراسة: ٦

سابعاً: حدود ومحددات الدراسة: ٨

ثامناً: منهجية الدراسة: ٨

تاسعاً: الدراسات السابقة: ١١

الفصل الثاني : سياسة الحياد الإيجابي في السياسة الدولية لسلطنة عُمان ١٩

المبحث الأول : المفهوم النظري لسياسة الحياد الإيجابي في السياسة الدولية ٢١

المطلب الأول : المفهوم السياسي لسياسة الحياد الإيجابي ٢١

المطلب الثاني: المفهوم القانوني لسياسة الحياد الإيجابي ٣٠

المبحث الثاني: السياسة الدولية لسلطنة عُمان ومقوم الحياد الإيجابي (دراسة تحليلية) ٣٦

المطلب الأول: سلطنة عمان والسياسة الدولية: (المقومات والتفاعل الخارجي): ٣٧

المطلب الثاني: أهمية سياسة الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية لسلطنة عُمان: ٤١

الفصل الثالث : العلاقات العُمانية – العربية (دراسة سياسية واقتصادية) ٤٩

المبحث الأول: تطور العلاقات السياسية والاقتصادية العُمانية – العربية (المرتكزات والثوابت) ٥١

المطلب الأول : العلاقات السياسية العُمانية – العربية ٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية العُمانية – العربية:..... ٥٥
المبحث الثاني: مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية العُمانية تجاه الدول العربية..... ٦١
المطلب الأول: المرتكزات والثوابت في السياسة العُمانية – العربية..... ٦١
المطلب الثاني: مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية العُمانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: ٦٥
الفصل الرابع : سلطنة عمان وسياسة الحياد الإيجابي تجاه القضايا الإقليمية (٢٠١١-٢٠١٥م).. ٧٧
المبحث الأول: سياسة الحياد الإيجابي لسلطنة عُمان تجاه أحداث وتفاعلات "الربيع العربي".... ٧٩
المطلب الأول: السياسة الخارجية لسلطنة عمان تجاه التطورات السياسية في الدول العربية (٢٠١١-٢٠١٥م) ٨٠
المطلب الثاني: تفاعلات سلطنة عمان مع التطورات في المنطقة العربية والخليج بعد ٢٠١١.... ٨٦
المبحث الثاني: سياسة الحياد الايجابي لسلطنة عمان تجاه أمن دول الخليج العربي (٢٠١١-٢٠١٥م):..... ٩١
المطلب الاول: موقف سلطنة عمان تجاه قضايا دول مجلس التعاون الخليجي..... ٩٢
المطلب الثاني: مجالات التعاون والاختلاف مع دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضايا الإقليمية: ١٠٠
الخاتمة..... ١١٢
النتائج : ١١٤
التوصيات : ١١٦
المصادر والمراجع: ١١٧
المراجع العربية: ١١٧
المراجع الأجنبية: ١٢٤
الملاحق..... ١٢٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١)	التوازن العسكري (مجلس التعاون وإيران – ٢٠١٣م)	٩٨
٢)	المقدرات الاقتصادية (دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٣م)	٩٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١)	الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان	١٢٧
٢)	الإمبراطورية العُمانية	١٢٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسة الحياد الإيجابي وأثرها على العلاقات العمانية – العربية

(٢٠١١-٢٠١٥م)

إعداد: عبد العزيز بن هلال بن علي المعمري

المشرف: د. محمد المقداد

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها، تسليط الضوء على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، وتوضيح نهائي وعام لسياسية الحياد الإيجابي التي تنتهجها سلطنة عُمان في علاقاتها الخارجية. وبيان مستوى تأثير سياسة الحياد الإيجابي على العلاقات العُمانية – الخليجية وبشكل خاص والعلاقات العُمانية – العربية بشكل عام. وقامت الدراسة البحثية على فرضية رئيسية مفادها "وجود علاقة ارتباطيه بين سياسة الحياد التي تنتهجها سلطنة عُمان تجاه القضايا الدولية والإقليمية من جهة وبين توثيق أواصر العلاقات العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص من جهة أخرى". لهذا تم توظيف كل من منهج النظم ومنهج صنع القرار.

وتوصلت الدراسة الى نتائج عديدة يتمثل أبرزها: أن السياسة الخارجية العُمانية في تعاطيها مع القضايا المفروضة ضمن ثابت الجغرافيا، قد اتسمت بالهدوء، والتأني، وبالموضوعية؛ وذلك لأن السلطنة قد أدركت أن موقعها الجيواستراتيجي، قد حمّلها مسؤولية كبيرة، تمثلت في المساهمة بشكل رئيس في تأمين حماية مدخل الخليج العربي، الذي يعد من أهم خلجان العالم. واتخذت عُمان سياسة خارجية ركزت كل التركيز، على صيانة الأمن والسلم في الخليج، وقد تفردت في كثير من التوجهات والقرارات. وأن منهجية الحوار في الفكر السياسي العُماني، قد رفضت دائماً سياسة الأمر الواقع، وتبنت– وبكل اقتدار– استقلالية القرار الواقعية السياسية المبدئية، دون الانحياز إلى جانب أي طرف من أطراف النزاع، بما جنبها الصدام والمواجهة، ومكنها من لعب دور الوسيط المقبول في كثير من

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الحالات ، وتوصي الدراسة – وهي ترى النتائج الإيجابية لذلك– بأن يُصادر إلى المزيد من الدراسات في هذا المجال، ولإمكانية الأستفادة من هذا النهج بين الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Neutrality and its Positive Impact on the Relations Between Omani – Arab (2011–2015)

Preparation: Abd Alaziz H. Al mamori

Supervision: Prof. Mohmmed Al–Mogdad

Abstract

This study at of a chieving several goals : shed a light on the forign policy of the Sultunate of Omman, final and genral clarificadron of positive neutrality policy which Sultunate of Omman exerceses in it's foreign relationshipe , and revenling the effect level of possitive neutrality policy on the Omman –Gulf states in particular and Omaani – Arab relationshipe in genaral. The resarch study has been condated while on major hypothesis that states, 'there is a correlateve relationshipe between the neutrality policy which Omaaan exersses towards international and regronal issues in are hand , and strngthening Arab relationships in genaral and the Gulf in partieular on the other hand . the systems approach and decesion making approach have been uhlized to achreve the study's objectives .

The study revealed several results such as : Ommani foreign policy in denling with imposed issues withen steady geagraphical confext is charaeferrzed by being calm rafronal , and subjectrvrdy , this is due to the swtanate's awarreness if its geostrategic location has imported heavy responsibility . this hard of responsibility is in the form of the sultuante prrmary contrrbution in the securing of the Arab Gulf entrance protection, Arab Gulf as considered to be one of the most important Gulfs in the world. Furthermore , Omman has advpted a foreign policy that focuses on the marntenance of the securrty and peace in the Gulf , Omman has made many Uniladeral deciions and directrvns dralogue approach in the Ommani

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

political though has always reject status que policy , with great competeney Omman has adoplet the premilinary political achuality without taking any side of the partres involued in a dispute.

www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

تُجسد الدبلوماسية العُمانية سعي السلطنة، إلى ربط الأهداف الداخلية المتمثلة في ضمان الاستقرار والتنمية والتحديث، بما لا يتعارض مع الطابع التنفيذي بأهداف السياسة الخارجية ومنطلقاتها الاستراتيجية المؤكدة على ضمان أمن السواحل العُمانية بجهد عُماني خالص، مع عدم إنكار مصالح الدول الأخرى، وأن الدبلوماسية العُمانية أقرب إلى البرجماتية الإيجابية، التي مفادها أن صانع القرار العُماني مهتم بمصلحة الدولة في قراراته.

غير أن الوعي المصلحي هذا، لا يعني التضحية بالمبادئ والقيم، فهي إذن برغماتية إيجابية: ففي حالة مقاطعة مصر كانت المصلحة قصيرة المدى، تقضي أن تقاطع سلطنة عُمان مصر؛ لكي تضمن استمرار علاقاتها مع الدول العربية غير أن مبدأ الإبقاء على العلاقات أولى من قطعها، جعل الموقف العُماني أكثر مبدئية ومعنى ذلك أن البرغماتية العُمانية برغماتية مبدئية.

وبرغم أن سلطنة عُمان دولة محدودة الموارد الاقتصادية، مع قلة عدد السكان ورغم أن موقعها الجغرافي المتميز الحساس، الذي يقع بين دول إقليمية أيديولوجية، وأخرى ذات موارد محدودة اقتصادياً، ولكنها ذات عدد سكاني كبير، مثل الهند أو إيران، وحتى اليمن إلا أن الدبلوماسية العُمانية كانت دائماً دبلوماسية متوازنة، تحاول أن تحافظ على مصالحها، من خلال توازن إقليمي، تجعل حتى الدول الكبرى، جزءاً من المعادلة الإقليمية؛ من خلال العلاقة مع بريطانيا، والولايات المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقع سلطنة عُمان بين خطي عرض (١٦.٤٠) و (٢٦.٢٠) درجة شمالاً، وخطي طول (٥١.٢٠) و (٥٩.٤٠) درجة شرقاً والموقع له تأثير واضح في مناخ السلطنة، فموقع عُمان وإطلالته البحرية كان له دور فاعل في تلطيف الجو في الصيف وخاصة منطقة السواحل، ودفئها في الشتاء، وكان للموقع الفلكي لسلطنة عُمان وراء ظهور إقليمين مناخيين هما: إقليم عُمان الشمالي، وإقليم ظفار، (الهيتي، ٢٠٠٠: ٣٣)، وتقع سلطنة عُمان بين الدول متوسطة الحجم كالإمارات العربية المتحدة التي تبلغ مساحتها (٨٣.٦٠٠كم^{٢})، والدول كبيرة الحجم كالمملكة العربية السعودية التي تبلغ مساحتها(٢.١٤٩.٦٩٠ كم^{٢})، إذ تبلغ مساحة السلطنة (٣٠٩.٥٠٠كم^{٢})، (العزيري، ٢٠٠٣: ٦٦) كما هو مبين في الملحق رقم (١).

وتشرف سلطنة عُمان على عدد من المسطحات المائية متمثلة ببحر عُمان، والبحر العربي، ومضيق هرمز، وقد كان للموقع البحري أثر في توجيه علاقاتها الدولية، والأهمية المتوقعة البحرية لعُمان لا تأتي من كون السلطنة تشرف على عدة بحار، وإنما من خلال سواحلها التي تمتد إلى (٣١٦٥) كم ابتداءً من مضيق هرمز، حتى حدود جمهورية اليمن في الجنوب، كما تتمتع سلطنة عُمان بسواحل دافئة وواجهات صالحة لرسو السفن، مما أدى إلى انتعاش التجارة فيها بشكل كبير (العزيري، ٢٠٠٣: ٥٤)، وتجاور عُمان ثلاثة دول ترتبط معهم بحدود برية وهي: الجمهورية العربية اليمنية، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتتمتع السلطنة بعلاقات طيبة مع جيرانها.

لقد حمل الموقع الجغرافي الاستراتيجي عُمان مسؤولية كبرى، مسؤولية جسيمة في حماية مدخل الخليج العربي الذي تتزاحم عليه القوى الكبرى، وتقوم حوله مذهبيات بدأت تؤثر في سياسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولها، وكانت الأولوية لدى عُمان هي المحافظة على أمن منطقة الخليج حتى وإن أدى ذلك أحياناً إلى قرارات منفردة لكنها في المحصلة تنسجم مع مصلحة الأمة العربية التي كانت دولها تعود غالباً إلى ما رأته واختطته السياسة العُمانية (الموافي، ٢٠٠٢: ١١٧).

من هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على سياسة الحياد الإيجابي وأثرها على العلاقات العمانية – العربية (٢٠١١–٢٠١٥م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية)، وعملية (تطبيقية) كالتالي:

١ـ الأهمية العلمية (النظرية)

تكمن الأهمية العلمية للدراسة، كونها تسهم في التأصيل النظري لموضوعها، في مجاله الأكاديمي؛ مما يفيد المهتمين والمختصين والباحثين في مجال السياسة الخارجية، خاصة أن السياسة الخارجية لسلطنة عُمان قد اتصفت بالحياد الإيجابي؛ نتيجة إدراكها لأهمية اللجوء لهذه السياسة، في ضوء الظروف السياسية التي تشهدها منطقة الخليج العربي، وانعكاسها على أمن واستقرار دولها.

لذا فمن الضروري إدراك أهمية سياسة الحياد الإيجابي، ودورها في تعزيز العلاقات العُمانية – العربية، في مرحلة زمنية شهدت تغيرات كبيرة، في بنية النظام الإقليمي العربي، والعلاقات العربية– العربية.

٢ـ الأهمية العملية (التطبيقية)

توفر الدراسة عملياً فرصاً لبيان طبيعة وأبعاد سياسة الحياد الإيجابي لسلطنة عُمان، حيث تشكل هذه الدراسة مرجعاً للباحثين والمختصين في هذا المجال، ما يساعد على فهم توجهات السياسة الخارجية العُمانية تجاه علاقتها مع الدول العربية كما يمكن أن تشكل هذه الحالة أنموذجاً يستفاد منه في العلاقات بين الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

١- تسليط الضوء على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.

٢- توضيح لسياسة الحياد الإيجابي.

٣- توضيح لسياسية الحياد الإيجابي التي تنتهجها سلطنة عُمان في علاقاتها الخارجية.

٤- بيان مستوى تأثير سياسة الحياد الإيجابي على العلاقات العُمانية – الخليجية.

٥- بيان مستوى تأثير سياسة الحياد الإيجابي على العلاقات العُمانية –العربية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تنتهج سلطنة عُمان في سياستها الخارجية، إزاء أي من القضايا الصراعية، على وجه العموم، وفي محيطها الإقليمي، بشكل خاص استراتيجية الحياد وعدم الانحياز إلى أي طرف، والحياد العُماني يستبطن القدرة على إدارة جهود التهدئة بين الأطراف المتصارعة، وإبقاء جميع قنوات الاتصال مفتوحة مع كافة الأطراف، التي من شأنها المساهمة في تسوية الأزمات، والتزامها بالاضطلاع بدور الوسيط بين الفرقاء المتصارعين يتطلب أول ما يتطلب، اعتماد مبدأ الحياد التام في التعامل مع أي أزمة دولية، وربما ظهر هذا جليًا في صراعات إقليمية كبرى، مثل الموقف من مصر– (كامب ديفيد) والحرب العراقية الإيرانية، ودخول القوات العراقية للكويت، وغيرها من الأزمات الصراعية التي شهدتها المنطقة وأخيراً موقفها الإيجابي من الصراع في اليمن وعدم المشاركة في عاصفة الحزم، واستمرار سفارة السلطنة في دمشق حالياً خلافاً لمواقف جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستناداً على ما سبق يمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو الآتي:

- ما أثر سياسة الحياد الإيجابي، التي تتسم بها سلطنة عمان في تفاعلاتها الدولية على علاقة السلطنة مع الدول العربية ؟
- ما توجهات السياسة الخارجية العمانية تجاه علاقاتها مع الدول العربية؟
- ما هي المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية لسلطنة عمان في علاقاتها الخارجية ؟
- ما ملامح وأبعاد سياسة الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية لسلطنة عُمان ؟

رابعا: فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: "هناك علاقة ارتباطية بين سياسة الحياد التي تنتهجها سلطنة عُمان تجاه القضايا الدولية والإقليمية من جهة، وبين توثيق أواصر العلاقات العربية بشكل عام، والخليجية بشكل خاص من جهة أخرى".

خامسا: متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: سياسة الحياد الإيجابي لسلطنة عمان .

المتغير التابع: العلاقات العُمانية – الخليجية والعربية (٢٠١١-٢٠١٥) .

سادساً: مصطلحات الدراسة:

السياسة الخارجية: تعرف السياسة الخارجية بأنها، هي برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة البدائل المتاحة؛ من أجل تحقيق أهداف محددة في عمل المحيط الدولي(سليم، ١٩٨٤ :١٦). أو أنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي (بدوي، ١٩٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

:٤٠-٤١)، أو أنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول(عيسى، وغالي، ١٩٧٩ : ٣٠٩).

وقد جمع كوبلان هذه التعريفات بقوله إنها "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها، مع الدول الأخرى؛ بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى، وهي، في العادة، نتاج تفاعل المؤثرات الخارجية والداخلية السلبية منها والإيجابيّة ومدركات صنّاع القرار في الدولة (William, 1971 :85).

الحياد: حياد: مصدر حَايَدَ الحِيادُ: عدَمُ الميْل إلى أي طرفٍ من أَطرافِ الخُصومة على الحِياد: غير منحاز لأيٍّ من الطرفين الحِيادُ الإيجابيّ: مذهب سياسيّ يقوم على عدم الانحياز إلى كتلة سياسيّة من الكتل / الدول المتصارعة في الميدان السِّياسيّ.

ويعرف إجرائياً: ألزمت سلطنة عُمان نفسها باتباع سياسة خارجية حيادية حيال كل القضايا التي تكون طرفا فيها، أو تلك التي تكون قادرة على التأثير فيها. وقرأت الدولة العُمانية الأحداث الجارية في العالم بشكل عام، وفي المنطقة على وجه الخصوص من زاوية أن من واجب كل الدول المنتمية إنسانياً للمجتمع الدولي المتحضر، أن تسعى إلى نبذ الخلاف، وبالتالي الالتزام بالحلول السلمية، وهذا لن يتأتى إن لم توجد بعض الدول القادرة على إدارة التهدئة، وذلك عن طريق إبقاء جميع القنوات مع كل الدول مفتوحة، وبناء علاقات جيدة معها، الأمر الذي يهيء لها فرصة حلال أزمات بعد أن حققت القبول لدى جميع الأطراف، وهذا لن يكون إلا إذا اعتمدت هذه الدول الحيادية (القطاطشة، والحضرمي، ٢٠٠٧ :٣٩٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات العُمانية – العربية: مصطلح يشير إلى العلاقات بين سلطنة عُمان والدول العربية، للوقوف على طبيعة، ومحددات، ومستوى هذه العلاقة، وتطورها في فترة الدراسة.

سابعاً: حدود ومحددات الدراسة:

الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية التي تمتد بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٥م والتي شهدت فيها منطقة العربية تطورات سياسية مهمة متأثرة بالربيع العربي، وخصوصاً اليمن والبحرين والخلافات التي حدثت داخل مجلس التعاون، وخلاف مجلس التعاون الخليجي مع إيران والتي كان للسلطنة مواقف واضحة تجاهها، ومواقف عُمان من الثورات العربية، والتطورات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على دول المنطقة العربية بما فيها سلطنة عمان.

محددات الدراسة: من المتوقع أن يعرض الباحث لبعض من الصعوبات المرتبطة بقلة الكتب والمراجع التي تناولت موضوع الدراسة، حيث أن هناك قلة في الكتب التي تناولت موضوع الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية العمانية.

ثامناً: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام منهج النظم، حيث تعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي في الكثير من الآراء، من أبرز النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولاً عاماً وواسعاً لها في الوسط الأكاديمي المتخصص في تعريف مفهوم النظام، وخصائصه بشكل عام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعرّف النظام (System)، أي نظام بأنه عبارة عن كيان عام، تتداخل عناصره، ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل، ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى، وأي نظرية تحاول أن تتعرف على اليفية التي تترابط بها هذه المكوّنات وتتفاعل يُطلق عليها نظرية النظم (Systems Theory) (McClleland,1961 :412-414).

وقد ركز دافيد ايستون في تحليلاته النظمية على الجانب المتعلق بمقدرة النظم السياسية على الاستجابة لضغوط البيئة ومؤثراتها، وهذه الضغوط التي يُطلق عليها مطالب أو حاجات (Demands) قد تنبع من البيئة الخارجية للنظام، كما قد تنبثق من داخل النظام نفسه. وتتوقف طبيعة القرارات والسياسات التي يتوصل إليها النظام في مجال استجابته لتلك الضغوط والمطالب على القدر المتاح له من الإمكانات والموارد المساندة (أو ما يسميه Supports) (Dougherty, 1971 :102-104.).

أما جابرييل ألموند فقد عرف النظام السياسي، بأنه كيان محدد من التفاعلات التي تحدث في كل المجتمعات المستقلة، وتتركز وظيفة هذا النظام في تحقيق عمليات الاندماج والتكيّف، سواء ما تعلق من ذلك بالداخل أو في علاقة المجتمع بغيره من المجتمعات الخارجية، وذلك بأسلوب الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام وسائل الإكراه المادي المشروع، أوالقانوني (Dougherty,1971 :111).

وأما كارل دويتش فيعتقد أن النظام السياسي شأن أي نظام آخر يتميز بدرجة عالية نسبياً من القدرة على الاتصال والتفاعل. ويؤكد أن النظام السياسي يجب أن يكون مزوداً بإمكانيات ملائمة وفعّالة لتجميع المعلومات عن الداخل والخارج، ثم نقل هذه المعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسئولة عن تحديد استجابة النظام إزاء الضغوط والتحديات التي يتعرض لها(Kaplan,1984 :3-20).

ويمكن تعريف نظرية اتخاذ القرارات الخارجية على أنها تلك العملية التي يتم من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة، من بين عدة بدائل متنافسة، بحيث تكون القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها، وإن عملية اتخاذ القرارات هي عملية جماعية متكاملة، تمثل ذروة التفاعل، والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة(المقلد، ١٩٨٢).

وهناك من يعرف نظرية اتخاذ القرار الخارجية: إنها الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، عند تحليل سياسة معينة، سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، أي أن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثم تسعى لتحديد العلاقة بشكل مفيد بين هذه المتغيرات، ويركز هذا التعريف على أن نظرية اتخاذ القرار تلعب دوراً مهماً، في كشف العديد من الجوانب الهامة في السياسة، كما أنها تفيد البحوث التي تسعى لدراسة الأفراد صناع القرار بشكل أفضل كثيراً من النظريات الأخرى(كانتور، ١٩٨٩).

يقصد بعملية صنع القرار التوصل إلى صيغة، أو اختيار بديل من بديلين، أو أكثر باعتبار أن البديل هوالأكثر قدرة على حل المشكلة، أو (المشاكل) القائمة بشكل يحقق لإحدى الدول الأهداف المطلوبة؛ لما يتمثل فيه من مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة. أو بعبارة أخرى فإن صنع القراريعني القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البدائل السلوكية(السلمي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٧١ :٢٦)، والمنهج التحليلي وهو أهم المناهج كونه يرتكز على تحليل عناصر قوة الدولة وبالتالي تقدير قوة خططها المستقبلية لبناء وزنها الدولي.

وسيتم استخدام هذه المناهج في تحليل وبيان مستوى تأثير سياسة الحياد الإيجابي وأثرها على العلاقات العُمانية– العربية، وذلك من خلال بيان سياسة الحياد الإيجابي في السياسة الدولية لسلطنة عُمان (دراسة نظرية وتحليلية)، والعلاقات العُمانية – العربية (دراسة سياسية واقتصادية)، وسياسة الحياد الإيجابي لسلطنة عُمان تجاه القضايا الإقليمية (٢٠١١–٢٠١٥م).

تاسعاً: الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات صلة بموضوع الدراسة ما يلي:

- **دراسة لطفي (٢٠١٥م)، بعنوان: "قراءة حالة سياسية، سلطنة عُمان والدور "المطلوب" في الملف اليمني"** تعالج هذه الدراسة دور سلطنة عُمان في الملف اليمني في ظل التصريحات التي صدرت من الرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح، بشكره دور السلطنة في الوساطات بين الحوثي وصالح من جهة والسعودية والتحالف من جهة أخرى، وما تزعمه دوائر إعلامية إيرانية أن السلطان قابوس اخبر الملك سلمان ان تورطه في اليمن مكيدة امريكية. كذلك تأتي هذه الورقة في ظل مقالات سياسية صدرت عن صحيفة الوطن العُمانية، المقربة من السلطان قابوس وانتهاجها دور الحياد إزاء الأحداث الجارية بل ومطالبتها دول الجوار باحترام سيادة الدول المحيطة بها، وفي ظل مشاركة ممثل عن السلطان قابوس" أسعد بن طارق آل سعيد" في مؤتمر شرم الشيخ، وتأكيده أن بلاده تؤيد الشرعية في اليمن، وأخيراً في ظل تصريحات شخصيات سياسية وإعلامية ايرانية عن الدور العماني في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملف ذاته.

- **دراسة(علام، ٢٠١٥) بعنوان: "نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية"**،هناك العديد من الأساليب والتقنيات لإجراء عملية التقويم للسياسات الحكومية لكنها جميعا تنطوي على شكل من أشكال التحليل، والتفسير، والحكم، والمقارنة بين الأهداف المعلنة ومؤشرات الأداء والنتائج الفعلية، والنظر، وقياس الآثار، والمقارنة مع سياسات أخرى، والتركيز على الكفاءة والفعالية، ومحاولة فهم الكيفية التي تعمل بها السياسة في الممارسة الواقعية خصوصاً بالنسبة إلى الطريقة التي تعمل بها من الناحية النظرية، وأكاديمياً هناك منهجان لمقاربة السياسات العامة، المنهج الأول: التحليل التوجيهي (prescriptive analysis)، وهو يهدف إلى تطوير عملية البناء السياسي، من خلال إيجاد خيارات منطقية لتحقيق الخطط والبرامج. والمنهج الثاني: هو التحليل الوصفي التنبؤي (descriptive predictive analysis)، وهو يحاول إدراك المغزى من السياسات التي تم تنفيذها، وتقييم نتائج ومنجزات تلك السياسة. وتطرقت الدراسة إلى المبادئ التي استندت عليها الحكومة العُمانية في بناء علاقاتها الدولية سواء على المستوى الإقليمي أوالمستوى العالمي. وفي ذات الوقت مقاربة الممارسات السياسية الداخلية من خلال تقييم الخطط والبرامج المطروحة والإنجازات أو الإخفاقات التي حصدتها الحكومة من تلك المشاريع. كما تعمد الدراسة إلى محاولة اكتشاف الطريقة التي يتم من خلالها بناء الخطط والبرامج السياسية الداخلية والخارجية في السلطنة، والتنبؤ بمستقبل تلك السياسة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

- **دراسة بسمة مبارك سعيد (٢٠١٤م) بعنوان قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاتحاد الخليجي، هدفت الدراسة للبحث في الأسباب التي تقف خلف الموقف العُماني الرافض لقضية الاتحاد الخليجي، وطبيعة العلاقات العُمانية–الإيرانية التي انعكست ظلالها على الموقف العُماني. وقد خلصت الدراسة الى أن الموقف العُماني، على صرامته، قابل للتغيير إذا ما انتفت الأسباب التي يستند عليها: فالوحدة في حد ذاتها لا يمكن أن تكون مرفوضة من حيث المبدأ؛ إذ إنَّ عُمان، كدولة مؤسسة لمجلس التعاون الخليجي، وقّعت على النظام الأساسي للمجلس، والذي تنص مادته الرابعة على أن الغاية النهائية من وراء تأسيس هذا الكيان المشترك هو الوصول إلى الوحدة. كما أن عُمان لا يمكن أن تغفل عن أن الوحدة الخليجية الناجحة المستدامة، جزء أساس من تطلعات شعوب المنطقة بما في ذلك شعبها. وفي جميع الأحوال لا ينبغي أن يُقرأ موقف عُمان كمؤشر على أنها ضد التقارب الخليجي أو أنها تسعى لشق الصف؛ إذ إن الدور الذي لعبته وتلعبه السلطنة ضمن مجلس التعاون الخليجي، يشير إلى عكس ذلك؛ فعُمان إحدى الدول التي أسست المجلس، وعملت على إنجاحه والتزمت بقراراته وبرامجه، وسعت دومًا نحو تقريب وجهات النظر. وقامت بواجبها أثناء حرب الخليج الثانية، وتقدمت في العام ١٩٩١م بمشروع لتأسيس جيش خليجي موحد، تم رفضه من قبل دول أخرى.

- **دراسة الوهيبي (٢٠١٢م)، بعنوان: "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان"**، هدفت هذه الدراسة بدورها إلى التعرف على أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية العُمانية، في عهد السلطان قابوس بن سعيد، وأثر هذه السياسة في جعل سلطنة عُمان بلداً مستقراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، والتعرف إلى ملامح السياسة الخارجية العُمانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عهد السلطان قابوس وأثر الموقع الجغرافي على هذه السياسة، وإبراز التحديات والعقبات التي تواجه سياسة عُمان الخارجية، ودراسة الدور الذي يلعبه الموقع الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية العُمانية، وتحديد التوجهات المستقبلية لصانع القرار السياسي ضمن سياق الجغرافيا السياسية.

- **دراسة مقيبل (٢٠١٠م)، بعنوان: أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية ١٩٧٠-٢٠٠٨م**، هدفت الدراسة إلى توضيح ملامح السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس، وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، ومنهج النظم، حيث يستند نظام السياسة الخارجية العُمانية إلى منهج تحليل النظم الذي يعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين. وقد توصلت الدراسة إلى أن شخصية السلطان قابوس كانت فاعلاً أساسياً في صنع القرارات العُمانية.

- **دراسة القطاطشة والحضرمي (٢٠٠٧)، بعنوان "الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية"**، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، حيث أتسمت السياسة الخارجية العُمانية بمجموعة من الصفات التي فرضتها حقائق التاريخ والجغرافيا، والإمكانات الأمنية والاقتصادية والثقافية. وقد جاءت في المجمل سياسة هادئة ومعتدلة ومتوازنة وحيادية، كما أنها كانت مؤثرة على المستويات الخليجية والعربية والإقليمية والدولية وموضع احترام وتقدير من جميع الدول. وتنطلق إستراتيجية الحياد الإيجابي، من مبدأ الواقعية السياسية التي تتبناها القيادة العُمانية، والتي تدرك حدود قدرتها ومعطيات قوتها وتسعى إلى توظيفها بشكل جيد، اتساقًا مع استحقاقات موقعها الجغرافي الجيواستراتيجي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعمقها التاريخي والحضاري، الأمر الذي جعل منها، على الرغم من قلة الموارد والثروات بالمقارنة مع جيرانها في منظومة مجلس التعاون الخليجي، دولة ذات علاقات طيبة مع الجميع، بما كفل لها مكانة متميزة على الصعيد الإقليمي والدولي، على الرغم من إمكانياتها المتواضعة.

- **دراسة السويدي (٢٠٠٥)، بعنوان: "تاريخ العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ١٩٧٠-٢٠٠٠"**،هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تاريخ العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لمعالجة المشكلة من خلال المعطيات التي أفرزتها تجربة كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان في مجال العلاقات الثنائية السياسية وكذلك الاقتصادية والثقافية، وأوضحت الدراسة. في محاولتها لعرض طبيعة العلاقات بين الدولتين وأسلوب التعاطي مع الملفات المشتركة والفاعلة بين الطرفين، كيفية بناء القرار السياسي نحو التعاون بين الدولتين، مما يسهل ذلك للدارس التعرف إلى آلية صنّاع القرار في الاتحاد والتعاون ورغبتهم على المستوى الإقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بحداثة عرضها لموضوع الدراسة، حيث أن أي من الدراسات السابقة لم تتناول موضوع سياسة الحياد الإيجابي للسلطنة وأثرها على العلاقات العُمانية – العربية في ضوء مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية العُمانية ومواقفها تجاه القضايا العربية.

الإطار النظري:

التزمت السياسة الخارجية العُمانية بمبدأ اعتماد الحوار، وتعزيزه بين الأطراف المتنازعة، لحل الخلافات بروح الوفاق، والتفاهم، والتنكر لفكرة الحرب ومقاومتها كوسيلة؛ لفض الخلافات، وإنهاء الصراعات بين الدول، وأن الحوار يجب أن يكون هو اللغة السائدة؛ وذلك لأن هذا الثابت لا يقر أي شكل من أشكال الحروب واستخدام القوة والسلاح إلا ما كان دفاعاً عن النفس.

من هذا المنطلق، جاء الفهم العُماني للعلاقات الدولية، وبالتالي لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك تأكيداً على أن المصالح المشتركة بين الدول هي الأساس الذي يجب أن يُرتكز عليه، إضافة إلى ضرورة البناء على الإيجابيات.

وقد تنامى هذا التوجه مع مكونات النفس العُمانية الجانحة للسلم والتفاهم على الصعيدين العام والخاص(حمودي، ١٩٩٣: ١٣٥-١٣٦)، وذلك حين تبنّى الفكر السياسي العُماني مذهبية الالتزام بالحوار كوسيلة مُثلى للحصول على الحقوق المشروعة، على أن يكون هذا الحوار هادفاً،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليس من أجل ذاته، أو من أجل إضاعة الوقت وتوكيد النفاق السياسي وإشغال الرأي العام دون فائدة.

ويتضح ذلك من مقابلة للسلطان قابوس مع صحيفة الأهرام القاهرية في ١٩٨٥/١/٢٠م بقوله: "قد ثبت بالدليل أنه يمكن بالمفاوضات وبالطرق السلمية أن تتوصل الأطراف المختلفة إلى حلول أفضل من الحلول التي يمكن التوصل إليها بالنار والبارود، وهي الحلول التي تزهق الأرواح وتنفق وتضيّع الأموال".

استطاعت السياسة العُمانية أن تسجّل موقفاً يُحسب لها، حين أقامت حالة حوارية بين إيران والعراق، واستطاعت بالفعل أن تهيء لجمع الطرفين على فكرة بدء مفاوضات مباشرة، وذلك عبر تهيئة لقاء قمة كان وشيكاً بين الرئيسين العراقي والإيراني، إلا أن دخول العراق إلى الكويت في ٢ آب ١٩٩٠م أفشلت هذه المحاولة، وكذلك فعلت عندما حلّت كل قضاياها الحدودية، وقضية ظفار، وقضية علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي السابق وعلاقاتها مع إيران (أبو طالب، ١٩٩٣ :٢١٥-٢١٨).

تمكنت سلطنة عُمان من أن تحقق مشاركة فاعلة وإيجابية في تمهيد الأرضية لحل العديد من الأزمات التي جنبت المنطقة، أو أنها كانت قادرة على تجنيبها صراعات كثيرة. وما تفجّر الكثير من الحروب في المنطقة إلا ويعود إلى رفض التوجهات العُمانية والتقليل من أهميتها؛ تلك التوجهات التي اعتمدتها القيادة العُمانية الحديثة منذ تأسيسها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن الأخذ بدبلوماسية الحوار حسب الفكر السياسي العُماني لا يعني اللجوء إلى الحوار بشكل مطلق، بل إلى ذلك الحوار المثمر والإيجابي الذي يؤدي إلى نتائج جيدة. ومن هنا تأتي الدعوة العُمانية إلى ضرورة التنبه والاستعداد والتمكُّن مع الميل إلى الأخذ بالحوار، حيث قال السلطان قابوس في خطابٍ له بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٨م: "إننا لسنا على استعداد لأن نضع أيدينا في يد حليف غادر. وإننا نحمل السلاح دفاعاً عن العقيدة والوطن والكرامة، ونمد أيدينا حرصاً على الوئام والسلام ورابطة الدم".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : سياسة الحياد الإيجابي في السياسة الدولية لسلطنة عُمان

(دراسة نظرية وتحليلية)

تعتبر الحياد كلمة أو مفهوم اختلف عليه علماء السياسة واللغة والقانون وأهل الفلسفة، ومؤرّخو التاريخ في مسألة الحرب والسلم، فهناك عدّة تفسيرات لمفهوم الحياد الإيجابي والسلبي، فبالرغم من هذا الاختلاف، إلا أن الحياد يهدف بشكل رئيس إلى ابتعاد الدول عن الدخول في المنازعات والحروب، حيث تتبنّى الدول سياسة محايدة؛ لتبتعد عن الانخراط في الحرب الباردة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية؛ وذلك لعدم الدخول في تكتّلاتها وائتلافاتها ومعسكراتها؛ لتستطيع التمكّن من تأدية دورها في تصغير المشكلات، والمسائل العالقة المتنازع عليها، وبالتالي التخفيف من حدّة التوتّرات الدولية، بنهج الطرق السلمية كالمؤتمرات والحوارات والتسويات للتوفيق بين الأطراف المتصارعة، واتخاذ الموقف الوسطي والتحليلي الموضوعي في إحقاق الحق بتأييدها لصاحب الحق في قضيته المشروعة إن كان مستعمَرًا أو منتهكة حقوقه من قِبل دولة أقوى منه عسكريًا واقتصاديًا، ممّا يحدّد مفهوم نظرية الحرب بوضعها في كفّة العدالة والمستقيمة أو العكس.

أما أهل القانون فيختلفون عن مفهوم مؤيّدي الحياد الإيجابي هذا، لأنه غير موثّق بقوانين تلزم الطرفين المتنازعين أوتحدّد مسؤولية كلّ منهما كمعسكرَين كبيرين، والدول التي تلتزم الحياد بدون قوانين تأخذها على عاتقها، تمنعها من دعم أي من المعسكرين هي غير حيادية، لأن النهج التقليدي القانوني هو الذي ينظّم العلاقات بين الدول المتحاربة وغير المتحاربة وكيفية التزامها الحياد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلقد تعرّضت قواعد الحياد القانوني لعدّة اختراقات إذ لم يلتزم بها دول عديدة، وتجلّى ذلك بوضوح خلال الحرب العالميتيْن الأولى والثانية، ممّا أدّى إلى تغيير مفهوم هذا الحياد التقليدي، فوُضعت معايير للحياد التي تؤدّي إلى استقرار المجتمع الدولي، وذلك بعدم تشريع لأي دولة ذات سيادة باستخدام القوّة في حلّ مشاكلها على أي دولة أخرى، والتمييز بين الأطراف المتحاربة الأقوى والأضعف وفقًا لمشروعية حقوقه المطالب بها، وهذا أدّى إلى ظهور الحياد الإيجابي تجاه أحد طرفي النزاع لتحصيل حقوقه المهدورة من قِبل الأقوى.ومهما اختلفت الدول في تحديد مفهوم الحياد وتعدّد أشكاله أو أنواعه (التزامي أوغير ملزم)، إلا أنه يعطي دول عدم الانحياز كيفية الابتعاد عن النزاعات والحروب الكلاسيكية أوالحرب الباردة.

سيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المفهوم النظري لسياسة الحياد الإيجابي في السياسة الدولية

المبحث الثاني: السياسة الدولية لسلطنة عُمان ومقوم الحياد الإيجابي (دراسة تحليلية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : المفهوم النظري لسياسة الحياد الإيجابي في السياسة الدولية

على الرغم من صياغة السياسة الخارجية في إطار الوحدة الدولية، إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية أخرى ، وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، والتي ترمي إلى تحقيق أهداف داخل المجتمع الذي صيغت في إطاره، بعبارة أخرى، فإن موضوع السياسة الخارجية يتبع خارج حدود سيطرة الوحدة الدولية، بينما يتبع موضوع السياسة الداخلية في إطار سيطرة تلك الوحدة بيد أن هذا التحديد لموضوع السياسة الداخلية يثير إشكالاً هاماً يتعلق بتحديد الحدود المنهجية للسياسة الخارجية وتمييزها عن السياسة الداخلية.

سيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : المفهوم السياسي لسياسة الحياد الإيجابي

المطلب الثاني : المفهوم القانوني لسياسة الحياد الإيجابي

المطلب الأول : المفهوم السياسي لسياسة الحياد الإيجابي

يعرف الحياد اصطلاحاً: أن أصله من الكلمة اللاتينية، وهي فعل عدم الميل إلى أية جهة أوحزب، وتعني إرادة الامتناع وعدم التحيز الذي يطلق على الذي لاينتمي إلى حزب دون الآخر فهو ليس منحازاً إلى حزب معين. أما إرادة الامتناع فتعني الموضوعية والتي تطلق على مجموعة الأشخاص الذين يقدمون حججاً موضوعية لا تتغير تبعاً لأي ميول شخصية (السعيد، ٢٠١٥ :٢).

أما من الناحية اللغوية فإن كلمة الحياد مشتقة من حايد، محايدة، حياد، أو تعني لغوياً جانب، وهي ضد انحاز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحياد الإيجابيّ: مذهب سياسيّ وضعيّ يقوم على عدم الانحياز إلى كتلة من الكتل المتصارعة دوليًّا .

الحياد السّياسيّ: مذهب سياسيّ يقوم على عدم الانحياز إلى كتلة سياسيّة من الكتل المتصارعة في الميدان السِّياسيّ .

الحِيادُ : عدَمُ الميْل إلى أي طرفٍ من أَطرافِ الخُصومة . والحِيَاد الإيجابيُّ (في السياسة الدولية): ألاَّ تتحيّز الدولة لإِحْدى الدُّول المتخاصِمة مع مشاركتها لسائر الدّول فيما يحفظ السلم العام .

المحايد: هو الشخص الذي لا ينحاز، أو الشخص الذي يرفض الأخذ بإحدى فكرتين متعارضتين، والحياد بهذه الصورة وجد منذ وجدت الحروب والمنازعات، فهو واقعة مادية قبل أن يكون نظاماً قانونياً. والحياد كنظام قانوني: هو الحالة القانونية التي توجد فيها الدولة، التي لا تشتبك في حرب قائمة، وتستبقى علاقاتها السامية مع الطرفين المتحاربين. وبعبارة أخرى، الحياد كنظام قانوني: هو مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الدول المحاربة، والدول غير المشتركة في الحرب، وتمتنع بموجبه عن تقديم المساعدة لهما. فالحياد كنظام قانوني: ينطوي على حقوق وواجبات، ثم إنه من الأعمال التي تدخل في خصائص سيادة الدولة، وتمتلك إقراره بحرية تامة وفقاً لمقتضيات مصالحها وظروفها الخاصة. وهذا هو ما يطلق عليه حق الحياد (راتب، ١٩٦٢ :١٨٢-١٨٦)

وعليه، لا توجد حالة الحياد، إلا في حال قيام حرب بالمعنى الصحيح ،وذلك بأن تعلن الدول التي تريد الوقوف على الحياد بأنها لا تريد الدخول في الحرب القائمة، أو تتخذ صراحة جانب الحياد. ويبدأ حياد الدول المحايدة، وتبدأ التزاماتها بواجبات الحياد من تاريخ علمها بقيام الحرب،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتضاح أنها لا تريد الدخول فيها؛ ولهذا جرت عادة الدول أن تعلن الدولة المحاربة الدول الأخرى بقيام الحرب فتتاح لها بذلك فرصة علمها بها، وإعلان حيادها أو على الأقل اتخاذها صراحة جانب الحياد. ويترتب إذن على قيام الحرب بين دولتين أو أكثر أن تنقسم العائلة الدولية إلى فريقين: فريق المتحاربين ويشمل الدول المشتبكة في الحرب، وفريق غير المتحاربين والمعترف لهم بصفة الحياد، ويشمل باقي الدول الأعضاء في العائلة الدولية.

أصبح الحياد بالمعنى التقليدي السابق، في رأي البعض، لا ينسجم من الناحية المنطقية مع التنظيم الجديد للمجتمع الدولي، ومع قيام العلاقات المتداخلة بين الدول سواء كانت سياسة أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، ثم مع ما أوجبه ميثاق الأمم المتحدة من التزامات الضمان الجماعي والاشتراك في تدابير القمع. تلك الالتزامات التي تحتم تعاون الدول المشتركة في الأمم المتحدة لرد الاعتداء الواقع على إحداها وصون الأمن، حتى كأنه يمكن القول: إنه لا حياد مع الضمان الجماعي ولا ضمان جماعياً مع الحياد، ثم إن الحرب الكلية الحديثة جعلت من الصعب تحديد مركز المحايد، وبالتالي زادت من حقوق المتحاربين، وقد قضت الحرب العالمية الثانية على نظام الحياد في بضعة أشهر.

ومع ذلك فإن الحياد يظل ممكناً، إذا كانت الدولة في حالة حياد دائم كسويسرا، أو إذا عجز مجلس الأمن على اتخاذ تدابير القمع نظراً؛ لاستعمال إحدى الدول الكبيرة حقها في الاعتراض.

إن نظام الحياد لا يتعارض إطلاقاً مع نظام الأمن الجماعي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، ويمكن معالجته كنظام إقليمي يتفق مع روح الميثاق، وصياغته التي سمحت بوجود النظم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمية، التي تهدف إلى المحافظة على السلم، والأمن في أقاليم معينة، وإذا كانت الجماعة الدولية الحاضرة قد اعترفت بتوافق الأحلاف العسكرية مع نظام الأمن الجماعي، فمن المؤكد أن الحياد الدائم لا يتعارض أبدا مع أحكام الميثاق؛ لأن الامتناع أو العمل السلبي يعد كالعمل الإيجابي في تدعيم السلم، وتحقيقه في المجتمع الدولي، ويصدق هذا القول على الحياد العادي أيضاً، ويمكن للدول الأعضاء الأخذ بنظام الحياد، حينما يفشل مجل الأمن أو الجمعية العامة في إقرار السلم والأمن الدولي.

أما الالتزام القانوني في المساهمة في الإجراءات الجماعية لقمع الحرب، حتى ولو طلبها المجلس من دولة محايدة، فهو غير موجود أصلاً؛ لتعليق الميثاق نفاذه على قيام المجلس بعقد الاتفاقيات العسكرية اللازمة مع الدول الأعضاء، وحينئذ فالحياد موجود وممكن قانوناً وفعلاً.

وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة لا يعترف صراحة بنظام الحياد، إلا أن هذا النظام بشكليه الدائم والمؤقت، يمكن تواجده ترتيباً على إجراءات الأمن الاختيارية الواردة في الميثاق، وعلى تصريح الميثاق بجواز استخدام القوة في أحوال معينة. وإذن فنظام عمل النظام الأول، بصورته الناقصة التي نص عليها الميثاق، فكل منها يهدف الى تحقيق هدف المحافظة على السلم، إلا أن الأول أثره عام والثاني أثره محدود في نطاق معين (الزجيلي، ١٩٨٨ :١٩٨-٢٠٣).

تتخذ الدول موقف الحياد؛ لتجنب نفسها ويلات حرب، لا مصلحة لها في الدخول فيها، ولا فائدة تجنيها من ورائها. وتلتزم مقابل ذلك بالامتناع عن تقديم المساعدة، لأي من طرفي الحرب، وبعدم التحيز لأحدهما ضد الآخر، وهذا هو هدف الحياد المؤقت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنواع الحياد:

فيما يلي بيان لنوعين من الحياد، هما الحياد المؤقت والحياد الدائم:

أولا: الحياد المؤقت، أو الحياد بالإرادة المنفردة: مؤداه بقاء الدولة بعيداً، عن حرب قائمة بين دولتين أو أكثر، وامتناعها عن مساعدة أحد الفريقين المتحاربين ضد الآخر، مقابل عدم إقحامها في القتال الدائم وتجنبها ويلاته، وإذن فقواعد الحياد تفترض وجود حالة حرب بالمعنى المتعارف عليه قانونياً، وتمتع الدولة المحايدة عن الاشتراك في القتال، وقواعد الحياد تخاطب الدول ذات السيادة (لا الأفراد). والحياد لا يوجد ولا يستمر إلا بناء على رغبة الدول المحايدة، وهذه هي خواص الحياد العادي المؤقت.

ثانياً: الحياد الدائم: هو مركز قانوني توضع فيه الدولة بالاتفاق مع الدول الأخرى، ويترتب عليه من جانبها التزامات، تقيد في بعض النواحي حريتها، في ممارسة سيادتها الخارجية. فهو يحرم عليها مباشرة، ولا يكون وضع الدولة في حياد دائم إلا بمقتضى معاهدة تشترك فيها مع دول أخرى تعتبر ضامنة لهذا الحياد.

فالفرق بين الحيادين ليس مجرد فرق في مدة الحياد، بمعنى أن الحياد العادي يكون مؤقتاً، في حين أن الحياد الدائم يبقى ما بقيت الدولة، ولكنه فرق في طبيعة كل منها، فالحالة الأولى: حالة عرضية، لا تترتب إلا عند وجود حرب، وثبوت عدم اشتراك الدولة فيها، والحالة الثانية: حالة دائمة تترتب، لا على وجود حرب أو عدم وجودها، وإنما على معاهدة سابقة تلتزم فيها الدولة المحايدة حياداً دائما، بعدم الدخول في حرب أو إتيان عمل يجرها إلى الحرب، وكذلك لا يجوز لها ترك هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحياد إلا في ظروف معينة، ويلتزم المتحاربون باحترام حقوقها، وبعدم الاعتداء على أقاليمها (الزحيلي، ٢٠١٣).

وهناك دولتان باقيتان في حالة حياد دائم في الوقت الحالي: هما سويسرا الذي بدأ حيدها سنة ١٨١٥ بإقراره في مؤتمر فيينا، والنمسا التي قرر دستورها سنة ١٩٥٦ وضعها في حالة حياد دائم، وقامت بإعلان حيدها الدول المختلفة التي وافقت عليه؛ والسبب في انكماش فكرة الحياد؛ أن الدول المتحاربة لم تحترم نظام الحياد، فقد انتهك الحلفاء في الحرب العالمية الأولى حياد الدول المحايدة، مثل بلجيكا واللوكسمبورغ، وأهدرت سيادتهم واقتحمت أراضيهم، وتكرر الأمر في الحرب العالمية الثانية، حقاً إن هذه الحرب عصفت بجميع أصول الحياد الثابتة، ولا سيما في الولايات المتحدة.

ينظر إلى عدم الانحياز، على أنه من بين أهم ظواهر السياسة الدولية في عالم، ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان قوام هذه الحركة الجديدة في السياسة الدولية مجموعة الدول الإفريقية والأسيوية التي نالت استقلالها بعد نضال مرير، وطويل ضد السيطرة الاستعمارية.

وعلى الرغم من أن الأعضاء المؤسسين لهذه الحركة، لم يزيدوا عن تسع وعشرين دولة، هي مجموع الدول التي حضرت مؤتمر باندونج، أول تجمع دولي منظم لحركة عدم الانحياز، في نيسان عام ١٩٥٥م فإن هذا العدد زاد كثيراً فيما بعد، ووصل إلى ما يقارب المائة دولة، وكان الدافع الذي حدا بهذه الدول إلى اعتناق مبدأ عدم الانحياز، أن هذا الأسلوب المحايد والمتوازن في التعامل الدولي، هو الذي يضمن لها عدم إقحامها في دوامة الصراعات الدائرة بين التكتلات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العملاقة، وإن الانحياز في هذا الصراع، وكما تصورت هذه الدول، كان لابد وأن يجنى عليها بتحويلها إلى مناطق أذيال للقوى الكبرى توجهها كما تشاء مهما تعارض ذلك مع مصالحها الحقيقية.

كذلك كان هناك الاقتناع الآخر لدى دول عدم الانحياز، ومؤداه أن تجنب الارتباط بالكتل الدولية وصراعات القوة وخلافات المصالح فيما بينها، سوف يدفع بحركة التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية فيها يعزز إمكاناتها بطريقة لايمكن أن يوفرها الانحياز إلى أحد الجانبين المتخاصمين، أو بمعنى آخر فإن التنمية في هذه الدولة كانت تكفلها صداقة الكتلتين وانتهاج موقف محايد بينهما (ربيع، ومقلد، ١٩٩٤ :٧٩٩).

فالحياد الإيجابي من الناحية السياسية هو أحد صور الحياد، التي ترتب عليها ظهور الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، في محيط العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، وفي إطار الحياد الإيجابي تتبنى الدولة سياسة محايدة تبعدها عن الحرب الباردة وتكتلاتها؛ حتى تتمكن من القيام بدور إيجابي، تحقق من خلاله تخفيف حدة التوتر الدولي، وفض المنازعات بالطرق السلمية، والدول التي تأخذ بهذه السياسة تلتزم ببذل الجهد للتوفيق بين الأطراف المتصارعة أو المتنازعة، وتؤيد صاحب الحق في قضيته، إعمالاً بنظرية الحرب العادلة والحرب الغير العادلة.

ورغم اختلاف الأصول الفكرية والمدلولات اللغوية والسياسية للحياد التقليدي القانوني أو الحياد الإيجابي أو عدم الانحياز، إلا أن الهدف واحد وهو الرغبة في إتباع سياسة تبتعد عن النزاعات والحروب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك تمايز واضح بين الحياد الإيجابي المعاصر والحياد التقليدي القانوني، الذي يقصد به مجموعة القواعد والنظم القانونية الدولية التي تنظم العلاقات فيما بين الدول المتحاربة والدول غير متحاربة، والذي بموجبه تبقى الدول غير متحاربة بعيدة عن دائرة الصراع المسلح، وهو ما يطلق عليه حق الحياد، حيث أرسى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م القواعد الأساسية لنظام الحياد، كذلك كان لتطبيق قواعد الحياد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، منذ إعلان مبدأ مونرو عام ١٨٢٣م، وحتى خروجها من عزلتها عام ١٩١٧م أثر كبير في تحديد وتطور مفهوم الحياد.

من أهم أنماط السياسة الخارجية، تلك الأنماط التي قدمها "كال هولستي" في سياق دراسته لتغيير السياسة الخارجية وهي: نمط الانعزال، ونمط الاعتماد على الذات، ونمط الاعتماد، ونمط عدم الانحياز–التنوع، وقد بنى هولستى هذه الأنماط الأربعة على أساس مجموعة من المعايير، هي مستوى مشاركة الدولة في العلاقات الدولية، واتجاه مشاركة الدولة في العلاقات الدولية (تنويع المشاركة أو تركيزها)، ومدى قبول الدولة لتغلغل القوى الخارجية، ونمط ارتباطاتها العسكرية والدبلوماسية، وتتسم كل من الأنماط الأربع بالآتي:

١– **الانعزال:** يتسم هذا النمط من السياسة الخارجية بمحدودية المشاركة الخارجية أصلاً (ومن ثم تقل أهمية معيار التنويع)، ورفض التغلغل الخارجي وتفادي الارتباطات العسكرية والدبلوماسية الخارجية.

٢– **الاعتماد على الذات:** يتسم هذا النمط بمحدودية المشاركة الخارجية، مع الاهتمام بتنويع تلك المشاركة، وتفادي التغلغل الخارجي، أو الدخول في ارتباطات خارجية تعظم من هذا التغلغل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- **الاعتماد:** نمط من السياسة الخارجية يتسم بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية، مع تركيز المشاركة مع قوة خارجية رئيسة، والاعتماد على مصادر الدعم الخارجي، ومن ثم يزداد مستوى التغلغل الخارجي، والذي قد يتخذ شكل المحالفات العسكرية.

٤- **عدم الانحياز بالتنوع:** يتميز هذا النمط بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية، ولكن مع تنويع الشركاء الخارجيين، وتفادي الدخول في محالفات عسكرية مع قوى خارجية كبرى.

مما سبق، تتخذ هذه الأنماط أشكالاً محددة بالنسبة لمختلف الوحدات الدولية، وعلى سبيل المثال يوضح دارسو السياسة الخارجية الكندية أن تلك السياسة قد اتسمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بنمطين رئيسين هما:

الأول: نمط الدولية الليبرالية

الثاني: نمط الواقعية المركبة الجديدة

امتد النمط الأول، أي نمط الدولية الليبرالية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٦٨م تقريباً بينما بدأ النمط الثاني الواقعية المركبة الجديدة منذ سنة ١٩٦٨م وقد تميز كل من النمطين بأشكالٍ مختلفةٍ من الأدوات، والأهداف، والاستراتيجيات، والقرارات والسلوكيات: ففي إطار النمط الأول ركزت كندا على المشاركة النشيطة في التنظيمات الدولية الجماعية، والعمل على إصلاح النسق الدولي بالمشاركة مع القوى الوسطية الأخرى، ومنح للمعونات الخارجية، والمشاركة في قوات حفظ السلام، والاستقلالية عن الولايات المتحدة، ومنذ سنة ١٩٦٨، أي منذ وصول حكومة تروذو إلى السلطة اتجهت هذه الحكومة إلى التركيز على تطوير مصالحها في الخارج من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الثنائية، والاعتراف بواقع النسق الدولي الراهن، وضرورة حماية مصالح الدول الصناعية الكبرى في هذا النسق.

وعليه، يتبين من تحليل السياسة الخارجية الأمريكية، منذ نشأة الولايات المتحدة، أن تلك السياسة تتغير دورياً، وبشكل روتيني من توجه انعزالي إلى آخر تدخلي، كل عقدين من الزمان تقريباً، بحيث أنه يمكن توقع التغير من توجه إلى آخر في لحظات تاريخية معينة، حيث تميزت السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة من سنة ١٧٧٦ حتى سنة ١٧٩٨، بالتوجه الانعزالي، ولكنها ابتداء من سنة ١٧٩٨ حتى سنة ١٨٢٤، تحولت إلى توجه تدخلي ثم عادت إلى التوجه الانعزال حتى سنة ١٨٤٤ وهكذا(سليم، ١٩٩٨ :١٢٥-١٢٧).

المطلب الثاني: المفهوم القانوني لسياسة الحياد الإيجابي

يعرف الحياد الايجابي، بأنه نظام قانوني، يؤدي إلى إيجاد قاعدة ارتكاز، تحقق التوازن؛ من خلال عدم الانزلاق في حدَة الصراع بين كتلتين. وهو يعني إبعاد شبح الحرب نهائياً، ونشر السلام في الوطن. إن البقاء خارج دائرة الصراعات هو أحد حقوق وخصائص سيادة الدولة، وإحدى الوسائل الهادفة إلى حماية الاستقلال الوطني.

لقد نشأت فكرة الحياد الايجابي، كظاهرة سياسية، بعد أن تعرض العالم إلى محنة الحرب العالمية الثانية، ودخل في مرحلة الحرب الباردة، مما أدى إلى إمكانية لجوء الدول إليها في حال نشوب نزاع مسلَح قد لا يعنيها مباشرة. وقد كانت الدول الإفريقية والآسيوية أكثر الدعاة إليها، بعد أن تحولت إلى دمية تحركها الدول المتقدمة في صراعاتها المتنوعة؛ وذلك لتحمي نفسها من شرور الصراع. وكان من مبادئ الحياد الايجابي عدم المشاركة في الأحلاف العسكرية، وعدم الانحياز إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طرف من إطرافها، والتعاون والمشاركة في إيجاد حلول للأزمات من خلال القوانين الدولية. وهكذا اعتبرت سياسة الحياد إيجابية؛ لسعيها إلى إيجاد مبادرات لتعزيز السلام، ولتخفيف التوتَر (الخراشي، ٢٠١٤).

على الرغم من ذلك، إلا أن الحياد لا يعني اللامبالاة، في القضايا التي لها صلة بالوعي الاجتماعي، حيث لا يمكن للشخص أن يقف حيادياً بين الخير والشر، أو بين الحرب والسلم، أو بين العدالة والظلم. فهذه أمور تزامل الإنسان بعد تدرَج وعيه الشخصي، وصولاً إلى الاستقلالية التي يتمتع بها ولو نسبياً. أي أن الحياد لا يعني المساواة بين الجلاَد وضحاياه. فالحياد الإيجابي ملزم بدعم حركات التحرر والقضايا المحقة. من هنا فسياسة الحياد لا يمكن أن يفهم منها، أن الدول التي تتبناها تسعى إلى تجريد ذاتها من إمكانيات اتخاذ موقف. فالحياد لا يلزم الصمت عما يجري في العالم، من ابتعاد عن القيم، وطعن لحقوق الإنسان، بل على عكس ذلك، تحتفظ الدول بحرية الحركة وزيادة فاعليتها في إنكار سياسة الاعتداء، وفي مواجهة الميل إلى السيطرة على الشعوب المغلوبة على أمرها، وفي العمل على نصرتها في سعيها إلى حريتها. فالحياد الإيجابي يعني في هذا المجال احترام الاستقلال السياسي لكل دولة، ومراعاة مبدأ عدم التدخَل في شؤونها الداخلية، وتمتعها بحق اختيار النظام الملائم والصالح لها. من هنا يمكن اعتبار الحياد تصرفاً قانونياً تمليه المصلحة الوطنية، ويعزز التعايش السلمي في الداخل ومع الجوار. وهذا ما يلزم حتما احترام السيادة الترابية للدولة المحايدة، ما يشكل ضماناً أمنياً يسمح لها بالتنمية في المجالات كافة(عربيد، ٢٠١٠).

ومن منطلق المفهوم القانوني، توجد اختلافات واضحة بين سياستي الحياد وعدم الانحياز، فبعد أن تطور مفهوم الحياد خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، وتأكد خلال القرن العشرين، برزت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسة عدم الانحياز، إلا أن الحياد كمفهوم قانوني قد حُدد في مؤتمر لاهاي عام ١٩٠٧م، حيث يفترض في الدول المحايدة الامتناع عن المساهمة في أي صراع مسلح، أو تقديم أية مساعدات للأطراف المتحاربة وتتمثل الاختلافات بين سياسة عدم الانحياز وسياسة الحياد في الآتي(السعيد، ٢٠١٥):

أ. إن أساس الحياد هو اتفاقات دولية أو قوانين داخلية، أي أنه ينبع من أساس قانوني، في حين أن عدم الانحياز يقوم على اعتبارات سياسية وليست قانونية.

ب. إن الشاغل الأساس للدول المحايدة هو الحرب، والابتعاد عنها في حالة اندلاعها، وإتباع سياسة تهيئ لهذا الموقف في حالة السلام، أما عدم الانحياز فهو سياسة شاغلها الرئيس هو وقت السلم، وفي حالة نشوب الصراع المسلح فإن للدولة حرية اتخاذ قرارها.

ج. إن سياسة الحياد كما ظهرت في أوروبا هي سياسة سلبية في المقام الأول، أما سياسة عدم الانحياز كما تبلورت في العالم الثالث، فهي سياسة إيجابية في المقام الأول، حيث اضطلعت بعدة مبادرات لتعزيز السلام، وتخفيف حدة التوتر الدولي، وتغيير هيكل النظام السياسي والاقتصادي، فهدف الدول المحايدة هو مجرد الحفاظ على حيادها وقت الحرب، أما هدف الدول غير المنحازة فهو بناء عالم جديد.

د. إن الحياد كمفهوم قانوني يترتب عليه حقوق، والتزامات بين الدول المحايدة والدول المتحاربة إزاء بعضها البعض، كما أنه يستلزم اعتراف الدول المتحاربة بحياد دولة ما، وإلا فإن ما يعرف بالحياد المسلح للدفاع عن النفس يمكن أن يظهر في الواقع الفعلي.

كان الحياد يعرف خلال القرن التاسع عشر بالمعنى العسكري، وقد حُدد بشكل خاص في مؤتمر لاهاي الخامس حول الحقوق والواجبات للدول المحايدة عام ١٩٠٧م، والذي من خلاله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضعت قواعد الحياد في الحرب البرية والبحرية، وجاء إعلان لندن عام ١٩٠٩م مكملاً لمؤتمر لاهاي الخامس بتنظيمه للحياد في الحروب البحرية.

وقبل بداية الحرب العالمية الأولى تعرضت قواعد الحياد التقليدي القانوني إلى العديد من النقد، حيث لم يلتزم بها عدد كبير من الدول، وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وضح أهمية تغيير النظام التقليدي للحياد، مما أدى إلى وضع معايير جديدة للحياد، والتي تتفق مع مقتضيات، ومتطلبات استقرار المجتمع الدولي، حيث لم يعد هناك حق للدولة ذات السيادة في استخدام القوة لحل مشاكلها، وأصبح إعلان الحرب عملاً غير مشروع، وترتب على ذلك مسؤولية دولية تعطي للغير الحق في اتخاذ مواقف معينة، والتمييز بين الأطراف المتحاربة، ومعاملتهم وفقاً لمشروعية دعواه وحقوقه. ومن هذا المنطلق ظهرت فكرة الحياد الإيجابي الذي تنحاز فيه الدول إلى أحد طرفي النزاع أو الصراع (ربيع، ومقلد، ١٩٩٤).

واختلفت آراء مؤسسي سياسة الحياد الإيجابي حول المصطلح نفسه، فكان "جواهر لال نهرو" يعترض على هذا المصطلح، رغم أن الهند منذ استقلالها وهي تأخذ بسياسة الحياد الإيجابي، وكان نهرو يفضل استخدام مصطلح اللاالتزام، ويرجع ذلك إلى تخوفه من مصطلح الحياد إذ يعني مدلولها اللغوي اللامبالاة. أما الرئيس المصري السابق "جمال عبدالناصر"كان يفضل استخدام كلا المصطلحين معاً؛ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وكان يفضل أحياناً مصطلح الحياد الإيجابي، بينما كان الرئيس اليوغسلافي "جوزيف بروز تيتو Josip Broz Tito" يقتصر استخدامه على مصطلح عدم الانحياز مع تجنبه لاستخدام مصطلح الحياد الإيجابي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أنه رغم اختلاف الأصول الفكرية والمدلولات اللغوية والسياسية لهذه المصطلحات الثلاث المتعلقة بالحياد التقليدي، والحياد الإيجابي وعدم الانحياز، فإن الهدف في جملته واحد، وهو الرغبة في الابتعاد عن النزاعات والحروب، سواء كانت حروباً كلاسيكية أو حروباً باردة، ومن ثم فإن تعبير الحياد الإيجابي له دلالة قاطعة على شكل الحياد بمعناه وشكله الحديث. وتتحدد مبادئ الحياد الإيجابي في الآتي(موسوعة مقاتل، ٢٠١٥):

١. عدم المشاركة في الأحلاف العسكرية، كذلك عدم الانحياز إلى أحد أطرافها في إطار الحرب الباردة.
٢. التعاون والتعامل مع كلا المعسكرين الشرقي والغربي، مع المحافظة على الاستقلال للدول المحايدة.
٣. المشاركة في حل المشاكل والأزمات الدولية، مع مساندة الشعوب غير المستقلة وحديثة الاستقلال، ودعم منظمة الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها وإجراءات تنفيذها لصالح هذه الدول.

وفي إطار هذه المبادئ لا يكون هناك اختلاف بين الحياد التقليدي، والحياد الإيجابي من حيث الامتناع عن الاشتراك في الصراعات المسلحة، إلا أن الاختلافات الأساسية بينهما تتمثل في أن الحياد التقليدي لا يوجد له دور في التعامل مع الأطراف المتصارعة، بهدف إيجاد الحلول واحتواء الصراع، بينما الحياد الإيجابي يقوم أساساً بالتعاون مع أطراف الصراع لاحتوائه، أما في حالة دعم ومساندة حركات التحرر، فإن دول الحياد الإيجابي ودول عدم الانحياز ملزمة بمساندة كافة حركات التحرر، وتكون منحازة لها وتدعمها.

فضلت الدول المشاركة في مؤتمر بلجراد عام ١٩٦١م، استخدام مصطلح عدم الانحياز على مصطلح الحياد الإيجابي، الذي يفترض قيام الصراع المسلح، مع تأكيد الرغبة في الابتعاد عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا الصراع مهما كانت دوافعه أو طبيعته، أما في حالة تعرض دولة حديثة الاستقلال لاعتداء خارجي ودخولها في صراع مسلح سواء مع إحدى الكتلتين أو دولة منضمة إلى إحداهما، فإن الدول غير المنحازة لا يكون موقفها محايداً، بل تناصر وتساند الدولة حديثة الاستقلال، وبذلك لا يوجد تطابق بين مصطلحي الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، سواء من الناحية اللغوية أو من حيث المدلول السياسي؛ لأن عدم الانحياز في الواقع يمثل جانب من جوانب الحياد الإيجابي، كما أن عدم الانحياز يمثل الناحية السلبية لمنطلق سياسي إيجابي، خاصة وأن مصطلح عدم الانحياز يعكس فكرة تقليدية قديمة، مؤداها رغبة بعض الشعوب في حصر آثار الحرب في مناطق معينة وعدم الاشتراك فيها.

ويرى الباحث أن مصطلح عدم الانحياز من الناحية اللفظية كلمة ناقصة فيما تعبر عنه، فمصطلح عدم الانحياز، لا يعني أن الدول التي تتبنى هذه السياسة لا تهدف إلى تجريد نفسها، من إمكانيات اتخاذ مواقف لا تكون منحازة مسبقاً إلى أي منهما، بل انحيازها يكون بعد دراسة وتقييم مسبق للموقف، وبذلك يكون الانحياز كامناً لكن تتضح معالمه على أساس كل قضية على حدة، ومن ثم يكون انحياز الدول والحركات الشعبية غير المنحازة تمليه المصلحة الوطنية لهذه الدول والحركات، وبذلك لا يكون هناك عدم انحياز ثابت ومستمر، وإنما توجد مواقف غير منحازة أي حياد إيجابي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: السياسة الدولية لسلطنة عُمان ومقوم الحياد الإيجابي (دراسة تحليلية)

لقد فرض الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان، على مدخل الخليج العربي والمحيط الهندي، وإشرافها على الجانب الغربي من مضيق هرمز شديد الأهمية، عليها قراراً سياسياً أمنياً دولياً ذا خصوصية وحساسية، فقد اتسمت السياسة الخارجية العُمانية في تعاطيها مع القضايا المفروضة ضمن ثابت الجغرافيا بالهدوء، والتأني، وبالموضوعية؛ وذلك لأن السلطنة قد أدركت أن موقعها الجيواستراتيجي قد حمّلها مسؤولية كبيرة، تمثلت في المساهمة بشكل رئيس في تأمين حماية مدخل الخليج العربي، الذي يعد من أهم خلجان العالم. فعلى شواطئه تقوم دول نفط الشرق الأوسط، وعليه تتزاحم دول القوّة، وتقوم حوله مذهبيات دينية بارزة أصبحت تأخذ دوراً هاماً في صناعة العديد من جوانب السياسات الخارجية لدول المنطقة. بسبب هذا كله، يقول عبدالحميد الموافي؛ اتخذت عُمان سياسة خارجية ركزت على صيانة الأمن والسلم في الخليج، وقد تفردت في كثير من التوجهات والقرارات الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان متفردة، بعد أن ذهبت معظم دول الخليج العربية إلى اتجاهات سياسية أخرى مختلفة .

سيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: سلطنة عمان والسياسة الدولية : المقومات والتفاعل الخارجي

المطلب الثاني: أهمية سياسة الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: سلطنة عمان والسياسة الدولية: (المقومات والتفاعل الخارجي):

تنطلق الرؤية العُمانية لمفهومي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية من الذات إلى الآخر، ومن المحلي الخاص إلى الدولي العام، مع الالتزام بمنظومة القيم الأخلاقية القائمة على الحوار السياسي وتبادل المنافع، على أسس مبدأ المصالح المشتركة.

لذا، فإن عُمان ترى أن من حق كل دولة، ولكن من دون استكبار، أو خروج عن مبادىء القانون الدولي، أن تبحث عن مصالحها، فإن توافقت هذه المصالح وتقاطعت فيجب الذهاب إلى دائرة التعاون؛ لحل كل الأزمات، والخروج من كل الاختناقات. وتدرك سلطنة عُمان أن أية سياسة، لأية دولة هي قائمة على أساس المصالح(مقابلة مع صحيفة البلاد العمانية في ١٩٨٧/١/٧). ومن هنا، جاءت الدعوة العُمانية للأطراف العربية التي تتحاور مع الغرب أن تستخدم الخطاب السياسي واللغة التي يفهمها الآخر دون استفزازه، حتى يصبح من الممكن كسبه إلى الجانب العربي، ومناصرة قضاياه، خاصة وأن كثيراً من أوراق اللعبة بيد هذا الآخر المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

ومن هنا، ترى عُمان أن الدولة الراشدة هي التي تستطيع مخاطبة الرأي الدولي العام بطريقة علمية مدروسة على صعيد الفكر والواقع، مع الحرص على بناء الثقة مع الآخرين،وإشعارهم بأن مصالحهم مصانة، إن هم أرادوا التعاون مع السلطنة، وأن المصالح المشتركة والمتشابكة معهم هي المرجعية التي يجب اعتمادها من الطرفين (القطاطشة، والحضرمي، وحمدان، ٢٠٠٦).

إلا أن هذا التوجه لم يُخرج السياسة العُمانية عن الضوابط الأخلاقية، إذ وضعت السلطنة جملة من الضوابط التي حكمت مسار الوظيفة السياسية للحكومة، وللمؤسسات الوطنية. وتتصرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الضوابط، في مجملها، إلى الاهتمام ببناء الفكر السليم للمواطن العُماني، ومن ثم الانطلاق نحو المشاركة في الصياغة العالمية للحضارة.

إن أهم مكونات هذه الضوابط هي استيعاب العصر، مع المحافظة على القيم الدينية والأخلاقية، والاهتمام بمصالح الشعوب على أساس أنها الأطراف الرئيسة المكوّنة للمنظومة الإنسانية الخيّرة.

ومن هنا جاء الموقف العُماني من قضية الحرب العراقية الإيرانية، حيث رفضت الانزلاق في متاهة التحالفات غير المنطقية، وقالت:إن إيران دولة إقليمية مسلمة، ولها ثقل أمني، وعسكري، واقتصادي، وعقائدي في المنطقة، لذا رفضت قطع الاتصال معها وتصنيفها كدولة عدو، وبدأت بالفعل بقراءة واعية للقضية. ولفتت انتباه الدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى ضرورة إشعار إيران وغيرها من الدول أن مصالحها هي محط اهتمام، وأن الدول العربية لم تسع أبداً إلى تحقيق أهدافها على حساب هذه الدول(حسين وخريسات، ٢٠٠٥م)، خاصة بعد تشكيل مجلس التعاون.

ولم تلبث سلطنة عُمان كثيراً، بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم، حتى انخرطت في المجتمع العربي والإقليمي والدولي، معتمدة على المنطلقات الأساسية التي مثلت ثوابتها، ومن ذلك بناء تواصل تعاوني مع جميع الدول(*).

لقد انطلقت السياسة الخارجية العُمانية فاعلة في جميع الدوائر، التي تشمل النشاط السياسي والعمل الدبلوماسي، عكست تماسك هذه السياسة وثباتها، فهي تعمل بكل جدية على مستوى الخليج

(*) في العيد الوطني الخامس عشر ١٩٨٥/١١/١٨م قال السلطان قابوس: إننا إذ نعتز بالصداقات التي تربط بين عمان والأسرة الدولية فإننا نؤكد في ذات الوقت حرصنا في أداء دورنا كاملاً على الساحة العالمية وفقاً للمبادئ التي اعتمدناها منذ البداية منطلقاً لسياستنا التي تسعى بكل إخلاص إلى الصداقة والتعاون مع الجميع".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي، وعلى مستوى الدائرة العربية، وكذلك الشأن في الدائرة الإسلامية، ودائرة دول عدم الانحياز، وضمن المجموعة الدولية. وأكثر ما يبرز هذا التوجه، سلسلة العلاقات التي بنتها السلطنة مع معظم دول العالم، ناهيك عن المركز الحضاري الذي احتلته على الصعد كافة، حتى أصبح الموقف العُماني موضع تقدير العالم؛ وذلك لما حفظته للدول من احترام وتقدير لشؤونها الداخلية مع البناء على ما تفرضه المصالح المتبادلة المشتركة من أرضية إيجابية تكون أساساً للعمل الدولي الصالح والفاعل.وهكذا، فقد التزمت السياسة الخارجية العُمانية بمجموعة من الثوابت والمرتكزات، وضعها السلطان قابوس لكونه رئيساً للدولة، ووزيراً لخارجيتها، الأمر الذي أعطى هذه السياسة مصداقية، ووضوحاً، وقوة مكنتها من الاستمرار في التطور وفق نهج مخطط له، بكل اقتدار، ودراية، وحكمة.

وتقوم السياسة الخارجية العُمانية على عنصر التخطيط، ففي حديث للسلطان قابوس في ١٩٨٨/١١/١٨ قال: "إننا نحرص على أداء دورنا كاملاً على الساحة الدولية، طبقاً لسياستنا التي ننتهجها منذ البداية بكل الإيجابية والوضوح" (حمودي، ١٩٩٢: ٤١١)، وذلك ضمن أسس، انبعثت من الالتزام بما رسمته الدولة لنفسها، من خطط وضعتها منذ اليوم الأول الذي تسلم فيه السلطان قابوس السلطة، ومن أهمها ضرورة التوجه نحو التعاون، وبناء علاقات صداقة مع الدول العربية، ودول الجوار الجغرافي، وبقية دول العالم. وعلى صعيد آخر، فقد وضعت سلطنة عُمان منهجاً يؤكد الالتزام بالموضوعية، والإيجابية وعدم الانجراف نحو القرارات المتسرعة غير المدروسة.

ومن مبادئ السياسة الخارجية العُمانية أيضاً عدم الانحياز، والالتزام بالحيادية والأخذ بالحوار، وذلك بعد أن رأت أن معظم التوترات الدولية والنزاعات العالمية، بل والحروب في جميع حالاتها قد جاءت؛ نتيجة الابتعاد عن التروي والحكمة، وتمسكت السلطنة في سياستها الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بضرورة الوصول إلى حلول لكل القضايا، على وجه يؤمن السلامة لكل الأطراف السياسية ذات العلاقة مع السلطنة.

تلتزم سلطنة عُمان الإسلام ديناً للدولة، وعليه يعتمد تشريعها، وأنه يعود إليه الاتباع، ومنه يكون الاستنباط، مع الالتزام بالنص التشريعي، ومن ثم اللجوء إلى الاجتهاد، ومن خلاله استطاع السلطان قابوس الخروج بمعادلة واعية، ومدركة لكل ما يستجد في العالم، دون المساس بالثوابت والمرتكزات. وفي ذلك قال السلطان قابوس في ١٩٨٠/١١/١٨ "علينا أيضاً واجب الحذر من أولئك الذين يشوهون تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف؛ لخدمة أغراضهم السياسة". وهكذا فقد آمن الفكر السياسي العُماني بأن قوة الحجة والمنطق هي الوسيلة الأهم لتحقيق أمن المجتمع وبالدفاع عن عقيدته، ولكي توضع الأمور في مسارها الصحيح.

بدأ المسؤولون العُمانيون بعد عام ١٩٧٠م بدراسة الهياكل التنظيمية للدولة، ونظام الحكم، والمجالس المساندة، وعملية صنع القرارات السياسية الداخلية والخارجية: فقد أقيمت مجموعة من المناهج العلمية، التي ساعدت على بلورة وظائف السلطة، وطرق ممارستها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً وثقافياً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، منهجية الشورى والبرلمان المفتوح، والتقدم نحو مواقع جديدة من العمل الثقافي والفكري(العريمي، ٢٠٠٢: ٩٩-١٠٠).

لقد أدرك الفكر السياسي العُماني، انطلاقاً من هذه الثوابت، أن ثمة ارتباطاً جدلياً بين المكونات الداخلية، والخارجية على مختلف مستويات التنمية والعلاقات الدولية؛ لذا فقد أحاط الداخل والخارج بكثير من الاهتمام والدراسة والتحليل، وآمن أن التعاطي مع القضايا الدولية المهمة والمتفاعلة يجب أن يرتكز، وبصورة جلية ومباشرة، على ترصين المعطيات الداخلية؛ وعلى هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسس جاءت المقاربة العُمانية للقضية الفلسطينية، إذ رأت السلطنة أن على العرب قبل أن يبدءوا تداول الأمر مع الخارج، أن يتفقوا فيما بينهم وأن يجمعوا كلمتهم، وذلك بنبذ الفرقة وتوحيد السياسيات، وعليه فإنه لا يمكن الوصول إلى المستوى(العالمي) قبل إنجاز المستوى (المحلي)، ومهما يكن من أمر فإن الفكر السياسي العُماني قد طالب بضرورة ترتيب البيت الداخلي؛ حتى يمكن تحقيق الطموح الذي يبدأ باكتساب تأييد الرأي العام الدولي (حديث للسلطان قابوس في ١٩٧٥/١١/١٨م)، (العريمي، ٢٠٠٢: ٩٩-١٠٠)

المطلب الثاني: أهمية سياسة الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية لسلطنة عُمان:

ألزمت سلطنة عُمان نفسها باتباع سياسة خارجية، حيادية حيال كل القضايا، التي تكون طرفاً فيها، أو تلك التي تكون قادرة على التأثير فيها. وقرأت الدولة العُمانية الأحداث الجارية في العالم بشكل عام، وفي المنطقة على وجه الخصوص، من زاوية أن من واجب كل الدول المنتمية إنسانياً للمجتمع الدولي المتحضر، أن تسعى إلى نبذ الخلاف، وبالتالي الالتزام بالحلول السلمية، وهذا لن يتأتى إن لم توجد بعض الدول القادرة على إدارة التهدئة، وذلك عن طريق إبقاء جميع القنوات مع كل الدول مفتوحة، وبناء علاقات جيدة معها، الأمر الذي يهيء لها فرصة حل الأزمات، بعد أن حققت القبول لدى جميع الأطراف، وهذا لن يكون إلا إذا اعتمدت هذه الدولة الحيادية.

وتحقيقاً لسياسة التوازن والحياد الإيجابي، أعلنت القيادة العُمانية عدم الانحياز لأي من إيران والعراق في حربهما. وقالت إنها لن تأخذ جانب أي منهما بصورة مطلقة وكاملة، الأمر الذي مكنها من المحافظة، وبكل اقتدار، على خلق نوع من التوجه نحو حل الأزمة. وقد تمثل هذا الموقف برفض عُمان مقاطعة إيران وعزلها دبلوماسياً واقتصادياً، تلك الدعوة التي أثيرت خلال اجتماعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في أيلول ١٩٨٧م. وفي المقابل، رفضت عُمان السماح للعراق باستخدام أراضيها، أو تقديم التسهيلات العسكرية التي تمكنه من شن هجمات على القوات الإيرانية الموجودة في الجزر الإماراتية المحتلة (صحيفة عُمان، ١ يناير، ١٩٨٨م). وكذلك رفضت السلطنة إصدار بيان تنديد بإيران؛ بسبب أحداث الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيون، خلال موسم الحج لعام ١٩٨٧م، واقتنعت بالتفسير الإيراني الذي نُقل إليها حول هذه الأحداث، والذي أوضح أن ما جرى كان من قبل فئات في إيران من مصلحتها تصعيد التوتر مع السعودية، وبالتالي فإنها لا تعبّر عن الموقف الإيراني الرسمي(مجلة المستقبل، ١٩٨٧ :٢٥).وبناء على هذا الموقف بدأت، عُمان تلعب دوراً توفيقياً تمثّل في عدّة تحركات، شملت قيامها بإجراء حوار مع البلدين.

كما تعاملت السياسة العُمانية بذات المنهج مع ما عرف بالحالة العراقية– الكويتية، حيث، ومنذ اليوم الأول لبدء الأزمة، حددت عُمان موقفها في حدود متطلبي الخروج العراقي الكامل من الكويت، وقد اعتمدت السلطنة هذين المتطلبين في كل مراحل تحركها، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على القدرات العربية، وعدم إهدارها في خلافات بينيّة، مؤكدة أن أي حرب داخلية في هذه المنطقة ستجذب الاستقواء الدولي للتدخل فيها، بصورة مباشرة وربما لاحتلالها، وذلك لعاملي النفط وأمن إسرائيل. وهكذا فقد اتخذت السلطنة خطوات عملية انطلقت من رفض دخول القوات العراقية الكويت، وفي نفس الوقت، رفض التصعيد ضد العراق، وبالرغم من جسامة الحدث وخطورة تداعياته واستحقاقاته، فإن السلطنة لم تخرج عن تعقلها وحياديتها، فلم تندفع وراء دعاوى التصعيد؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك لأنها تدرك أن العراق هو جزء مهم من الحقيقة التاريخية، والجغرافية، والسياسية، والعسكرية، والأمنية للمنطقة العربية(*).

انتهجت سلطنة عُمان التقدير المبني على أساس الواعي، والاتزان والحكمة، فمن أهم المبادئ والأهداف التي تقوم عليها السياسة الخارجية العُمانية في القرن الحادي والعشرين ما يلي(القاسمي، ١٩٨٩: ٨٥):

١- احترام القوانين والأعراف الدولية، ودعم دور المنظمات الدولية في خدمة السلام والأمن.

٢- تدعيم العلاقات مع الدول العربية، والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي، ومن ذلك الوقوف بشكل حازم ضد المخططات اليهودية لتهويد القدس.

٣- انتهاج سياسة حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية.

٤- الوقوف إلى جانب القضايا الدولية العادلة، كموقف السلطنة من قضية كوسوفو.

٥- دعم وتعميق التعاون بين دول الخليج العربي، والحرص على استتباب الأمن في الخليج العربي.

خطت السلطنة على المستوى الدولي خطوات على جانب كبير من الأهمية، ليس فقط للإفادة من موقعها الاستراتيجي، وتحويل السلطنة إلى مركز تجاري إقليمي متطور، وإنما أيضاً

(*) صرح مصدر رسمي عُماني أن العراق لا بد أن يكون طرفاً في هذا الموضوع (النظام الإقليمي للخليج) بغض النظر عن النظام القائم في بغداد. فالعراقيون سيظلون دائماً جيراننا ولا بد من التوصل إلى توافق معهم، وليس هناك داعٍ لإيجاد الشقة بين الشعوب. الدائرة الإعلامية بوزارة الخارجية العمانية، اكتوبر ١٩٩٠م، ص٢-٥. وفي حديث لوزير الإعلام العُماني في ١٩٩٠/٢/١٩م نقلته صحيفة الوطن العمانية في ١٩٩٠/٢/٢٠م، قال: إن شعوب المنطقة ودولها لا يمكن إزالتها بشطبة قلم، وإنها تشكل حقيقة تاريخية وجغرافية وسياسية، لذا فإننا نتبنى منطقاً سياسياً يتعارض مع أية محاولات تصعيدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاستثمار علاقات تاريخية ضاربة في أعماق التاريخ؛ لتحقيق مصالحها الوطنية كما يأتي (الوهيبي،٢٠١٢):

أ- تطوير علاقاتها مع الدول المطلة على حوض المحيط الهندي، والدول الآسيوية الأخرى، وليتوازى، ويتكامل في الواقع مع النشاط العُماني والعلاقات والالتزامات القوية للسلطنة، في دوائر علاقاتها الأخرى خليجياً وعربياً. ومن ثم لا تتقاطع، ولا تتنافس ولا تتحول أيضاً، ولكن توفق بين التحركين، وعلى نحو يعزز كل منهما الآخر.

ب- لعبت السلطنة دوراً حيوياً في إنشاء رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، للتعاون الإقليمي التي تم الإعلان عنها في موريشيوس في مار عام ١٩٧٧م، واختيرت السلطة نائباً للرئيسز وتتكون هذه الرابطة من (عُمان، موريشيوس، الهند، جنوب إفريقيا، استراليا، سنغافورة، كينيا) التي من مبادئها العمل على تسهيل، ودعم التعاون الاقتصادي بين تلك الدول، والتعاون في إطار دول المحيط الهندي بما يكفل الاحترام التام لمبادئ المساواة في السيادة، ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعايش السلمي. وقد ساعدت عُمان في تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية، والمساعدة في حل الكثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ج- وفي الوقت الذي تطورت فيه العلاقات بين السلطنة والدول الأخرى في تلك الرابطة، سعت السلطنة إلى دفع وتنشيط علاقاتها على المستوى الثنائي، مع عدد من تلك الدول وبخطوات كبيرة.

د- تمثل العلاقات الإفريقية العُمانية حلقة مهمة، من حلقات السياسية العُمانية، إذ توطدت هذه العلاقات على مدى قرون عديدة قيل الإسلام، وبعده أيضاً، من خلال التجارة والهجرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العُمانية إلى الساحل الشرقي لأفريقيا، التي وصلت إلى ذروتها خلال حكم السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦-١٩٥٦م) واتخاذه زنجبار عاصمة ثانية لدولته المترامية الأطراف، اعتباراً من عام ١٩٣٢م. وقد استمر الوجود العُماني بها أكثر من قرن من الزمن(جابر، ١٩٩٤: ٧٤-٧٦).

هـ- ترتبط سلطنة عُمان بعلاقات دولية قوية، وقديمة مع الدول الأخرى منذ فترة قديمة، وخاصة مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، تعود إلى القرن الثامن عشر.

واتسمت سياسة عُمان بالوضوح، والصدق والمصداقية، إذ استطاعت خلال القرون المتعاقبة أن تكون علاقاتها دولية متوازنة مع مختلف الدول، وعلى كافة المستويات، سواء الخليجية، أو العربية، أو الإسلامية، أو الدولية؛ ويعود سبب ذلك إلى رسم سياسة خارجية ناجحة، وتفهم صانع القرار العُماني لأهمية العلاقات الدولية، وكيفية استغلالها لما يخدم مصالح السلطنة، إذ استطاعت عُمان منذ تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم أن تستعيد مكانتها، ودورها النشيط في مختلف المحافل الدولية، والهيئات، والمنظمات، الخليجية، والعربية، والإسلامية، والدولية، وذلك عبر علاقاتهاالجيدة مع أكثر من (١٤٠) دولة في العالم، وأكثر من (١٠٥) من المنظمات، والهيئات الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار، قدمت المنظمة الإسلامية للتربية، والعلوم والثقافة (ايسيكو) في مارس ٢٠٠٤ درع المنظمة إلى السلطان قابوس؛ عرفاناً لجهود جلالته الخيرة، في تعزيز العمل الإسلامي المشترك. إذ تمكن السلطان قابوس بن سعيد، من تحقيق الكثير من التقدم، والرقي لسلطنته في زمن وجيز، إضافة إلى بناء علاقات دولية مميزة مع دول العالم. وما حدث لم يأت اعتباطاً، أو مصادفة، وإنما جاء نتيجة السياسة الخارجية الواعية، التي استطاعت القيادة تجبيرها، بما يخدم مصالح الوطن(وزارة الإعلام، ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ١١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنتهج سلطنة عُمان، في سياستها الخارجية إزاء أي من القضايا الصراعية، على وجه العموم، وفي محيطها الإقليمي، بشكل خاص، استراتيجية الحياد، وعدم الانحياز إلى أي طرف، والحياد العُماني يستبطن القدرة على إدارة جهود التهدئة بين الأطراف المتصارعة، وإبقاء جميع قنوات الاتصال مفتوحة مع كافة الأطراف، التي من شأنها المساهمة في تسوية الأزمات. والتزامها بالاضطلاع بدور الوسيط بين الفرقاء المتصارعين، يتطلب اعتماد مبدأ الحياد التام، في التعامل مع أي أزمة دولية، وربما ظهر هذا جليًا في صراعات إقليمية كبرى، مثل الحرب العراقية الإيرانية، ودخول القوات العراقية للكويت، وغيرها من الأزمات الصراعية التي شهدتها المنطقة.وتنطلق إستراتيجية الحياد الإيجابي، من مبدأ الواقعية السياسية التي تتبناها القيادة العُمانية، والتي تدرك حدود قدرتها، ومعطيات قوتها وتسعى إلى توظيفها بشكل جيد، اتساقًا مع استحقاقات موقعها الجغرافي الجيواستراتيجي، وعمقها التاريخي والحضاري، الأمر الذي جعل منها على الرغم من قلة الموارد، والثروات بالمقارنة مع جيرانها في منظومة مجلس التعاون الخليجي، دولة ذات علاقات طيبة مع الجميع، بما كفل لها مكانة متميزة على الصعيد الإقليمي والدولي، على الرغم من إمكانياتها المتواضعة(علام، ٢٠١٥).

وتحقيقًا لواقعية عُمان السياسية، فقد انفتحت على جميع الدوائر، الخليجية، والعربية، والإسلامية، والآسيوية، والإفريقية، والغربية، بشكل متوازن. وتنطلق سياسة سلطنة عُمان من مبدأ حاكم لتحركات السياسة الخارجية العُمانية، ألا وهو المصلحة القومية، إذ يؤمن صانع السياسة الخارجية في مسقط أنه من حق كل دولة البحث عن مصالحها الوطنية، في إطار من القانون الدولي، وعدم المساس بمصالح الآخرين، ومن ثم تنطلق علاقات السلطنة مع القوى الدولية الكبرى،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من بوابة المصلحة، فحسب، بعيدًا عن منطلق التبعية أو الأدلجة، وعلى ذات المنوال بَنت عُمان علاقتها مع إيران، من واقع المصلحة الوطنية، وسعت للتقارب معها، على الرغم من كونها عضوًا فاعلاً في المنظومة الخليجية.

ويأتي الانتماء العروبي، كمرتكز رئيس للسياسة الخارجية العُمانية، فمنذ انضمامها لجامعة الدول العربية عام ١٩٧١، وهي تلتزم في كل توجهاتها بالعمل ابتداء داخل الدائرة العربية، حيث ترى القيادة السياسية أن تاريخ البلاد، وحاضرها، ومستقبلها عربي بامتياز، ومن ثم فقد رسمت مصالحها الاستراتيجية من منطلقات عروبية، وشددت على أهمية بناء علاقات عربية – عربية قوية وراسخة، اتساقًا مع استحقاقات التاريخ المشترك، وعليه فقد خرقت سلطنة عُمان قرار جامعة الدول العربية في قمة بغداد عام ١٩٧٨ بمقاطعة مصر، بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل، بل وعمدت إلى فتح قنوات اتصال بين القاهرة والعواصم العربية، حتى عادت العلاقات العربية المصرية إلى طبيعتها، في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين (علام، ٢٠١٥).

إن انتماء مسقط العروبي وانفتاحها على الجميع، لا يعني تدخلها في الشؤون الداخلية للدول، ويبدو هذا جليًا في نأي السلطنة بنفسها عن أي صراعات داخلية في الدول العربية، فلم يعرف عن السلطنة طوال تاريخها تدخلها في أي من الصراعات الداخلية العربية، إلا ما كان صلحًا بين أطراف متنازعة، بناءً على طلب أو تحاكم أطراف النزاع لرأي القيادة العُمانية، كما لم يعرف عن السلطنة احتضانها لأي من حركات المعارضة العربية داخل أراضيها، ويتضح هذا الأمر جليًا في موقف عُمان من دول الربيع العربي عامة، ومصر بصفة خاصة، فبينما اتخذت كل من السعودية والإمارات والكويت والبحرين موقفًا داعمًا للإطاحة بحكم الرئيس المصري المخلوع "محمد مرسي"،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووقفت قطر مع أنصار الرئيس المعزول في حين ظلت عُمان على الحياد، واعتبرت الأمر شأنًا مصريًا خالصًا يحسمه المصريون فقط.

في هذا الإطار، لجأت سلطنة عُمان إلى حل جميع خلافاتها الحدودية، مع اليمن والسعودية بالطرق السلمية، مستندة إلى مبدأ الحوار كمنطلق رئيس للتوافق حول أي قضايا خلافية، لاسيما بين دول الجوار، ومن ثم فقد عارضت مسقط حل الأزمات العربية العربية، أو العربية الداخلية، أو العربية وغير العربية، بالقوة المسلحة، وليس هذا فحسب لكنها كثيراً ما رعت مساعي السلام والحوار البناء لحل تلك الصراعات، سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر؛ انطلاقًا من قناعة مفادها أن عسكرة العلاقات الدولية ليست حلاً للصراعات بين الدول، ومن ثم فإن اللجوء إلى القوة، وفقًا للرؤية العُمانية، وانطلاقًا من موروثها الديني والثقافي، لا يكون إلا في حالات الدفاع عن النفس فحسب، وعليه، فقد جاءت سياسة عُمان واضحة في شأن رفض سياسة الأحلاف والمحاور، باعتبارها مفتاحًا للصراع والحرب، مفضلة استراتيجية عدم الانحياز والحياد الإيجابي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : العلاقات العُمانية ـ العربية (دراسة سياسية واقتصادية)

تتمسك سلطنة عُمان دائماً بانتمائها إلى الأمة العربية، حيث أن المادة الأولى من النظام الأساسي (لدستور) للدولة الصادر بمرسوم سلطاني في ١٩٩٦/١١/٦م، قد نصت على أن"سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط"؛ لذا، تلتزم السياسية الخارجية العُمانية في كل توجهاتها بالعمل ابتداء داخل الدائرة العربية، حيث امتزج تاريخها بالتاريخ العربي وارتكزت مصالحها على هذا الأساس. ففي ٢٦ أيلول ١٩٧١م انضمت عُمان إلى جامعة الدول العربية، ومنذ ذلك الحين، وهي تحرص على المشاركة الفاعلة والمستمرة في كل الأنشطة التي تتم من خلال الجامعة. كما أكدت في كل اتصالاتها، وتواصلها على مبدأ قيام علاقات عربية – عربية قوية. ومن هذا المنطلق، أقامت السلطنة سلسلة علاقات مع الدول العربية على المستوى العام، والخليجي، والثنائي تميزت بالقوة والمتانة؛ إيماناً منها بأهمية التضامن العربي، وأهمية العمل العربي المشترك في سبيل خدمة القضايا العربية والمصيرية. وقد تميزت كل هذه العلاقات بالمرونة، وبالتفهم الكبير والواعي للأحداث على أسس واقعية، ونظرة متوازنة بعيدة عن الانفعال وعدم التروّي (القطاطشة، والحضرمي، ٢٠٠٧ :٣٨٥).

لقد أدّت هذه السياسة إلى تمكين سلطنة عُمان من المساهمة القوية، والمنتجة، والإيجابية في حل كثير من النزاعات العربية، سواء كانت فيها السلطنة طرفاً، أو لم تكن، كما خدمت بصورة فاعلة وحدة الصف العربي، ووثقّت العلاقات العربية البينية في إطار احترام السيادة الوطنية، والالتزام بالقضايا القومية، وتقديمها في كثير من الأحيان على القضايا المحلية. ولقد أكدت السلطنة في كل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناسبة على انتمائها العربي، وأنها جزء من الأمة العربية التي تربط بين وحداتها السياسية: وحدة الهدف، ووحدة المصير؛ لذا فقد رأت عُمان أن واجبها القومي يحتم عليها الالتزام بالوقوف مع كل قضايا العرب، والدفاع عن مصالحهم[*] (الخارجية العمانية، ١٩٨٢ :٩٩).

انطلقت السياسة الخارجية العُمانية في جميع الدوائر التي تشمل النشاط السياسي، والعمل الدبلوماسي، فهي تعمل بكل جدية على مستوى الخليج العربي، وعلى مستوى الدائرة العربية، وأكثر ما يبرز هذا التوجه، سلسلة العلاقات التي بنتها السلطنة مع معظم دول العالم، ناهيك عن المركز الحضاري الذي احتلته على الصعد كافة، حتى أصبح الموقف العُماني موضع تقدير العالم، وذلك لما حفظته للدول من احترام، وتقدير لشؤونها الداخلية، مع البناء على ما تفرضه المصالح المتبادلة المشتركة من أرضية إيجابية تكون أساساً للعمل الدولي الصالح، والفاعل (القطاطشة، والحضرمي، ٢٠٠٧ :٤٠٦). وبناءً على ذلك سوف يتناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول : تطور العلاقات السياسية، والاقتصادية العُمانية – العربية (المرتكزات والثوابت)

المبحث الثاني: مرتكزات، وثوابت السياسة الخارجية العُمانية تجاه الدول العربية (دراسة تحليله)

[*] في خطابه في العيد الوطني الثالث ١٩٧٣م قال السلطان قابوس: "إننا جزء من الأمة العربية، تربطنا وحدة الهدف والمصير قبل أن يجمعنا ميثاق الجامعة العربية. وموقفنا من القضايا العربية واضح وصريح ولا لُبس فيه ولا غموض، وقد أعربنا عن تضامننا مع إخواننا العرب بكل ما نستطيع، وسنبقى دائماً مؤيدين للحق العربي ندعمه بالدم والمال ونسانده بكل طاقاتنا حتى يعود الحق إلى نصابه، وترتفع أعلام النصر على الرؤوس بعون الله".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: تطور العلاقات السياسية والاقتصادية العُمانية – العربية (المرتكزات والثوابت)

سعت سلطنة عُمان، منذ تأسيسها إلى نيل الاعتراف الإقليمي والدولي، واستقلال القرار الوطني، وحماية أراضي السلطنة من التدخلات الأجنبية والحروب، وإقامة علاقات صداقة مع مختلف دول العالم، واستقطاب الاستثمارات الدولية إلى عمان. فقد نالت الاعتراف الدولي كدولة موحدة باسم "سلطنة عمان" بعد أن كانت تعرف بسلطنة مسقط وعُمان، وقد انضمت إلى جامعة الدول العربية في سبتمبر عام ١٩٧١م، وإلى هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر من نفس العام بالرغم من معارضة دولة اليمن الجنوبي، وامتناع السعودية عن التصويت. كما وتميزت السياسة الخارجية العُمانية بالحيادية على المستوى الإقليمي والدولي، وغالباً ما يكون موقفها من الأحداث الخارجية رافضاً للانحياز لأي طرف في الصراعات، حتى في القضايا التي مست محيطها؛ مثل "عاصفة الحزم" أو "التحالف الإسلامي" وهو ما دفع بعض الدول الخليجية باتهامها بأنها حليف إيران في منطقة الخليج العربي.هذا التميز من قبل السلطنة جعل منها المفتاح الذي يسعى لحل المشاكل والصراعات التي تشهدها العديد من دول المنطقة على غرار اليمن وإيران وليبيا والسعودية وسوريا(المحرمي،٢٠١٤) .

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : العلاقات السياسية العُمانية – العربية

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية العُمانية – العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : العلاقات السياسية العُمانية – العربية

تمثلت الفكرة الأساسية من السياسة الخارجية العُمانية، في حفاظها على الأمن، والاستقرار الإقليمي، حيث أن غياب الاستقرار الإقليمي تهديد للاستقرار الداخلي. جعل هذا السياسة الخارجية العمانية تتجه نحو البراغماتية والحياد الإيجابي، حيث لا تنحاز عُمان لأي طرف في الإقليم، وترفض سياسة المحاور والأحلاف الإقليمية، وتنسج علاقات ودية مع كل الأضداد في المنطقة، ما يجعلها قادرة على القيام بدور الوساطة بين الأطراف المتصارعة، والمساهمة في حل الإشكالات في المنطقة، بما يحد من حالة عدم الاستقرار فيها، وخطرها على الاستقرار الداخلي العماني. ينطلق الدور العماني الإقليمي من واقعية سياسية، تدرك حقائق الجغرافيا السياسية وحدود القوة والإمكانات، والأولويات الأساسية لعمان (الإبراهيم، ٢٠١٥).

اتخذت عُمان في الخلافات العربية والإقليمية موقفاً محايداً، حيث أنها لم تقاطع مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، ولم تؤيد العراق في حرب السنوات الثماني ضد إيران، واستمرت السلطنة على هذا الموقف إلى أن حدثت الثورات العربية، إذ لم تُظهر انحيازاً في الشأن المصري، ولم تقاطع النظام السوري كما فعلت دول خليجية وعربية، ورفضت الانحياز لأي من أطراف الصراع في اليمن، وأبقت قنوات التواصل مفتوحة مع جميع الأطراف هناك، ما يخوّلها لعب دور الوساطة، كما فعلت، أيضاً، باحتضانها مفاوضات الملف النووي الإيراني، عبر استثمار علاقاتها الجيدة مع الأميركيين والإيرانيين، على السواء. كما أوضحت سلطنة عُمان عن رغبتها في عدم الدخول في أحلاف إقليمية، في رفض تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد؛ لأن هذا الاتحاد في نظر عُمان حلفٌ موجه ضد إيران، وعُمان تأخذ بالاعتبار شراكتها مع إيران في مضيق هرمز الاستراتيجي، والمصالح التجارية والنفطية التي تربطها بإيران. وعلى الرغم من رفض السلطنة مشروع الاتحاد الخليجي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورفضها العملة الخليجية الموحدة، بالنظر إلى الآثار السلبية لهذه العملة، المرتبطة بالفجوة في الأجور بين عُمان وبقية دول المجلس، فهي تُوَقِّع وتُصادق على الاتفاقية الأمنية الخليجية، التي تعزز التعاون في مطاردة "الخارجين" على القانون من كل دول المجلس(الإبراهيم، ٢٠١٥).

ينطلق الدور العماني من عدم التدخل في الأزمات الداخلية للدول العربية، وتغليب مبدأ الحوار لحل الأزمات الإقليمية، واستثمار العلاقات مع كل الأطراف في القيام بوساطة تُسهم في إنضاج تسويات إقليمية للملفات الساخنة. هذا الدور العماني، الملتزم بالحياد الإيجابي، ومحاولة لعب دور في عقد التسويات، والذي يُراعي حقائق الجغرافيا السياسية، وحدود القدرات والإمكانات، كان يمكن أن تقوم به دول عربية أخرى، ضمن حدود قدراتها أيضاً، وتكون مؤثرةً وفاعلة، لكنها تختار أن تتجاوز هذا إلى لعب أدوارٍ أكبر، ما يصيب دورها الإقليمي بضرر كبير(الإبراهيم، ٢٠١٥).

ويمثل التوجه العربي لسلطنة عُمان بقوة أحد الملامح البارزة للسياسة الخارجية العُمانية التي صاغها السلطان قابوس أساساً، وذلك بعد أن كانت السلطنة تتبع من قبل سياسة عزلة، ولا ترحب بالانخراط في المحيط العربي، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها ما يلي(ثابت، ٢٠٠٧:٢٢٩):

أولاً: مؤثرات الخبرة التاريخية المتراكمة للسلطنة، فقد صبت تحركاتها وتفاعلاتها في مواجهة التحديات التي فرضتها مصالح القوى المسيطرة في المحيط الهندي والخليج العربي، وهو الأمر الذي نجم عنه عجز الحكم العُماني السابق طوال الأعوام ١٩٣٢-١٩٧٠ عن إدراك أن نظاماً عربياً جديداً قد ولد وخصوصاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأصبح يشكل هذا النظام إطار التفاعلات العربية-العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: تردد كبير لدى بعض الدول العربية نحو قبول سلطنة عُمان في النظام العربي.

لقد ارتبطت عملية انفتاح سلطنة عُمان على محيطها العربي والخليجي مع مجيء السلطان قابوس إلى الحكم بتفاعل شديد التركيب، والتعقيد مع بيئة النظام الدولي، وعصر الحرب الباردة بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي من جهة، وبيئة النظام العربي التي تميزت باستقطاب سياسي وعسكري وتراوح بين الحدة، والمرونة على معظم قضايا العلاقات العربية–العربية، والعلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي من جهة أخرى،

حيث خيمت حينئذ على الأجواء العربية تطورات الصراع العربي والإسرائيلي والقضية الفلسطينية، والمد الوطني الراديكالي العربي (العودة إلى الأصول والجذور والتمسك بها) في مواجهة الدول المحافظة والتقليدية، وكان التنافس السوفياتي الأمريكي على المنطقة العربية وما جاورها يلقي بمضاعفاته الحادة في صورة انقسام وتفاعل صراعي أو تعاوني بين الأقطار العربية.

إزاء هذه الأوضاع رسمت سلطنة عُمان سياساتها الخارجية؛ انطلاقاً من أهمية أن تتأسس علاقاتها مع مختلف القوى، والأطراف العربية والدولية، وذلك بصرف النظر عن الأيدلوجيا السياسية لهذه القوى، والأطراف وهذا ما عبر عنه السلطان قابوس في العيد الوطني ال ١٦ بقوله: "هذا البلد يرفض أن تكون صداقته حكراً لأي بلد وكذالك مصالحه، ونحن نمارس سياسة الانفتاح، ولسنا ملزمين أمام أية دولة إلا دولة عُمان" (التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧).

وبإيجاز يمكن القول بأن طبيعة الشخصية العُمانية قد انعكست على سمات السياسة الخارجية، هذه الطبيعة التي تميزت بالهدوء، والتقبل للطابع التحديثي مع المحافظة على الأصالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا ننسى في هذا المجال جهود السلطان قابوس الذي حدد ملامح هذه السياسة في علاقة عُمان بالخارج، تلك العلاقة التي ارتبطت بالدول الغربية الرأسمالية؛ استناداً إلى المصالح النفطية والتبادل التجاري (ثابت، ٢٠٠٧: ٢٣٠).

وقد أسهم الخلاف العربي حول عدة قضايا، منها عضوية سلطنة عُمان في الجامعة العربية والتمرد المسلح في ظفار، تشكيل بعض مدركات السياسة الخارجية العُمانية تجاه النظام الدولي، والحرب الباردة في عقد السبعينات بصفة خاصة. وهو الأمر الذي تجلى في محاولة سلطة عُمان إيجاد مبررات لاستمرار الرابطة التقليدية مع بريطانيا سياسياً وعسكرياً، ثم الانفتاح الملحوظ على الولايات المتحدة آنذاك، والترحيب بتعاون أوثق معها يصل إلى حد التعاون العسكري (الشنفري، ١٩٩٥: ١١٤).

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية العُمانية – العربية:

حاولت دول الخليج العربي من خلال مجلس التعاون تشكيل كتلة اقتصادية فاعلة؛ حيث يتشكل التكتل الاقتصادي بوجود اقتصادات متفرقة تجتمع تحت إطار، أو مجموعة من المبادئ، لتكون الأساس في التعامل فيما بينها، وبين غيرها من الدول، وتختار الدول المشكِّلَة للكتلة الاقتصادية درجة التعاون والتكامل داخل هذا التكتل(مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، ٢٠١٥).

والتكتل الاقتصادي يجمع عادةً دولاً متفرقة في القدرات الاقتصادية؛ فبالنظر إلى الكتلة الاقتصادية الخليجية؛ فالعوامل المشجعة للعمل ككتلة اقتصادية هي أكثر حظًّا منها مقارنة بالعوامل التي تجعلها تعمل ككيانات مستقلة دون تنسيق بينها؛ فالقرب الجغرافي ميزة جاذبة لهذا التكتل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي؛ نظرًا إلى قرب موارد الإنتاج المغذية للصناعات القائمة بينها، كما أن تشابه العادات والتقاليد تفرز عادة تشريعات وقوانين مشابهة؛ مما يُسَهِّل عملية ضمِّها في قوانين موحَّدة(حمزة، ٢٠١٦).

وبالرغم من تشابه دول الخليج العربي في انتاج النفط وتصديره، فإن معظم الصادرات النفطية موجهة إلى الخارج، ولا يوجد تنافس بين دول المجلس في بيع تلك المنتجات داخل منظومة المجلس نفسها؛ وأعطت دول المجلس الأولوية لاستيراد احتياجاتها من الطاقة من داخل دول المجلس، وهذا ما نصَّت عليه الاتفاقيات في بند التعاون في مجال الطاقة؛ فهناك تبادل تجاري للنفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيميائية بين دول المجلس، حسب الاحتياجات المحلية فيها(العبد القادر، ٢٠١٥).

جاء حجم اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٣م في الترتيب الثاني عشر ضمن أكبر اقتصاديات العالم؛ وذلك بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس؛ الذي وصل إلى مستوى 1.62 تريليون دولار.

كما يمثل مجلس التعاون خامس أهم اقتصاد من حيث حجم التبادل التجاري مع العالم؛ حيث وصل حجم التجارة الخارجية لدول المجلس في عام ٢٠١٣م مستوى ١.٤٢ تريليون دولار.

وعلى صعيد الصادرات إلى العالم سجل مجمل صادرات المجلس مبلغ ٩٢١ مليار دولار عام ٢٠١٣، وبذلك يكون مجلس التعاون رابع أكبر مصدّر في العالم بعد الصين ثم الولايات المتحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وألمانيا، وهذه الصادرات معظمها صادرات خام النفط والغاز ومشتقاتهما ومنتجاتهما المصنعة كالبتروكيماويات والأسمدة وغيرها.

كما وضعت واردات المجلس من العالم دول المجلس في الترتيب العاشر عالميًّا من حيث أكبر المستوردين من العالم؛ حيث وصلت واردات المجلس عند مستوى ٥١٤ مليار دولار في العام نفسه. وإن المستويات المتقدمة للتجارة الخارجية لدول المجلس تدل على قوة اقتصادية كبرى لدول مجلس التعاون لا يستهان بها، تعطيه مزايا تفاوضية، وجاذبية لاستقطاب الاستثمارات إليه(عبد القادر، ٢٠١٥).

يعتبر مشروع التكامل الاقتصادي الذي وضع في بدايات تأسيس مجلس التعاون من أوائل المشاريع الطموحة؛ حيث وقَّع قادة دول المجلس بالرياض اتفاقية اقتصادية موحَّدة، في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ١٩٨١ (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١٢).

وكانت الاتفاقية تُعَبِّر عن إطار شامل ومحدَّد ضمن برنامج زمني للتكامل الاقتصادي، وتعلَّقت الاتفاقية بجوانب عديدة تصبُّ في مسار التكامل؛ مثل: تنظيم انسياب رأس المال، وانتقال الأفراد، والتعاون في مجالات النقل والمواصلات، والتعاون التجاري والاقتصادي، والتعاون الفني والإنمائي، والتعاون في المجال المالي والنقدي.

استحدثت دول المجلس نسخة جديدة من الاتفاقية الاقتصادية، وأقرَّها قادة دول المجلس في قمَّة مسقط في ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠١م؛ وركزت الاتفاقية على بنود مطورة؛ لتواكب بشكل أفضل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية؛ ولتعزِّز العمل الخليجي المشترك فيما يتعلق بإنشاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والاتحاد النقدي، وتلك البنود تمثِّل محطات مهمَّة في مسيرة التعاون. لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي بشكل كامل.

لقد بدأ العمل بما تسمى بمنطقة التجارة الحرة في مارس/آذار ١٩٨٣م وذلك لتنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية المتعلقة بالاتحاد الجمركي؛ سعياً نحو إعفاء السلع، والخدمات ذات المنشأ الوطني من كافة الضرائب، والرسوم الجمركية بين دول المجلس؛ وهذا مع إبقاء كل دولة على سياستها الجمركية حيال الدول خارج مجلس التعاون (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١٢).

وبعد أن تم إقرار النسخة المطوَّرة من هذه الاتفاقية لمجلس التعاون في عام ٢٠٠١م، تم الاتفاق على البدء بالاتحاد الجمركي بشكل فعلي اعتبارًا من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣، وإقامة قاعدة معلومات، وربط آلي جمركي بين إدارات الجمارك لدول المجلس؛ وذلك بهدف تيسير متابعة ما يتعلَّق بالاتحاد الجمركي، وحركة البضائع(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١٢).

وبالإضافة إلى قرار الإعفاء الجمركي لمنتجات دول المجلس، تمَّ الاتفاق على فرض تعرفهة جمركية موحدَّة بواقع ٥% على السلع المستوردة من خارج دول المجلس. وتتضمن بنود اتفاقية الاتحاد الجمركي عدَّة جوانب أخرى، تعزز كيانًا جمركيًّا موحَّدًا لمجلس التعاون؛ فالبضائع العابرة بدول المجلس لا يتمُّ التعامل معها معاملة العبور (الترانزيت)، كما أن البضائع من خارج دول المجلس والعابرة من أي منفذ جمركي تُعتبر عابرة من أول منفذ عبور فقط، ومن دون تكرار إجراءات العبور في حالة عبورها مرَّة أخرى إلى منفذ آخر ضمن دول المجلس، وسمحت الاتفاقية بممارسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مهنة التخليص الجمركي في أيٍّ من الدول الأعضاء، كما تبنَّت دول المجلس مبدأ الاعتراف المتبادل للمواصفات، والمقاييس التي تعمل بها كل دولة؛ وذلك إلى حين الانتهاء من المواصفات الخليجية، التي سيتم تعميمها، والعمل بها في كل دولة (العبد القادر، ٢٠١٥).

استطاعت دول المجلس مع نهاية عام ٢٠٠٨ من إنهاء ما تطلَّبته مرحلة الاتحاد الجمركي الأولى بنجاح؛ وذلك عن طريق التنسيق والإجراءات، واتفقت دول مجلس التعاون في عام ٢٠٠٨ على الدخول في مرحلة جديدة؛ هي إقامة السوق الخليجية المشتركة، وتقتضي أهمية هذه المرحلة إزالة كافَّة الحواجز الجمركية في تنقُّل السلع بين دول المجلس؛ وإزالة كافَّة الحواجز غير الجمركية المرتبطة بحرية تنقُّل رؤوس الأموال والأفراد، وبالسماح لمواطني المجلس بتملك العقارات، وممارسة النشاط الاقتصادي في أيٍّ من الدول الأعضاء، والمعاملة كمعاملة المواطنين.

وبعد استكمال إجراءات التحوُّل إلى السوق الخليجية المشتركة وتفعيلها، كان لابُدَّ من إجراء نقلة تالية في مسيرة الوحدة، والتعاون الاقتصادي الخليجي؛ وذلك من خلال الاتحاد النقدي، وإصدار العملة الخليجية الموحدة؛ فمنذ عام ٢٠٠٠م قرَّر المجلس الأعلى لمجلس التعاون البدء بالتنسيق نحو الاتجاه للوحدة النقدية؛ حيث قامت دول المجلس في عام ٢٠٠١م بوضع برنامج زمني يتضمن اعتماد الدولار الأميركي كمثبِّت مشترك لعملات الدول الأعضاء؛ تمهيدًا للوصول إلى العملة الخليجية الموحَّدة، وذلك على أن تصدر هذه العملة بحلول عام ٢٠١٠، وفي عام ٢٠٠٢ قرَّرت دول المجلس القيام بربط عملاتها بشكل رسمي مع الدولار(العبد القادر، ٢٠١٥).

ومع انتهاء عام ٢٠٠٥م لم تكن مسيرة الاتحاد النقدي سهلة؛ وإنما مرَّت بعدد من الأحداث أخَّرت طموح الخليجيين في رؤية عملتهم الموحَّدة؛ حيث تراجعت الكويت عن ربط عملتها بالدولار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام ٢٠٠٧م، وفضَّلت أن تُعيد سياسة ربط عملتها بسلة من العملات نتيجة لتذبذبات كبيرة لحقت بالدولار؛ علمًا بأن الكويت أبقت فرصة العودة إلى تثبيت عملتها المحلية بالدولار خيارًا واردًا، بينما أعلنت سلطنة عُمان في يناير/كانون الثاني من عام ٢٠٠٧ عن عدم تمكن اقتصادها من تحقيق المعايير المطلوبة للدخول في الوحدة النقدية؛ فقرَّرت بشكل أحادي تأجيل الانضمام للوحدة النقدية على أن يستمر الأعضاء الآخرون من دول الخليج الأكثر استعدادًا لذلك، وفي عام ٢٠٠٩ قرَّرت الإمارات العربية المتحدة الانسحاب من مشروع الاتحاد النقدي؛ على خلفية عدم الاستجابة لطلبها لاستضافة مقرِّ البنك المركزي الخليجي، بدلاً من أن يكون مقره في العاصمة السعودية الرياض (العبد القادر، ٢٠١٥).

وقّع مجلس إدارة النقد الخليجي في فبراير/شباط ٢٠١٠م اتفاقية الاتحاد النقدي، وفي مارس/آذار ٢٠١٠ عقد أول اجتماع له في مدينة الرياض، وتمَّ الاتفاق على تأجيل إصدار العملة الموحدة إلى عام ٢٠١٥، وتُعَدُّ المرحلة القادمة مرحلة حرجة سيتمُّ خلالها مراجعة مدى استعداد الدول المستمرة في التنسيق للاتحاد النقدي؛ كالسعودية، وقطر، والكويت، والبحرين، للتحوُّل نحو إصدار وتعميم عملة موحدة في بلدانها، وكذلك دراسة مدى استعداد سلطنة عُمان للانضمام مرَّة أخرى، وأيضًا ما أسفرت عنه الجهود في تسوية مطالب الإمارات العربية المتحدة فيما يخص مقرِّ البنك المركزي الخليجي. وعلى ما يُستجد في ذلك سيُنظر في شأن العملة الموحَّدة، ومدى اكتمال الاستعدادات في إصدارها في عام ٢٠١٥ أو تأجيلها.

ويرى الباحث أن المواقف العمانية أثبتت مصداقيتها إقليمياً وعربياً وهو ما مكن عُمان من تحطيم أسوار العزلة والإسهام بدور متزايد ونشط في مختلف التطورات من حولها مما أكسبها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحترام والتقدير على كل المستويات وأعاد لعُمان كذلك مكانتها اللائقة ودورها التاريخي المؤثر في شؤون المنطقة.

المبحث الثاني: مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية العُمانية تجاه الدول العربية

تدعو السياسة الخارجية العُمانية باستمرار، إلى الحوار، والوئام، والتعايش، وعدم إقصاء الآخر، مستندة في ذلك إلى مفهوم التعاون الإنساني في علاقاتها مع مختلف دول العالم، وأنها تسهم في هذا الاتجاه بشكل إيجابي، كما انها تدعو إلى إحلال السلام العالمي، والاستقرار الإقليمي، وترفد دعوتها هذه بالعمل، أي أنها لا تكتفي بالدعوة إلى هذا الأمر المهم وإنما تعمل بجد من أجل ترجمته إلى واقع ملموس.

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : المرتكزات، والثوابت في السياسة العُمانية – العربية

المطلب الثاني: مرتكزات، وثوابت السياسة الخارجية العُمانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: المرتكزات والثوابت في السياسة العُمانية – العربية

إن السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، تنطلق بالأساس من مبدأ حاكم لتحركات سياستها، ألا وهو المصلحة القومية، إذ يؤمن صانع السياسة الخارجية في سلطنة عُمان أنه من حق كل دولة البحث عن مصالحها الوطنية، في إطار من القانون الدولي، وعدم المساس بمصالح الآخرين، ومن ثم تنطلق علاقات السلطنة مع القوى الدولية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ذات المنوال بنت عُمان علاقتها مع إيران، من واقع المصلحة الوطنية وسعت للتقارب معها، على الرغم من كونها عضوًا فاعلاً في المنظومة الخليجية (علام، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن انتماء سلطنة عُمان العروبي، وانفتاحها على الجميع، لا يشير إلى تدخلها في الشؤون الداخلية للدول، ويتضح ذلك من خلال ابتعادها عن أي صراعات داخلية في الدول العربية، فلم يعرف عن السلطنة طوال تاريخها تدخلها في أي من الصراعات الداخلية العربية، كما لم يعرف عن السلطنة احتضانها لأي من حركات المعارضة العربية داخل أراضيها(علام، ٢٠١٥).

ويكتمل عقد المرتكزات السابقة، بمبادئ رفض عسكرة الصراعات الدولية، والتأكيد على حل الصراعات السياسية بشكل سلمي، ورفض سياسة الأحلاف والمحاور، في هذا الإطار لجأت مسقط إلى حل جميع خلافاتها الحدودية مع اليمن، والسعودية بالطرق السلمية، مستندة إلى مبدأ الحوار كمنطلق رئيس للتوافق حول أي قضايا خلافية، لاسيما بين دول الجوار، ومن ثم فقد عارضت مسقط حل الأزمات العربية العربية، أو العربية الداخلية، أو العربية وغير العربية، بالقوة المسلحة، وليس هذا فحسب لكنها كثيراً ما رعت مساعي السلام والحوار البناء لحل تلك الصراعات، سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، انطلاقًا من قناعة مفادها أن عسكرة العلاقات الدولية ليست حلاً للصراعات بين الدول، ومن ثم فإن اللجوء إلى القوة، وفقًا للرؤية العمانية، وانطلاقًا من موروثها الديني والثقافي، لا يكون إلا في حالات الدفاع عن النفس فحسب، وعليه، فقد جاءت سياسة عُمان واضحة في شأن رفض سياسة الأحلاف والمحاور، باعتبارها مفتاحًا للصراع والحرب، مفضلة استراتيجية عدم الانحياز والحياد الإيجابي(العبد القادر، ٢٠١٥).

المرتكزات الرئيسة التي شكلت أسس السياسة الخارجية العُمانية، دائمًا ما مثلت خروجًا عن السرب، بنظر المملكة العربية السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، وربما يكون السبب في ذلك أن السلطنة دائمًا ما تنأى بنفسها عن التورط في صراعات خارجية، وفقًا لمبدأ الحياد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيجابي، وعدم التدخل في شؤون الآخرين، كما هو مسلك بعض دول الخليج، وعلى رأسها السعودية وقطر، ومن ثم تحتفظ السلطنة بالتعاطي الحذر مع أي من المتغيرات الإقليمية الحادثة، وهو ما يُعطي مسقط قرارًا مستقلًا يمكنها من الاحتفاظ بعلاقات طيبة، مع كافة أطراف النزاعات في المنطقة(علام، ٢٠١٥).

وبالرغم من وجود حالة خلاف بين دول الخليج العربي، إلا أن سلطنة عُمان تلتزم دائماً بمبدأ الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز إلى طرف على حساب آخر، واتضح ذلك في امتناعها عن سحب سفيرها من العاصمة القطرية الدوحة، إلا أن مسقط وقفت على الحياد، فلم تسحب سفيرها، بل سعت بشكل جدي لتقريب وجهات النظر بين دول الخليج، والتوسط بين قطر ودول الجوار، حتى تمت إعادة السفراء إلى الدوحة(العبد القادر، ٢٠١٥).

وأشار يوسف بن علوي وزير الدولة للشؤون الخارجية، في منتدى الأمن الخليجي بالمنامة، في ديسمبر ٢٠١٣م، في ظل رفض سلطنة عُمان لمشروع الوحدة الخليجية، إلى أن السياسة الخارجية العمانية تتبع نهج متفرد عن باقي دول منظومة مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك سعياً لتجنب الانضمام للتحالفات الإقليمية، والحفاظ على العلاقات الوثيقة مع إيران، وهو منظور يغلب عليه البرجماتية، ويركز على المصلحة الوطنية، حيث أن الطرح السياسي للسلطنة وتقاربها مع إيران ، لا يمكنه أن يتسق مع السياسات المتبعة بدول مجلس التعاون الخليجي، ونتيجة للاختلاف بين مسقط وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، في تعريف التهديدات الإقليمية، اتجهت سلطنة عمان لرفض الانضمام لمشروع الوحدة الخليجية ناهيك عن مخاوف التماهي في إطار وحدوي يفرض التزامات تحالفية عليها(علام، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتميزت السياسة الخارجية العُمانية بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي (المحرمي،٢٠١٤):

١- **الحياد والبعد عن الاستقطاب:** تشير هذه الخاصية إلى قدرة سلطنة عُمان، على التعامل مع جميع الأطراف المختلفة، دون خلق عداوات مع أحد.

٢- **العلاقات المتوازنة:** سعت السياسة الخارجية العمانية إلى بناء مصالح مشتركة، مع الدول الأخرى، والابتعاد عن محاولة استغلال حاجة الآخر للدعم العماني (العلاقة مع جزر القمر أنموذجا). فهي لا تسمح بالانتقاص من سيادة السلطنة، واستقلال قرارها الوطني، حيث أنها عارضت رفع علم الولايات المتحدة الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية، في الخليج في حرب الخليج الأولى، خشية اشتعال حرب سفن في الخليج، بالرغم من إصرار الولايات المتحدة، وموافقة دول الخليج الأخرى.

٣- **التسامح مع المختلف:** بالرغم من معارضة بعض دول الخليج العربي انضمام سلطنة عمان إلى مجلس الجامعة، إلى أن السلطنة تعاملت مع تلك الدول بكل صفاء ومودة، واتضح ذلك باستضافتها لرئيس دولة اليمن الجنوبي السابق، كلاجئ سياسي قبل انتقاله إلى خارج عمان.

٤- **المصالح المشتركة وليس العداوات المزمنة:** سعت سلطنة عمان، بشكل مستمر، نحو إيجاد مصالح مشتركة، مع الدول الأخرى، يستفيد منها الجميع، اتضح ذلك في علاقة السلطنة، والصين، ودول ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي، التي كانت تمول المعارضة العسكرية الانفصالية ضد الحكومة العمانية، حيث أقامت السلطنة مع الصين، وروسيا، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا، ولاتافيا، وأستونيا، وليتوانيا، علاقات متينة قائمة على الاستثمار المتبادل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- **سياسة الأبواب المفتوحة:** بالرغم من مقاطعة الدول العربية لمصر، بعد توقيعها مع اسرائيل اتفاقية السلام في عام ١٩٨١م، ومقاطعتهم للعراق عند دخوله للكويت، إلا أن سلطنة عمان في كلتا الحالتين، لم تقطع علاقاتها لا مع مصر ولا مع العراق، وظلت مسقط هي البيت الذي يستظل به الفرقاء، لحل مشاكلهم وتقريب وجهات النظر بينهم.

٦- **عدم الانسياق وراء الإيديولوجيا:** تتبع سلطنة عمان في سياستها الخارجية مبدأ احترام الإنسان، بعيداً عن عرقه أو دينه أو لغته، فعُمان لم تتبنَ لا الفكر الشيوعي، ولا فكر الإسلام السياسي، ولا الفكر القومي العربي وحده، ولا الفكر المذهبي الذي يطبع بعض دول الجوار، مما جعل عمان بلدا يحظى باحترام جميع دول العالم.

٧- **السلام هو جوهر العلاقات الدولية:** تعتبر سلطنة عمان من أبرز دعاة السلام، حيث أنها باركت اتفاقية السلام بين القاهرة وتل أبيب، كما ودعمت جهود السلام الفلسطينية الإسرائيلية، والمباحثات الغربية مع إيران حول الملف النووي، وجهود المصالحة اللبنانية، ودعمت أيضاً وما تزال جهود حل الأزمتين السورية واليمنية سلميا.

٨- **عدم التدخل في شؤون الآخرين:** عملت وتسعى سلطنة عُمان دائماً للنأي نفسها عن التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى.

المطلب الثاني: مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية العُمانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي:

حرصت سلطنة عمان، على نسج علاقاتها الدولية، على انتهاج سياسة منفتحة على العالم تنسجم في جوهرها مع التقاليد العُمانية العريقة، التي تمتاز بالتسامح، والتفاعل مع الآخر، على أساس من الاحترام المتبادل، مع مراعاة الحقائق الجيواستراتيجية، والابتعاد عن "التشنج" والمواقف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأيديولوجية المؤقتة؛ ولذلك تحظى السياسة الخارجية العُمانية بتقدير العالم لما تقوم به من جهود فعالة ومساهمات على مختلف الأصعدة العالمية، كالانفتاح على العالم، والمساهمة بنشاط وفاعلية في أحداثه، والمشاركة في مؤسساته، ومنظماته السياسية، وغير السياسية؛ ولذلك سارت مسيرة التنمية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع مسيرة السياسة الخارجية النشطة، مما مكنها من القيام بدور فعال، في معالجة كثير من القضايا، وفي المساهمة في حل العديد من المشاكل، برؤية سياسية ثاقبة، وحكمة، وجرأة في اتخاذ القرار (طرابيك، ٢٠١٤).

تقوم السياسة الخارجية لسلطنة عمان على خمسة مرتكزات أساسية (وزارة الخارجية العمانية، ٢٠١٦م):

الأول: خصوصية الموقع، والذي أثر في ربط السلطنة بكثير من الدول، التي تطل على مياه المحيط الهندي، وعلى الخليج العربي، وعلى بحر العرب، وكان لابد أن يكون لهذا الموقع تأثيره في رسم سياستها الخارجية، وفي علاقاتها مع الدول القريبة والبعيدة.

الثاني: واقع التجارب التاريخية، فسلطنة عمان لها تجارب تاريخية عديدة، مرت بها في الماضي البعيد والقريب، وهي تعمل على ضوء خبرتها التاريخية الطويلة هذه، في إقامة علاقات متينة قائمة على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول، على امتداد الخريطة العالمية .

الثالث: مناصرة العدل، والإنصاف في العلاقات الدولية، فالسلطنة منذ اليوم الأول لبزوغها كدولة مستقلة، وهي تعمل بكل جهد لمناصرة قضايا الحق، والعدل، والإنصاف في المحافل الدولية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرابع: الحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والدولي، فسلطنة عُمان كانت، ولا تزال تعمل بكل جد؛ من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين، الذي تنشده البشرية جمعاء.

الخامس: الواقعية والحياد الإيجابي في فهم التطورات، والأحداث والعلاقات الدولية، حيث تعمل سلطنة عمان سياسياً على عدم الانفعال، والمبالغة لتقدير الأمور في مختلف القضايا، أو في النظرة إلى المشاكل العربية أو الدولية، وإنما تقدير قائم على أساس الواقع، وعلى الاتزان والحكمة، وعلى حسن التصرف واللباقة في اتخاذ المواقف السياسية، والثبات على هذه المواقف عن اقتناع كامل ووعي رشيد، وليست سياسة قائمة على ردود الأفعال .

لقد أفرز تفاعل هذه المرتكزات الخمسة سياسة خارجية عُمانية ناجحة، ومتوازنة في بيئة اقليمية ودولية مليئة بالمتناقضات والتقلبات، وجعل من السلطنة عنصراً فاعلاً، ومؤثرا في المنظومة الدولية، حيث تؤكد سلطنة عمان دائماً على وقوفها بجانب القضايا العادلة، ومناصرتها، والدعوة إلى العمل المتواصل مع بقية الدول المحبة للسلام، وعلى تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، عن طريق الحوار والمفاوضات(طرابيك، ٢٠١٤).

تتميز السياسة الخارجية العُمانية بالواقعية والحياد، ويتضح ذلك من خلال مبادرتها في التعامل مع معطيات الأحداث بكل حيادية إيجابية، فلم تنكر على مصر توقيعها لاتفاقية السلام مع إسرائيل في سبتمبر سنة ١٩٧٨، بل أكدت وقوفها مع الحق العربي كيفما، وأينما كان، وسعت دوما إلى المشاركة الفاعلة في الجهود، التي بذلت؛ لإعادة مصر إلى الصف العربي، بعد أن تعرضت لنقد وهجوم بسبب زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في نوفمبر ١٩٧٧م، ولتوقيعها اتفاقية كامب ديفيد (السعدون، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما نهجت السلطنة في الحرب العراقية – الإيرانية من عام ١٩٨٠م إلي عام ١٩٨٨م مسلكاً توفيقياً، إذ رفضت دعوات القطيعة مع طهران، كما أنها لم تقف كليةً مع إيران، بالرغم من خصوصية العلاقة الجيواستراتيجية والإثنية التي تربط بين عُمان وإيران، وفي نفس الوقت لم تتخلَّ عُمان عن العراق واستمرت في الوقوف معه لحين انتهاء هذه الحرب، وظلت السلطنة في قضية دخول القوات العراقية الكويت، تمارس سياسة الحياد والتعقل؛ الأمر الذي مكنها من قيادة محادثات واتصالات باتجاه إبقاء العراق في الصف العربي، وفي نفس الوقت خروجه من الكويت (طرابيك، ٢٠١٤).

وفي خضم حروب الخليج المتعاقبة، استمرت سلطنة عمان في اغتنام علاقاتها مع كل أطراف النزاع " العراق، ودول الخليج، والولايات المتحدة الأمريكية "، للاحتفاظ بمخرج يمكن أن تمر به الأحداث، إن هي اتجهت نحو الحلول السلمية .

وعلى صعيد العلاقات العمانية الأمريكية، التي تقوم على الاحترام المتبادل لوجهات النظر، دون التدخل في الشئون الداخلية لأي من الطرفين؛ فالسلطنة مرتبطة بمصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ذلك لا يعني أن تكون طرفا في محور تحالف، مع طرف ضد طرف آخر ؛ لأن عمان تحافظ على عرى الصداقة مع الآخرين أيضا، وواشنطن تدرك هذا التوجه العُماني، فالسلطنة لم تذهب إلى الاجتماع الذي دعت إليه " كونداليزا رايس " بهدف تجميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب دول مجلس الأمن لحشد التأييد، ضد الملف النووي الإيراني، وكذلك كانت تدرك السلطنة في قضية السودان، أنها غير مضطرة لمجاراة واشنطن في توجهاتها، وبرغم أن لسلطنة عمان اتفاقية تسهيلات مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال العسكري، إلا أن استخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه التسهيلات يشترط أن يسبقها موافقة واضحة من السلطنة لا يمكن استخدامها دون ذلك، فسلطنة عمان تقيس مدى هذا الطلب فيما يناسب مصالحها، التي تقبل بعضها وترفض البعض الآخر (الجهوري، ٢٠٠٩).

تحتفظ سلطنة عمان بدور مهم في حفظ التوازن بمنطقة الخليج، حيث توفر قناة مثالية للحوار، بين دول الخليج العربية، وجارتها الكبرى غير العربية إيران، والدبلوماسية العُمانية كان لها دور حيوى فى استمرار الحوار المباشر، وغير المباشر بين مصر وإيران خلال فترة انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، منذ العام ١٩٧٩م وحتى استئناف هذه العلاقات في ٢٦ مارس ١٩٩١م.

وبفضل مجموعة العلاقات الدبلوماسية، التي أقامتها السلطنة مع الدول الكبري، فقد استطاعت أن تحتفظ لنفسها بهامش للمناورة ومساحة للحركة، خصوصا بعد أن تم تبادل العلاقات الدبلوماسية بين سلطنة عمان والصين في عام ١٩٧٨، وإقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء بين مسقط، وموسكو فى ديسمبر ١٩٨٧، مما أهل السلطنة لتتبوأ مقعداً أمامياً بين الفاعلين في الساحة السياسية الدولية؛ لما تمتلكه من قدرة فائقة علي القيام بدور الوساطة الدبلوماسية (طرابيك،٢٠١٤) .

السياسة الخارجية المتوازنة لسلطنة عمان، جعلتها تتبوأ مكانة هامة، ومصداقية كبيرة على الساحة الدولية، الأمر الذي أهلها للقيام بالوساطة بين إيران، والولايات المتحدة. وجمعهما في مفاوضات سرية علي أراضيها، أسفرت عن تحويل الملف النووي الإيراني، من حافة المواجهة العسكرية بين إيران والدول الغربية، إلي الحوار والتفاوض حول ذلك الملف، في مفاوضات إيران ومجموعة " ٥ + ١ "، والذي حقق تقدما هاماً في مرحلته الثانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ظل الحالة العربية التي يشهد كثير من دولها تدهوراً أمنياً يرتقي في بعضه للحرب الأهلية، وبعضها الآخر يعيش حالة من الاحتقان المذهبي، يعول الكثير من الشعوب العربية علي سلطنة عمان، للقيام بدور يعيد للأمة العربية أمنها، واستقرارها، ونهضتها، ووحدتها التي افتقدتها، وتحويل تلك الطاقات العربية المهدورة في الصراعات الداخلية والمذهبية إلي البناء، والتنمية، ومواجهة العدو الحقيقي للأمة العربية، والإسلامية. (طرابيك،٢٠١٤) .

تعد قضية، واحات البريمي التي تم حلها منذ منتصف خمسينات القرن المنصرم، المشكلة الحقيقية الوحيدة، التي واجهت علاقات عًمان المعاصرة بجاراتها من الدول الخليجية، التي يجمعها معهم في الوقت الحاضر مجلس التعاون الخليجي، إذ أن دول المجلس تشترك بالكثير من الصفات البنيوية وتربطها علاقات اقتصادية واجتماعية، حتى أنها تشترك في أطر سياساتها الخارجية، فجميعها على علاقة طيبة بالولايات المتحدة، والغرب بشكل عام، وتوجهاتها متشابهة بخصوص بعض القضايا المهمة كفلسطين و(الإرهاب)، إلا أنه عند تسليط الضوء على الوقائع، ومجريات الأحداث، نجد أن هناك ما يشوب هذا التقارب والتناسق، سياسيا واقتصاديا، وبخاصة فيما يتعلق برؤية كل دولة من مجلس التعاون الخليجي حول العلاقة مع إيران، والتنافس الاقتصادي في مجال الإستثمار، فضلاً عن محور آخر يبقى ثانوياً، وهو التسابق للتأثير السياسي في الساحة الإقليمية والدولية (السعدون،٢٠١٣).

ظهرت اختلافات بين الدول الخليجية، في طبيعة المواقف حيال إيران، وفي طريقة التعامل مع هذه الدولة الجارة لهم، ويعد موقف سلطنة عمان من إيران الأكثر تبايناً بخصوص هذه القضية، فالمذهب الديني السائد في السلطنة (الأباضية) لا يرى ضيراً من إقامة مختلف العلاقات مع إيران

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتحاور معها، وهذا الموقف المسالم، أو المتعاطف مدعوم بالأسلوب المعروف للسلطنة في سياستها الخارجية والمتلخص بكلمتين، هما الهدوء والحيادية.

ولكن من جهة أخرى تتمتع السلطنة بعمق سكاني، وموقع جغرافي مميز يجعل منها تهديداً ليس بالهين إذا ما أرادت إيران استغلاله مستقبلاً، فهو اختراق خطير في قلب الخليج (اللواتي، ٢٠١٥).

وفي مجال التنافس الاستثماري، تحاول معظم الدول الخليجية جلب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية إليها، والدفع قدر الإمكان نحو التطوير الخدمي الشامل في بلدانها. إذ إن التنافس الاقتصادي، واختلاف استراتيجيات التطوير، والتباين في قوة الإقتصادات الخليجية كانت الأسباب الأساسية لتأخر إصدار العملة الخليجية الموحدة، التي كان من شأنها زيادة ترابط دول الخليج اقتصادياً، واجتماعياً، فضلاً عن أن الانسحاب النهائي لسلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية، من هذا المشروع سيؤخر كثيراً من موعد تنفيذه (القطاطشة والحضرمي، ٢٠٠٧).

من جهة أخرى نلاحظ تأثر العلاقات العُمانية– الخليجية بعض الشيء بالاختلافات المذهبية، وبخاصة مع المملكة العربية السعودية، فهنالك في عُمان من يرى أن الخطاب، والفكر الديني لدعاة الملكة العربية السعودية، والمفاهيم العقائدية التي يحملونها، تمثل تحدياً للدعوة الأباضية، وبالتالي قد يشكل هذا الأمر خطراً أيضاً على المصالح العُمانية، بموازاة الأنشطة الإيرانية في المنطقة. فسلطنة عمان دولة مسلمة، ينتمي أغلب سكانها إلى طائفة "الأباضية" الذين يقولون أنه على مدى السنوات الماضية، حاولت الكثير من الشخصيات الدينية السعودية نشر الفكر السلفي في سلطنة عُمان، مما أثار حفيظة العُمانيين، ويوضح سعيد الهاشمي مدير البحوث في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الدولة العُماني هذا الموقف بقوله: "نحن لا نسمح للسعوديين بالعمل في مجتمعنا."(النجار، ٢٠٠٩).

بالرغم من اشتراك سلطنة عُمان في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١، وانخراطها في أنشطته الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها مثلت حالة خاصة في تعاطيها مع معظم القضايا السياسية، والمتصلة بالأمن الإقليمي ومنها ما يلي: (الغيلاني، ٢٠١٥)

١. أنها لم تتماة في مسلكها إزاء الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨١–١٩٨٨م) مع الموقف الخليجي الداعم للعراق، و احتفظت بعلاقات متوازنة مع طرفي الصراع.
٢. اشتركت في الحملة العسكرية لإخراج القوات العراقية من الكويت عام (١٩٩٠م)، و لكنها لم تقطع خطوط الاتصال مع صدام حسين، و قام وزير خارجيته آنذاك، طارق عزيز، بزيارة خاطفة إلى مسقط في نوفمبر من ذلك العام.
٣. الحالة اليتيمة التي انعقد عليها الإجماع الخليجي، كانت ضد حرب الانفصال في اليمن التي شنها الاشتراكيون الجنوبيون على مشروع الوحدة، و لمّا اندحرت حركة التمرد تلك، استضافت السلطنة قائد الانفصال، علي سالم البيض، و بطانته، رغم سابقته المشينة هو وحزبه في إسناد ما كان يعرف "بالثورة" في إقليم ظفار الجنوبي.
٤. أعلنت السلطنة في العام ٢٠٠٧م انسحابها من مشروع الوحدة النقدية الخليجية، الذي كان مقرراً له أن يبدأ في يناير ٢٠١٠م، بذريعة أن المشروع يقيد القرار الاقتصادي المحلي. ثم أعلنت رفضها لمشروع الاتحاد الخليجي، كما جاء على لسان الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في مؤتمر الأمن الإقليم، الذي انعقد في البحرين في ديسمبر ٢٠١٣م. و أطلق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوزير العماني تهديداً بالانسحاب من المجلس، إذا أُعلن الاتحاد عشية قمة الكويت (١٠ ديسمبر ٢٠١٣م). وكانت الحجة العمانية هي حماية الإقليم من العسكرة و الاستقطابات الأمنية. و حسبك بالموقف العماني ذاك دليلاً على غياب الإطار الفلسفي المؤسس للمجلس، وعلى الافتراق المفاهيمي الحاد بين الفرقاء حول هوية المجلس و مقاصده الاستراتيجية، رغم أن وثيقة التأسيس تنص على "الوحدة" كمقصد نهائي لمشروع التعاون (سعيد، ٢٠١٤).

٥. شكلت العلاقة مع إيران عنصراً مفصلياً من عناصر الارتباك في العلاقات العمانية – الخليجية، سيما مع المملكة العربية السعودية. فمنذ الزيارة التي قام السلطان قابوس الى طهران في أغسطس من العام ٢٠٠٩م، و العلاقات العمانية – الإيرانية تزداد تماسكاً و تداخلاً، و تشهد صعوداً بوتيرة متسارعة، و تجنح إلى أن تكون متعددة الأبعاد. ففي أغسطس ٢٠١٠م وقع البلدان اتفاقية تعاون عسكري. و في أغسطس ٢٠١٣، قام السلطان بزيارة أخرى الى طهران. كما قامت السلطنة في الأثناء بعدد من مبادرات الوساطة بين الولايات المتحدة و بريطانيا من جهة، و إيران من جهة أخرى، لإطلاق سراح المحتجزين من الطرفين، و قد كُللت معظم تلك المساعي بالنجاح.

٦. وقد أبدت السلطنة دعمها لحق إيران في الاستخدامات السلمية لبرنامجها النووي. ثم استضافت عمان جولات المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني بين إيران و مجموعة (٥+١)، التي انعقدت في مسقط في نوفمبر ٢٠١٤، و كان أبرز أقطابها وزيرا خارجية إيران و الولايات المتحدة: محمد جواد ظريف، و جون كيري. و قد أفضت جولة المفاوضات تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى اتفاق الإطار، الذي وقعه الطرفان في لوزان السويسرية في ابريل ٢٠١٥م، تمهيداً للاتفاق النهائي المرتقب (السعدون،٢٠١٣).

٧. ثم جاءت "عاصفة الحزم" التي دشنتها المملكة العربية السعودية و حلفاؤها، في السادس والعشرين من مارس ٢٠١٥م، لتحدث فرزاً حادّاً في خارطة الاصطفاف الاستراتيجي والسياسي في إقليم الخليج، و لتشكل معلماً تاريخياً ليس في مسار العلاقة العمانية – الخليجية فحسب، بل و في منظومة التحالفات، و الهياكل الاستراتيجية الحاكمة للأمن القومي الخليجي.

وبغضّ النظر عن كل المبررات التي يمكن أن تساق؛ دعمًا للاتحاد الخليجي، يبقى التصدي لإيران هو السبب الأكثر حضورًا، وإلحاحًا وراء طرح المشروع بقوة في هذا التوقيت تحديدًا، بعد التوصل لاتفاق بين إيران من جهة، والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وألمانيا من جهة أخرى. أي أن المحرك الرئيس لمشروع الاتحاد الخليجي، خارجي في جوهره، وهو التوجس من إيران، وعُمان لا تشاطر دول الخليج الأخرى هذا الخوف أو –على الأقل– لا توازيها في مقداره. فمن المعلوم أن تأسيس مجلس التعاون الخليجي جاء أساسًا كردة فعل على الثورة الإسلامية الايرانية، والتهديد الذي أطلقته بتصدير ثورتها عبر الخليج؛ حيث بقي نهج هذه الدول في التعامل مع إيران مرتهنًا لذلك التهديد، دون إعادة تقييم أو مراجعة للوضع وما طرأ عليه من تغيير. (النجار، ٢٠٠٩م).

وعُمان، حتى وإن اتفقت مع باقي دول الخليج، وأقرت بالتهديد المحتمل الذي تمثله إيران على أمن المنطقة؛ فهي حتمًا لا تتفق مع الأسلوب الذي تنتهجه تلك الدول في التعامل مع هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التهديد. من وجهة النظر العُمانية، كما تعكسها علاقة السلطنة بإيران، فإن الاحتفاظ بعلاقة تعاونية مع الجارة الكبرى، والإبقاء على قنوات التواصل مفتوحة بين جميع الأطراف، هي الوسيلة الأنجع لاحتواء هذا التهديد وتحييده. كما أن مبادىء النضج السياسي تقتضي الإيمان بعدم وجود أعداء أبديين، وأن تعزيز المصالح المشتركة بين الدول خير ضامن لأمنها، أما التكتل في مواجهة إيران، ومقاطعتها والتعامل معها كعدو أزلي، لن يحافظ إلا على التوتر الحالي في المنطقة، وقد يقود في المستقبل إلى صدامات لن يستطيع الخليج، متحدًا، النهوض منها معافى (الغيلاني، ٢٠١٥).

وبالتالي، فإنَّ العمل على تحويل إيران إلى حليف استراتيجي، سياسي واقتصادي، أجدى من الاستمرار في معاداتها. وعلى أساس هذه القناعة، لم يكن من الممكن أن تنضم عُمان إلى اتحاد، يمثل في جوهره خطوة استعدائية موجهة ضد إيران، لن ينتج عنها إلا المزيد من التقويض لأمن المنطقة، وأمن عُمان معها بالضرورة .

وترى عُمان أن مشروع الوحدة سابق لأوانه، وأن هناك الكثير من الخطوات السابقة على ذلك، والتي لم يتم إنجازها. فالقفز نحو النتيجة دون الأخذ بأسبابها سيؤدي بالضرورة إلى فشل المشروع بما يعنيه ذلك من خسائر فادحة على الصعيدين الوطني، والخليجي المشترك. فمسيرة مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه في العام ١٩٨١م، كانت مخيبة للآمال من نواح عدة للشعوب كما لصناع القرار. والإنجازات القليلة التي حققها على مدى ما يزيد عن ثلاثة عقود، لا تليق بحجم الآمال واستحقاقات الشعوب، ولا بدوره الاستراتيجي الهام؛ فالأوْلى إذًا التركيز على إنجاح المشروع القائم وبث الحياة فيه، عوضًا عن الدخول في مغامرة جديدة غير محسوبة تكون فيها الرهانات أعلى بكثير والخسائر المحتملة أكثر فداحة (طرابيك،٢٠١٤) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلافات المتزايدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، حول عدد من القضايا، والملفات الإقليمية، تجعل من الصعب تصور قيام الاتحاد ونجاحه؛ فالخلاف القطري–السعودي، والخلاف الإماراتي–السعودي، ثم شبكة التجسس الإماراتية التي تمّ الإعلان عن اكتشافها في عُمان في العام ٢٠١١م، كلها مؤشرات على عمق الخلافات في البيت الخليجي الواحد. كما أنَّ مشروع العملة الخليجية الموحدة ما هو إلَّا مثال حاضر في الأذهان، على مشروع تعاوني طموح فشل بسبب الخلافات، والتنافس بين أطرافه.

فالاختلافات بين دول الخليج العربية على صعيد الانفتاح، والتجربة السياسية، وتوازنات القوى، وأنماط العلاقة بين الدولة، والمكونات التقليدية للمجتمع، لا يمكن إغفالها. وبالنسبة للدول الأكثر انفتاحًا وتقدمًا في تجربتها السياسية، فإنَّ الدخول في وحدة مع دول تقل عنها تجربة، أو تختلف عنها في التوجه، سيشكّل تحديًا حقيقيًا لا يستهان به ، وتخشى عُمان من النفوذ السعودي على سيادتها وقراراتها، وتسعى بالتالي إلى إبقاء مسافة آمنة بينها وبين الرياض، تحفظ لها استقلالها، وسيادتها على قرارها ومصيرها. بالإضافة إلى القلق من تأثير المد السلفي، على جو التسامح، والتعايش المذهبي في عُمان. (السعدون، ٢٠١٣)

مما سبق، لم يكن القرار العُماني القاضي برفض الانضمام للاتحاد الخليجي مفاجئًا، بقدر ما كانت حدّة التعبير عنه صادمة؛ فعُمان كانت شديدة الوضوح، والحسم في رفضها الانضمام لمشروع العملة الخليجية الموحدة، وفي هذا مؤشر واضح على التوجه العُماني في هذا الصدد، والذي يجعل من رفضها اللاحق لمشروع الاتحاد أمرًا متوقعًا، ومتسقًا مع سابقه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : سلطنة عمان وسياسة الحياد الإيجابي تجاه القضايا الإقليمية (٢٠١١-٢٠١٥م)

سعت عُمان نحو العمل، في إطار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فهي إحدى الدول التي أسهمت في إنشاء المجلس عام ١٩٨١م، من خلال الدعوة التي وجهها السلطان قابوس لدول الخليج؛ لبحث التوصل إلى صيغة جماعية، تكفل أمن المنطقة، وتحدد العلاقات بين دولها، في مؤتمر وزراء الخارجية لدول الخليج العربية في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦م، كما تسعى السلطنة منذ قيام مجلس التعاون الخليجي بين دول الخليج العربي، إلى تطوير وتنمية التعاون القائم في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والثقافية بما يدعم المسيرة الخليجية لصالح الدول العربية في الخليج، كما أن دور سلطنة عُمان، في إنشاء المجلس يبرز من خلال سعي السلطنة؛ لتطوير التعاون، والتكامل بين دول المجلس، سواء على المستوى الثنائي، أو على المستوى الجماعي؛ انطلاقا من إدراك السلطنة بحكم موقعها، وخبرتها التاريخية، وبعد نظر السلطان قابوس لطبيعة الوضع في الخليج، وأهميته الإقليمية، والدولية (الرئيسي، ١٩٩٦: ٢٧).

كما شاركت سلطنة عُمان، في معظم مؤتمرات الجامعة العربية، سواء كانت مؤتمرات قمة، أو على مستوى وزراء الخارجية العرب، بهدف تدعيم علاقاتها مع شقيقاتها، من هذه الدول، والمساهمة في كل الجهود المبذولة؛ لخدمة، ونصرة قضايا المنطقة العربية (وزارة الإعلام، ١٩٨٧: ٩٨).

وأصبحت سلطنة عُمان عنصراً مهماً، ونشطاً في المشاركة الإيجابية، في مختلف اجتماعات، ونشاطات جامعة الدول العربية، كذلك فإن العلاقات الثنائية بين السلطنة، والعديد من الدول العربية قد شهدت تطوراً كبيراً، لخدمة المصالح المشتركة، وأهداف الجامعة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ركزت سلطنة عُمان في سياساتها الخارجية على الصعيد العربي؛ للمساهمة في الجهود العربية الرامية إلى نصرة القضايا العربية العادلة، وفي مقدمتها قضية العرب المصيرية، وتأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامته دولته المستقلة (الشنفري، ١٩٩٥: ٢١٣).

ولعل أهم ما يميز هذه السياسة، مرونتها وفهمها للأحداث على أساس واقعي بعيد عن أي تأثيرات، أو تاثر بمواقف معينة؛ وذلك لخدمة وحدة الصف العربي، وتوثيق العلاقات الحميمة مع الدول العربية الشقيقة، والصديقة في إطار احترام السيادة الوطنية لهذه الدول (الرواس، ٢٠٠٥: ٧٩). وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: سياسة الحياد الإيجابي لسلطنة عُمان تجاه أحداث وتفاعلات "الربيع العربي"

المبحث الثاني: سياسة الحياد الايجابي لسلطنة عمان تجاه أمن دول الخليج العربي (٢٠١١-٢٠١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: سياسة الحياد الإيجابي لسلطنة عُمان تجاه أحداث وتفاعلات "الربيع العربي"

شهدت سلطنة عُمان، في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢م، أوسع احتجاجات شعبية، حيث أظهرت الاعتصامات السلمية التي استمرت مدة شهرين في أوائل العام ٢٠١١م، والتعبئة المستمرة التي تدعو إلى إجراء إصلاحات سياسية في صيف العام ٢٠١٢ عمقَ الإحباط والتوتّر الاجتماعي في البلاد. وقد شملت المطالب الرئيسة للمحتجين "زيادة فرص العمل، وفرض قيود على الفساد بين كبار المسؤولين، وبرامج لمكافحة التفاوت الاجتماعي المتزايد. لكن، في الغالبية العظمى من الحالات، لم يكن السلطان هدف المحتجّين. ولم يكن ردّ فعل النظام، والذي تمثّل بمزيج من التنازلات الاقتصادية، والإصلاحات السياسية المتواضعة، والتدابير الأمنية كافياً للتعامل مع الاحتجاجات. وكانت العلاقة بين السلطان قابوس والدولة في صلب حكمه، منذ أن تولّى السلطان السلطة في العام ١٩٧٠م. ومن خلال الاعتماد على عائدات النفط في البلاد، أكّد السلطان شرعيته، عبر تطبيق سياسة طموحة للوحدة الوطنية، وعيّن مجموعة كبيرة من الموظفين، الذين يعتمدون على النظام من أجل البقاء. إلى جانب ذلك، يجيز القانون الأساسي الذي صدر في العام ١٩٩٦م قيام دولة أبوية مرجعها السلطان، "رمز الوحدة الوطنية وحاميها والمدافع عنها"، الذي يشغل في الوقت نفسه مناصب رئيس الوزراء، والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس البنك المركزي، ووزير الدفاع، والخارجية، والمالية. ولم يكن هناك سوى قلّة من الأفراد الذين لديهم القدرة على الوصول إلى السلطان بصورة مباشرة، الذي أوضح منذ العام ٢٠١١م أنه يعتزم البقاء باعتباره الحَكَم الوحيد في الأولويات الوطنية.

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: السياسة الخارجية لسلطنة عمان تجاه التطورات السياسية في الدول العربية (٢٠١١-٢٠١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: السياسة الخارجية لسلطنة عمان تجاه التطورات السياسية في الدول العربية (٢٠١١-٢٠١٥م)

كانت عُمان تنظر دائماً إلى حالة عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، باعتبارها عاملاً يهدّد استقرارها الداخلي بشكل خاص والعربي بشكل عام، مما يساعد هذا الإدراك للحساسية السياسية على تفسير تصميم السلطنة على منع الجهات الفاعلة الإقليمية من التدخّل في شؤونها الداخلية. لهذا سوف يتناول هذا المطلب، موقف سلطنة عّمان من الأزمات العربية الراهنة (السورية، اليمنية، الليبية، العراقية).

١. موقف سلطنة عُمان من الأزمة السورية

تميز موقف سلطنة عُمان من الأزمة السورية، باختلافه عن موقف دول الخليج العربي الأخرى، حيث انها لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق، وأبقت على اتصالاتها معها، وإرسال برقيات التهنئة إليها في المناسبات.

كما أن وسائل إعلامها دأبت على نعت ما يحصل في سوريا، ولم تستخدم مصطلح «الجيش الحر» بل «القتال بين الجيش السوري ومسلحي المعارضة». ومنذ نشوء التنظيمات الجهادية، كتبت افتتاحيات الصحف العُمانية أكثر من مرة عن «ضرورة محاربة الإرهاب والتوصل إلى حل سياسي». وحتى قبل ذلك، ذهبت صحيفة «الوطن» المقربة من دوائر صنع القرار، إلى انتقاد موقف دول الخليج من دمشق (مقال في ٩ أبريل- نيسان ٢٠١٢ للكاتب أحمد الهاشمي). كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذكرت الصحيفة أن ما يحدث في سوريا «مؤامرة» بحسب افتتاحيتها المعنونة «المؤامرة على سوريا مستمرة» في ١٨ يناير (كانون الثاني) ٢٠١٥م.

ومع تشديد كبار المسؤولين العُمانيين على أن موقف بلادهم حيال دمشق ينبع من سياسة الحياد التي حولت السلطنة إلى وسيطٍ مقبول في غير قضيةٍ دولية (الملف النووي الإيراني)، إلا أنه لا يلحظ أي نشاط لمسقط في الملف السوري، باستثناء رعاية اتصالات بين النظام، وشخصيات معارضة مستقلة ظلت هويتها طي الكتمان، أواخر ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٣م قبيل مؤتمر «جنيف٢». وعليه، فإن الموقف في قادمات الأيام مستند في ذلك إلى التطورات الأمنية، وهو ما يمكن أن يترتب عليه اتصالات علنية أكثر وضوحاً مع النظام(أورينت فيجن، ٢٠١٥)

٢. موقف سلطنة عُمان من الأزمة اليمنية

كان لسلطنة عُمان موقفًا مميزًا من الحرب على اليمن، حيث أنها اتخذت الموقف الرافض لقرار الحرب، والممتنع عن المشاركة فيها، رغم مشاركة كافة دول مجلس التعاون الخليجي، هذا الموقف أدى إلى إشادة حوثية، فالتوجه العماني في القضية اليمنية ظهر جليًا منذ فترة مع بداية التحول النوعي في مسار الأزمة اليمنية بعد سيطرة الحوثيين عل صنعاء، إذ قامت دول مجلس التعاون، باستثناء سلطنة عمان، بنقل مقر سفاراتها من صنعاء إلى عدن، وهو ما يعني قرار السلطنة الدائم بعدم الانحياز إلى طرف مهما كلف الأمر.

وتحاول سلطنة عُمان، منذ اندلاع الحرب في اليمن أن تلعب دورها المفضل كوسيط، فقد كثر الحديث الإعلامي عن وجود مبادرة جديدة ستكون عبارة عن وساطة، ستلعب سلطنة عمان فيها الدور الأكبر، وسترتكز هذه المبادرة على تحقيق هدنة على الأرض، ومن ثم الانتقال إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفاوضات بين الأطراف اليمنية؛ لإنهاء الأزمة الحاصلة، وما يعزز ذلك تأكيدات الولايات المتحدة للمرة الأولى، أن دبلوماسية أميركية أجرت محادثات مع ممثلين لجماعة الحوثي في مسقط، لكن حتى الآن لا يبدو أن ذلك سيتحقق قريبًا من وجهة نظر عُمان، فمنذ البداية صرح وزير الخارجية العُماني أن هناك عدم استعداد، لدى بعض أطراف النزاع للحوار في الوقت الحالي (النجم الثاقب، ٢٠١٦م).

من وجهة النظر العمانية، يمكن أن يشعل تصاعد العنف في اليمن صراعًا إقليميًا أوسع نطاقًا يهدد المنطقة بأسرها، كما يوجد بعد طائفي لموقف سلطنة عمان، حيث ينتمي غالبية العمانيين إلى الطائفة الإباضية، والتي تختلف عن كل من السنة والشيعة، ويحمل الكثير منهم شعورًا مساويًا بالتعاطف مع الحوثيين في اليمن. وساهمت سلطنة عمان في الدفع نحو توقيع اتفاقية السلم والشراكة في اليمن، في بداية الحوار اليمني، إلا أنها لم تؤدِ إلا إلى مزيد من السيطرة للحوثيين الذين استمر توسعهم حتى وصل أخيرا إلى معقل الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في عدن، الذي امتنعت مسقط تحديدا عن دعم شرعيته، كما لم تنقل بعثتها إلى عدن، وتغيبت عن اجتماعات مجلس التعاون الخليجي حول اليمن (الضالع نيوز، ٢٠١٥).

أما فيما يتعلق بعملية عاصفة الحزم فقد أتخذت دول مجلس التعاون قراراً بتنفيذ عملية عسكرية ضد الحوثيين في اليمن؛ لانقلابهم على شرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، على مخرجات الحوار الوطني، وعلى اتفاق السلم والشراكة، وعلى المبادرة الخليجية، وذلك استجابة لطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، إلا أن سلطنة عمان امتنعت عن المشاركة في العملية، إلى جانب دول المجلس والدول العربية، ما أثار العديد من التساؤلات عن أسباب رفض المشاركة. إن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رفض وامتناع سلطنة عمان عن المشاركة في التحالف الذي شُكل خليجياً، وعربياً تحت اسم عاصفة الحزم، راجع لعدة أسباب يمكن توضيحها كالتالي: أولاً: الاستمرار في السياسة الثابتة التي تنتهجها السلطنة، القائمة على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والنأي بالنفس عن أي صراعات، سواء إقليمية أو دولية، ثانياً: إبقاء باب المفاوضات مفتوحاً ومتاحاً من خلال لعب دور الوسيط لإنهاء الصراع في اليمن، ثالثاً: مشاركة عمان لليمن في الحدود، والتداخل الجغرافي والتشابك الديمغرافي، والمصالح الاقتصادية، رابعاً: ارتباط عمان بعلاقات وثيقة مع إيران، ما يمكن أن يجعل إيران بوابة للتفاوض تُشكل ورقة ضغط قوية على الحوثيين، خامساً: أن سلطنة عمان بلد سلام ومحبة (سعيد، ٢٠١٣).

إن الموقف العُماني من عملية عاصفة الحزم، لا يعني أنها تناصب العداء، والخلاف مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، ولا يعني أنها تعارض السياسة السعودية، وتقف ضدها، ولكن هذا الموقف مُعتمد في أساسه على ركائز، وأسس سياستها الخارجية منذ أن تولى السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحُكم عام ١٩٧٠م، فقد أشار في أحد خطاباته بـ "إننا جزء من هذا العالم، نتفاعل مع ما يدور حولنا من أحداث بكل إيجابية ووضوح ونكرس كل إمكانياتنا؛ للمشاركة الموضوعية، والفاعلة؛ لخدمة قضايا السلام، والتعاون على كل المستويات الإقليمية والدولية"، فقد وضع السلطان قابوس بن سعيد معايير، تتخذها وزارة الخارجية؛ للتحرك على المستوى الإقليمي والدولي(صوت فتح الإخباري، ٢٠١٥م).

٣. موقف سلطنة عُمان من الأزمة الليبية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تميزت السياسة الخارجية في سلطنة عمان بالحيادية على المستوى الإقليمي الدولي، وغالباً ما يكون موقفها من الأحداث الخارجية رافضاً للانحياز لأي طرف في الصراعات، حتى في القضايا التي مست محيطها؛ مثل "عاصفة الحزم" أو "التحالف الإسلامي." وابتعدت السلطنة بقيادة السلطان قابوس بن سعيد، عن الصراعات والتكتلات الخارجية، ويرى مراقبون أن عُمان في الوقت الحالي تتعامل مع متغيرات المنطقة وفقاً لاستراتيجيات ثلاث هي: الاستفادة من مكانتها طرفاً محايداً، وتعزيز التعاون الاقتصادي على مختلف الأصعدة، إلى جانب تكثيف التعاون الأمني والسياسي مع الأطراف الدولية الفاعلة. ويعزز دخول سلطنة عمان طرفاً ثالثاً في الأزمة الليبية جهودها الدبلوماسية في القارة الأفريقية؛ إذ سعت في عدة مناسبات لحل أزمات سياسية، والدخول على خط صدامات طائفية في الجزائر، عبر علاقاتها المتينة مع الطائفة الإباضية هناك، ويعطي دخولها في حوارات الأزمة الليبية أملاً بإيجاد حل تنتظره الأطراف منذ الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي عام ٢٠١١م. (مُسند للأنباء، ٢٠١٦).

إن تحرك سلطنة عُمان باتجاه تفعيل وساطتها لحل الأزمة الليبية، يُعد أمرا يدفع إلى التفاؤل، ذلك أن عُمان "تبقى الأقوى والأقدر، على إمكانية حلحلة عُقد الأزمة الليبية الشائكة، بالنظر إلى أنها تقف على مسافة واحدة من جميع أطراف الصراع في ليبيا". وأن حياد سلطنة عُمان ارتباطا بالأزمة الليبية كان واضحا، من خلال استضافتها لاجتماعات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي في شهر أبريل ٢٠١٦م، حيث وفرت السلطات العُمانية المناخ المناسب لأعضاء هذه الهيئة، للتوصل إلى تفاهمات تم من خلالها تذليل العديد من الخلافات.

٤. موقف سلطنة عُمان من الأزمة العراقية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نهجت السياسة الخارجية العُمانية في الحرب العراقية الإيرانية مسلكاً توفيقياً، فلا هي وقفت مع إيران كلية، بالرغم من خصوصية العلاقة الجيواستراتيجية والاثنية (سليم، ١٩٨٩ :٤٤) معها، فرفضت دعوات القطيعة مع طهران، ولا هي تخلّت عن العراق فاستمرت في الوقوف معه للخروج من المأزق. كما سعت السلطنة إلى المشاركة الفاعلة في الجهود التي بذلت لإعادة مصر إلى الصف العربي، بعد أن تعرضت لنقد وهجوم بسبب زيارة السادات للقدس ولتوقيعها كامب ديفيد.

اقيمت العلاقات الدبلوماسية بين العراق وسلطنة عمان منذ بداية السبعينات على مستوى والمواصلات في كلا البلدين تجتمع سنوياً ألا انها علقت أعمالها بعد دخول القوات العراقية للكويت في آب ١٩٩٠ وكانت السلطنة هي الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تقطع علاقاتها مع العراق وأبقت على سفارتها مفتوحة في بغداد .ولعبت السلطنة دوراً في تقريب وجهات النظر بين العراق وايران خلال الحرب العراقية الإيرانية لكونها ترتبط بعلاقات جيدة مع البلدين. كما انها لعبت دوراً اساسيا خلال اشغالها مقعد غير دائم في مجلس الأمن في منتصف التسعينيات، حيث أنها قدمت برنامج النفط مقابل الغذاء وكانت على صلة بالطرفين والاستفسار عن مصير المفقودين الكويتيين ولم تؤيد بصور علنية على العراق بالرغم من تقديمها تسهيلات لدول التحالف وقد أغلقت سفارتها بعد دخول القوات الأجنبية إلى بغداد ولحد الآن لم تفتح سفارة. وكانت هناك لجنة مشتركة برئاسة وزيري النقل سفارتها.

وبعد احتلال العراق ٢٠٠٣ وتشكيل مجلس الحكم اعترفت السلطنة بالمجلس كما اعترفت بالحكومة المؤقتة والحكومة الحالية وقدم تم أعادة افتتاح السفارة العراقية في مسقط بتاريخ ٢٠٠٦\١٠\٢٣ كما افتتحت الملحقية الثقافية بتاريخ ٢٠٠٦\٥\١٦. وقد دعمت السلطنة جميع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرارات الصادرة عن مجلس الأمن فيما يخص العراق وتدعو السلطنة من خلال مشاركتها في المؤتمرات الدولية الداعمة للعراق لتأييد العملية السياسية في العراق وللخروج بعراق موحد ديموقراطي ونبذ العنف واللجوء الى الحوار من خلال الانتخابات باعتبارها أفضل سبل كي يقرر الشعب العراقي مستقبله السياسي والامني وبدء صفحة جديدة من التعايش السلمي والتآخي وبناء وحدة وطنية. وقد كان آخر اجتماع للجنة العراقية العمانية المشتركة في ٢٠١١.

المطلب الثاني: تفاعلات سلطنة عمان مع التطورات في المنطقة العربية والخليج بعد ٢٠١١

تعتبر سلطنة عمان إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، الذي أعلن عن إنشائه في مايو ١٩٨١م، بهدف تحقيق التعاون بين دول الخليج الستة، وتنمية العلاقات فيما بينها، وتحقيق التنسيق، والتعاون، والترابط، والتكامل في مختلف المجالات، لما تحظى به منطقة الخليج العربي من أهمية استراتيجية كبرى في العالم؛ لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وأهميتها الاقتصادية؛ كونها أهم مصدر، ومستودع للنفط. تقع سلطنة عمان في الجهة الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية، وضمن أغنى المناطق انتاجاً للنفط. يحدها من الغرب السعودية، ومن الجنوب الغربي اليمن، ومن الشمال الغربي دولة الإمارات، كما أنها تشترك في التحكم بمدخل الخليج العربي، والمحيط الهندي وإشرافها على مضيق هرمز، والذي يعتبر ممراً لتصدير النفط للعالم ما جعلها تتميز بأهمية استراتيجية كبيرة (صوت فتح الإخباري، ٢٠١٥م).

تعرضت منطقة الخليج العربي للكثير من الأزمات، والتحديات منذ عقود، أهمها الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، والحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠م، وحرب الخليج الثانية ١٩٩١م، والاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، كما أنها تأثرت بالحركات الاحتجاجية في الوطن العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠١١م، واستمرار الصراع العربي – الإسرائيلي، فقد شكلت هذه الأزمات تهديداً صريحاً لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليج العربي، نظراً للتطورات الاستراتيجية التي صاحبتها بظهور قوى إقليمية تتنافس فيما بينها في المنطقة، وفق أجنداتها وطموحاتها ومخططاتها. لقد شكلت إيران منذ القدم مصدر خطر، وتهديد، وقلق لدول الخليج العربي؛ لأطماعها العدائية بالسيطرة على المنطقة ودول الخليج مستغلة البُعد المذهبي، لإحداث التوترات، والاضطرابات داخل دول الخليج العربي، سواء بالتدخل المباشر، أو غير المباشر. فمنذ الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط النظام العراقي ٢٠٠٣م، بدأت إيران بالتمدد والنفوذ بشكل كبير، وواضح من خلال دعمها لحكومة المالكي في العراق، وزاد هذا التمدد مع بدء الحركات الاحتجاجية في العديد من الدول العربية، من خلال دعمها للحركة الاحتجاجية في مملكة البحرين، وخطابها العدائي تجاه النظام السياسي والملك البحريني، بالإضافة إلى دعمها للحوثين في اليمن، منذ بدء الحراك الشعبي، ومساندتهم في انقلابهم على الشرعية في سبتمبر ٢٠١٥م، ما دفع الملك عبدالله بن عبد العزيز إلى طرح فكرة الاتحاد الخليجي في ديسمبر ٢٠١١م نظرا لحجم التحديات، والتهديدات الذي أصبحت دول الخليج العربي تتعرض له سياسياً، واقتصادياً، وأمنياً، واجتماعياً، وبطبيعة الحال ستحدث هذه التحديات خللاً في دول الخليج العربي (صوت فتح الإخباري، ٢٠١٥).

إلا أن سلطنة عُمان أعلنت في منتدى الأمن الخليجي، الذي عقد في العاصمة البحرينية في ديسمبر ٢٠١٣، أنها لن تكون جزءاً من الاتحاد الخليجي إذا ما تم، كما أنه لوحت بإمكانية الانسحاب من مجلس التعاون في حال أصرت دول الخليج العربية على تنفيذ الاتحاد الخليجي، هذا الرفض العُماني له أسبابه المتعلقة بطبيعة السياسة الخارجية العُمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن السياسة العُمانية، وموقفها، ورفضها المشاركة في عاصفة الحزم، لا يعني بأي حال من الأحوال أنها تغرد خارج سرب دول مجلس التعاون، وأنها لا تُلقي بالاً واهتماماً لكافة أشكال التهديدات، والأخطار المحيط بدول الخليج، من قبل إيران وتدخلها المستمر، وخطاباتها العدائية، وأطماعها التوسعية تجاه دول الخليج، ولا يعني أن عُمان في منأى عن تلك المخاطر، والتهديدات وأن جبهتها الداخلية آمنة، ولا يعني أنها غير مكترثة بما يدور في منطقة الشرق الأوسط من تغيرات استراتيجية، أدت إلى تبدل الأدوار، والقوى، وظهور قوى إقليمية جديدة، تغير في التوازنات، والتحالفات والأقطاب، واتساع رقعة خطر الجماعات الإرهابية، لكن ما يميز السياسة العُمانية أنها قائمة على مبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، مستفيدة من حسن العلاقات مع العديد من الدول الإقليمية والدولية، ما جعلها تحظى بالقبول لدى الكثير من الأطراف، والدول والمجتمع الدولي، في القيام بلعب دور الوسيط والاشتراك في حل العديد من الأزمات التي تعرضت لها المنطقة؛ وهذا الأمر نابع من الحرص العُماني على اتباع سياسة متوازنة مع الجميع بما يخدم مصالحها وتطلعاتها وطموحاتها، إلى جانب حرصها على حفظ التوازن، والأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي. إن السياسة العُمانية قائمة على الحياد الإيجابي، وعلى مبدأ الحوار البناء، بين كافة الأطراف المتنازعة، وملتزمة بالحفاظ على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج، وتهدف إلى تحقيق الأمن، والاستقرار لشعوبها، واحترام المصالح، والأهداف المشتركة لدول مجلس التعاون. فقد عبر السلطان قابوس عن ذلك في خطاب له في العيد الوطني الخامس للسلطنة، إذ قال: "إن أمن المنطقة كل لا يتجزأ، واستقرارها مسؤولية كل الحكومات، وشعوب المنطقة". إن السياسة العُمانية تتصف بالمرونة والفهم للأحداث بعيداً عن أي تأثيرات؛ خدمة لوحدة الصف العربي، وتوثيق العلاقات مع الدول العربية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إطار احترام سيادة هذه الدول. ويمكن القول بأن الموقع الجغرافي كان له دور مؤثر في سياسة عُمان الخارجية وأسلوبها في التعامل مع الكثير من القضايا الخليجية؛ للحفاظ على الأمن، والاستقرار في منطقة الخليج العربي (الحدث برس – وكالات، ٢٠١٥).

تكتسي السياسة الخارجية لسلطنة عمان بملامح الشخصية العمانية، وخبرتها التاريخية مقرونة بحكمة القيادة، وبعد نظرها في التعامل مع مختلف التطورات والمواقف. ((وقد أثبت النهج الذي اتبعناه في سياستنا الخارجية خلال العقود الماضية جدواه وسلامته، بتوفيق من الله ونحن ملتزمون بهذا النهج الذي يقوم على مناصرة الحق، والعدل، والسلام، والأمن، والتسامح، والمحبة والدعوة إلى تعاون الدول؛ من أجل توطيد الاستقرار، وزيادة النماء، والازدهار، ومعالجة أسباب التوتر في العلاقات الدولية بحل المشكلات المتفاقمة حلا دائما، وعادلا يعزز التعايش السلمي بين الأمم، ويعود على البشرية جمعاء بالخير العميم)) بهذه الكلمات البسيطة سارت عمان على النهج الذي بناه السلطان قابوس بن سعيد منذ ٢٣ يوليو ١٩٧٠ م ،ومنذ بزوغ فجر النهضة المباركة، دأبت هذه السياسة على مد جسور الصداقه، وفتح آفاق التعاون، والعلاقات الطيبة مع مختلف الدول، وفق أسس راسخة من الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام علاقات حسن الجوار، واعتماد الحوار سبيلا لحل كل الخلافات، والمنازعات بين مختلف الأطراف؛ وبفضل هذه الأسس تمكنت السلطنة خلال السنوات الماضية من بناء علاقات وثيقة مع كل الدول، وتمكنت بما اتسمت به من هدوء وصراحة، ووضوح في التعامل مع الآخرين من طرح مواقفها، والتعبير عنها بثقة تامة، مع الحرص على بذل كل ماهو ممكن؛ لدعم أي تحركات خيرة في اتجاه تحقيق الأمن، والاستقرار، والطمأنينة، والحد من التوتر(الراية، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشكل عام يمكن إيجاز طبيعة واقع العلاقات العُمانية على الصعيدين الخليجي والعربي على النحو التالي:

أولاً: على الصعيد الخليجي:

ترتكز العلاقات الوثيقة، والمتميزة التي تربط السلطنة بشقيقاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج على أسس من التاريخ المشترك، والأهداف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المشتركة، وتسعى في مجملها؛ لتحقيق المزيد من الترابط، والتعاون، والتكامل بما ينعكس إيجاباً على حياة شعوب هذه الدول. وإيمانا من السلطنة بأهمية الدور الذي يلعبه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حرصت دوماً على الدفع باتجاه تفعيل أجهزة المجلس، وتطويرها؛ لتحقيق أكبر قدر من التعاون بين الدول الأعضاء. وتسعى دائما باتجاه تعزيز العمل الخليجي المشترك، وتحقيق المزيد من الرفاهية، والعيش الكريم لمواطني هذه الدول، كما تواصل السلطنة جهودها لتجنيب هذه المنطقة المخاطر التي قد تهدد أمنها واستقرارها، وإنجازاتها التنموية، وذلك من خلال تغليب لغة الحوار والتفاهم، وترويج الحلول السلمية، ومعالجة المشاكل، والخلافات بلغة العقل والحكمة.

ثانياً: على الصعيد العربي:

تحظى سياسات السلطنة، ومواقفها على الصعيد العربي بتقدير واسع؛ نظرًا للإسهام الإيجابي، والمتزايد الذي تقوم به السلطنة تجاه مختلف القضايا العربية، وكذلك في تطوير علاقاتها الثنائية مع كافة الدول العربية، بما يخدم الأهداف والمصالح المشتركة والمتبادلة لها جميعا. وتنطلق السلطنة في جهودها، ومساعيها الخيّرة من إيمان عميق بأهمية، وضرورة تعزيز العمل العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشترك، وتوسيع نطاق التعاون بين الأشقاء، واستثمار الإمكانات المتاحة؛ لتحقيق حياة أفضل للشعوب العربية كافة (الحدث برس – وكالات، ٢٠١٥).

ويرى الباحث إن السلطنة تؤيد باستمرار جهود تطوير جامعة الدول العربية، وآليات عملها وأجهزتها المختلفة، ومؤسسات العمل العربي المشترك بشكل عام، بما يستجيب لتطلعات الشعوب العربية في تحقيق نهضة عربية شاملة في مختلف المجالات. وفي شأن عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن السلطنة تدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة، وشاملة، وعادلة تحقق السلام، وتكفل التعايش السلمي بين الدول العربية وإسرائيل، وتنهي الاحتلال للأراضي العربية الأخرى المحتلة، في سوريا ولبنان. وتأكيدًا لانتمائها العربي؛ تحرص السلطنة بصورة دائمة على المشاركة في القمم العربية، ولا تدخر وسعًا في بذل جهودها الخيّرة؛ لرأب الصدع في العلاقات العربية، إيمانا منها بأهمية هذا الدور في دعم العلاقات العربية وتقويتها، بما يخدم الأهداف، والمصالح العربية المشتركة، ويجسد التلاحم العربي.

المبحث الثاني: سياسة الحياد الايجابي لسلطنة عمان تجاه أمن دول الخليج العربي (٢٠١١-٢٠١٥م):

لقد انطلقت السياسة الخارجية العُمانية فاعلة في جميع الدوائر، التي تشمل النشاط السياسي والعمل الدبلوماسي، عكست تماسك هذه السياسة وثباتها، فهي تعمل بكل جدية على مستوى دول الخليج العربية وعلى مستوى الدائرة العربية، وكذلك الشأن في الدائرة الإسلامية، ودائرة دول عدم الإنحياز، وضمن المجموعة الدولية. وأكثر ما يبرز هذا التوجه، سلسلة العلاقات التي بنتها السلطنة مع معظم دول العالم، ناهيك عن المركز الحضاري الذي احتلته على الصعد كافة، حتى أصبح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموقف العُماني موضع تقدير العالم، وذلك لما حفظته للدول من احترام، وتقدير لشؤونها الداخلية مع البناء على ما تفرضه المصالح المتبادلة المشتركة، من أرضية إيجابية تكون أساساً للعمل الدولي الصالح والفاعل. وأوجدت عُمان مكاناً لها هاماً على ساحة كل الأحداث والقضايا التي شهدتها المنطقة، وذلك من خلال تكريس منطق العلاقات الحسنة، ومنهجتها، وإسقاط شعارات "المقاطعة"، و"الاحتراب" والاتهامات المتبادلة. كما بنت معظم نشاطها السياسي الخارجي على "الدبلوماسية المرنة"، التي رأت فيها وسيلة ناجحة يمكن، استخدامها؛ لتحقيق المصالح العربية كافة، ومصالح الأطراف الأخرى في إطار أية قضية.

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: موقف سلطنة عمان تجاه دول قضايا دول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثاني: مجالات التعاون والاختلاف مع دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضايا الإقليمية.

المطلب الاول: موقف سلطنة عمان تجاه قضايا دول مجلس التعاون الخليجي

ترغب سلطنة عمان في أن يكون لدبلوماسيتها حظ من حالة الصعود الخليجي الإقليمي، خصوصًا في ظل غياب إطار خليجي مُحدد، وإلزامي للسياسات الخارجية الخليجية، ويمكن أن تتوحد من خلاله أنشطة، وجهود سياسات الدول الخليجية المختلفة. حيث تُفضل القيادة العمانية الحالية أن يُسطر التاريخ عدم مشاركة السلطنة في أي حروب إقليمية، وأن تظل "مسقط" مقصد الفرقاء، وقاصدي التفاوض في منطقة الشرق الأوسط، في حرص على تطبيق صارم لمبدأي السرية والحياد، وقد ظهر ذلك في استضافتها المفاوضات الإيرانية–الأمريكية السرية عام ٢٠٠٩م، ثم إبداء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رغبتها في استضافة المفاوضات بين الحكومة الشرعية في اليمن، والمتمردين الحوثيين، وقبل ذلك إعلان حيادها التام تجاه الأحداث في سوريا ومصر وقبلها تونس وليبيا (الشمري، ٢٠١٥).

ولا تعتبر الحالة العُمانية أول أنموذج لدبلوماسية خليجية، تُغرد خارج السرب الخليجي، فالتاريخ السياسي لدول مجلس التعاون يذكر أمثلة، وأولها السياسات الكويتية قبل ١٩٩٠م، إلا أن التجربة التاريخية لدول المجلس، تؤكد على أن التعامل مع السياسات الفردية، يتم دائمًا بغض الطرف والصبر، وتغليب المصلحة الخليجية المشتركة، وليس بالضغط، أو الإكراة وآخر هذه النماذج كان عودة سفراء السعودية، والإمارات، والبحرين إلى الدوحة، واستدعاء روح الآباء المؤسسين لمجلس التعاون الخليجي (مبيضين، ٢٠٠٥).

الدبلوماسية العُمانية اختارت لوناً مُميزاً لها، في تحركاتها، وحافظت على منهج معين يختلف عن الدبلوماسيات الخليجية الأخرى في أدائها، وتتعارض أحيانا مع الخط الخليجي في بعض الحالات خصوصًا في تناول الشأن الإيراني، أو في الحرب في اليمن. حيث يمثل اللون العُماني لوناً جديداً يُضاف إلى الطيف الدبلوماسي الخليجي، الذي ظهر أثره واضحًا في المنطقة في السنوات الأخيرة، يمكن أن يتم استغلاله جيدًا للصالح الخليجي، في مواضع وتوقيتات خاصة. فإذا كانت قوات درع الجزيرة، واستخدام القوة العسكرية الخليجية في اليمن، أحد مظاهر القوة الصلبة لدول مجلس التعاون في المنطقة، وعلامات على الوجه الخليجي الحازم، فإن الدبلوماسية العُمانية يُمكن أن تمثل الوجه الطيب، والناعم لدول مجلس التعاون أمام خصومها السياسيين في المنطقة، والذي لا بد أن يتوافر لدى الفاعلين الدوليين الكبار، وأصحاب المصالح المتشعبة في أكثر من مشهد إقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك قلق فعلي وجدّي من انعكاسات الحرب في اليمن، على واقع، ومستقبل علاقة السلطنة بدول مجلس التعاون الأخرى، على المستوى الشعبي والرسمي، ولعل استدعاء سفراء الرياض، وأبو ظبي، والمنامة العلني من قبل الخارجية كسر قاعدة عُمانية قبل أن تكون خليجية، فالسلطنة والتي طالما حافظت على حل الأمور عبر الهدوء، والدبلوماسية السرية والأخوية، صدمت الكثير من أصدقائها داخل دول المجلس، وكان المأمول من السلطنة هو حل أي خلاف أو اختلاف داخل البيت الخليجي بعيداً عن الإعلام، والحصول على ما يُرضيها كشقيقة، وخاصة في وقت تخوض فيه السعودية بدعم من دول الخليج الأخرى ما يشبه "حرب وجود" لإنقاذ اليمن من مستقبل مُظلم.

عبّرت عُمان في أكثر من مناسبة، عن وجهة نظرها عن عدم جاهزية منظومة مجلس التعاون الخليجي، بتحدياته الهيكيلة، لأن يتحوّل إلى مرحلة "الاتحاد". هذه الدعوة "للاتحاد الخليجي" التي أعلنها الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، خلال الجلسة الافتتاحية للقمة الـ٣٢ في ديسمبر ٢٠١١م، ردت عليها عُمان "بأنه في حالة طرح المشروع، فإن عمان لن تكون عضواً فيه (إدريس، ٢٠١٣)

في ملف "الاتحاد" ، تكشف مداولات الهيئة المتخصصة المكلفة بدراسة الانتقال من التعاون إلى الاتحاد، أن الإجماع على دعوة "الاتحاد" لم يكن قائماً، كما تُصوره الرغبات عند بعض أبناء المنطقة. فليست عُمان وحدها خارج منظومة الاتحاد مع بقائها وفيّة للتعاون فقط، إذ دولة الإمارات هي بدورها "لم تهضم دواعي الانتقال"، وترى أن المقترح يحتاج إلى دراسة مستفيضة، وتشاور بين المجلس جماعياً وثنائياً وانفراداً. وأن الموضوع يحتاج إلى وقت، وجهد، وخبرة وإمكانيات لابد من توفيرها أولاً، والاتفاق على آلياتها ووسائل تنفيذها. (باحجاج، ٢٠١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتعامل الدبلوماسية العمانية بحذر شديد، مع الهيمنة السعودية حسب رأيها على مجلس التعاون الخليجي. وتحرص على اتخاذ موقف واضح، من كل فكرة تعكس هذه الهيمنة، وترغب في توظيف المجلس كغطاء داعم لها. كما أن طبيعة العلاقة الخاصة التي تربط عُمان، والجارة الكبرى في الضفة الأخرى من الخليج (إيران) يُحتّم عليها التروي؛ لكي لا تتأثر العلاقة الاستراتيجية العميقة، التي تطورت بين البلدين على امتداد العقود الأربعة الماضية بكل تناقضاتها، وصراعاتها. ورغم انتشار أشكال التمدن، والتوسع الكمي للتعليم، والتقدم المُحرز في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان الخليج العربية، والذي أنتج جيلاً أكثرة جرأة في التعبير عن آرائه، وتطلعاته السياسية، والمدنية باتجاه التعددية والمشاركة، إلا أن الواقع كشف أيضاً عن الحساسية المفرطة التي تُعانيها الأنظمة عند الحديث عن التعددية، والمشاركة في الحكم، والتوزيع العادل للثروة، والحريات وحقوق الإنسان داخل كل قُطر. فكيف ستُسوّي هذه الأسر إشكالات المساس "بشرعيتها"، ووجودها القائم مع سؤال "الاتحاد" الذي يتطلب بالضرورة، التنازل عن كل أو جزء من ذلك، وهي غير قابلة لحوار كهذا مع شعوبها، فكيف سيكون حالها مع الشعوب المجاورة لها.

سيبقى السادس والعشرون من مارس ٢٠١٥ لحظة فاصلة في مسيرة الصراع الإقليمي، وسيذكر التاريخ تلك اللحظة بحسبانها يوماً له ما بعده. لم يكن يسيراً على المملكة العربية السعودية وحلفائها الإقدام على هكذا خطوة استراتيجية يدركون عواقبها جيداً. إذ إن المشروع الحوثي في اليمن قد تحوَّل من مجرد كيان عقائدي، يصارع من أجل انتزاع بعض المكاسب السياسية، إلى امتداد عضوي لمشروع إقليمي تقوده إيران. فمنذ سقوط العاصمة صنعاء بيد الآلة العسكرية الحوثية، وحلفائها في الحادي والعشرين من سبتمبر ٢٠١٤م، والمشروع الحوثي ينجز اختراقات عميقة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البِنَى السياسية للدولة اليمنية، ويتمدد على الأرض بآلة عسكرية أخفقت القوى القبلية والحزبية في التصدي لها، حتى كاد أن يبتلع الدولة بشقيها الشمالي والجنوبي(الغيلاني، ٢٠١٥).

الأمن القومي الخليجي

أحدث ذلك كله إنقلاباً في مرئيات الأمن القومي الخليجي، إذ لم يعد المشروع الحوثي بعد هذه الاجتياحات، مجرد كيان عقائدي يصارع من أجل الفوز بمكاسب سياسية، تضمن له البقاء في المشهد السياسي اليمني، بل غدا تجسيداً حياً لانتصار المشروع الإيراني، وبهذا صار الأمن القومي السعودي في مواجهة تهديد مباشر (مرتفع الحِدة). فلجأت السعودية إلى السحب من مخزون النفوذ الذي شيَّدته عبر سنين، وطفقت تقرع أبواب الحلفاء الخليجيين وبعض العرب (مصر، الأردن، السودان، المغرب)، إضافة إلى باكستان، لبناء تحالف عسكري سياسي، يقود حملة إجهاض للمشروع الحوثي في اليمن، ويلجُم تطلعات المشروع الإقليمي الإيراني. ولكن سلطنة عمان لم تكن ضمن (مخزون النفوذ) الذي شيَّدته الدبلوماسية السعودية بأدوات الاقتصاد والسياسية، فجاء الخروج العماني عن الإجماع الخليجي، هذه المرة ليعبر عن عمق الشرخ الاستراتيجي، الذي تعاني منه منظومة التعاون، وليعكس بجلاء حجم الافتراق المفاهيمي، بين الفرقاء الخليجيين حول مفهوم (الأمن القومي الخليجي) (Lefebvr, 2010 : 100).

توازن القوى في منطقة الخليج العربي:

إن التوازن العسكري في منطقة الخليج مختل لمصلحة إيران، ويتعاظم اختلاله من الناحية الواقعية؛ نظراً إلى غياب التكامل والتبادلية بين القوات المسلحة لبلدان مجلس التعاون، ويشير الجدول التالي إلى التوازن العسكري لمجلس التعاون وإيران لعام ٢٠١٣ (الدسوقي، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول الرقم (١)

التوازن العسكري (مجلس التعاون وإيران – ٢٠١٣)

البيان		مجلس التعاون	إيران
القوة البشرية النظامية المسلحة		٣٦٢.٦٠٠	٣٥٠.٠٠٠
الإنفاق العسكري	**إجمالي (بليون دولار)**	٨٤.٥	١٧.٧
	الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٥.٤	٤.١
	إجمالي الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا (بالمئة)	٤٨.٩	١٠.٣
دبابات رئيسية		١.٦٩١	+١.٦٦٣
قطع مدفعية		+٢.٣٥٦	+٨.٧٩٨
قطع حربية بحرية (غواصات وسفن)*		١٨٥	٢١١
طائرات مقاتلة		٦٨١	٢٣٧
قدرات نووية		–	–
قدرات كيميائية وبيولوجية		–	+

*منها ١٨غواصة SDV، و ٢١غواصة تكتيكية

المصدر–*The Military Balance 2014* (London: Routledge, 2014), pp. 302 .

354. :

فعلى الرغم من امتداد شواطئ بلدان مجلس التعاون، فإن قواتها البحرية ضعيفة، وبصفة خاصة في مجالات حساسة، مثل تكنولوجيا السفن المضادة للصواريخ، وقدرات إزالة الألغام. وهناك تفوق واضح لإيران في السفن التقليدية، والزوارق السريعة، وحرب الألغام أيضاً. وثمة فجوة متزايدة بين بلدان المجلس، وإيران في ما يتعلق بنظم التسلح الاستراتيجي. حيث تمتلك إيران برنامجاً نووياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متطوراً نسبياً، ما يثير شكوك بلدان المجلس في استهدافه إنتاج السلاح النووي. كما أن الغموض المحيط بهذا البرنامج يعزز قدرة إيران على الردع والتخويف (HIS,2012).

تتمتّع بلدان مجلس التعاون بوفرة اقتصادية، تؤهلها لزيادة معدلات الإنفاق العام، ومواصلة تنفيذ سياساتها الاجتماعية، والاقتصادية؛ لإرضاء مواطنيها. ويشير الجدول التالي إلى المقدرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٣.

الجدول الرقم (٢)

المقدرات الاقتصادية (دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٣)

البيان	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	عمان	البحرين
الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار أمريكي)	٧٤٨.٤	٤٠٢.٣	١٧٣.٥	٢٠٢.٤	٧٩.٦٥	٣٢.٨
النمو الاقتصادي الحقيقي (بالمئة)	٣.٨	٥.٢	٣.٠	٦.٥	٤.٢	٥.٣
عدد السكان (مليون نسمة)	٢٩	٧.٩	٤.٠	١.٩	٣.٨	١.٣
متوسط نصيب الفرد (ألف دولار أمريكي)	٥٣.٣	٦٩.٨	٧٣.٢	١٠٢.٨	٤١.٨	٣١.٨
معدلّ التضخم (متوسط السنة)	٣.٥	١.١	٢.٦	٢.٥ (نهاية السنة)	٢.١	٤.٠ (نهاية السنة)
توازن الميزانية الحكومية (بالمئة)	٦.٤	٦.٥	٣٠.٧	٩.٥	٠.٩	٣.٣-

المصدر: تقارير آب/أغسطس ٢٠١٤عن دول مجلس التعاون التي تصدرها وحدة استخبارات الإيكونوميست

يتضح من الجدول السابق، قدر حجم الاقتصاد الخليجي بأكثر من تريليون و ٦٠٠ بليون دولار أمريكي في العام، ٢٠١٣ بمعدل نمو حقيقي بلغ ٤.٦ بالمئة. وتشهد بلدان المجلس أعلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدلات لمتوسط الدخل الفردي (٦٢ ألف دولار سنوياً في المتوسط) في العالم. صحيح أن ثمة بوناً شاسعاً بين البلدان الغنية، وتلك الأقل ثراء، وأن هناك عدم عدالة في توزيع الدخل بين مواطني ومناطق هذه البلدان، إلا أن ما يخفف من الآثار السلبية لذلك هو حرية التنقل والعمل للمواطنين بين بلدان مجلس التعاون، والسياسات الاجتماعية التي تنتهجها حكومات هذه البلدان؛ لتصحيح بعض الآثار السلبية للاختلالات في توزيع الدخل. وعلى الرغم من الإنفاق العام الضخم في هذه البلدان، تحقق الموازنات الحكومية، باستثناء البحرين، فائضاً معقولاً (Lawson, 2014: 6, 13 and 20).

وفي مواجهة توازن القوى المختل لمصلحة إيران، تتمتع بلدان المجلس بتفوق حاسم، يتزايد مع الوقت، في المصادر العسكرية (الإنفاق العسكري وصفقات الأسلحة)، وتمتلك مزايا هائلة في ما يتعلق بالمعدات العسكرية المتقدمة. فقد أنفقت بلدان مجلس التعاون مجتمعة على القوات العسكرية أكثر مما أنفقته إيران بنحو خمس مرات. وأنفقت السعودية وحدها ما يزيد على ما أنفقته إيران بأكثر من أربع مرات. وقد وصل الإنفاق العسكري لبلدان المجلس مستوى غير مسبوق في العام ٢٠١٣ نحو (٨٤.٥ بليون دولار)، ما يعادل ٤٩ بالمئة من الميزانيات العسكرية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومنذ العام ٢٠٠٤ تتفوق بلدان المجلس تفوقاً كبيراً على إيران، في عدد الصفقات الدولية لشراء السلاح، واستيراد المعدات العسكرية، بالرغم من عدم وجود سياسة خليجية شرائية مشتركة (Cordesman, 2014: 208).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مجالات التعاون والاختلاف مع دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضايا الإقليمية:

تتزايد المخاطر المحيطة بدول الخليج، وتتعاظم التهديدات من حولها، سواء الخطر الإيراني، أو خطر التنظيمات المتطرفة، وحتى تقف دول الخليج لحماية أمنها الإقليمي؛ فإن فرصة التقائها تحت سقف سياسة واحدة خيار إيجابي؛ لضمان توحيد الجهود المتنوعة ضد تلك التهديدات، ولعل التحرك بصفة جامعة في شكل وحدة متناسقة سياسياً مكسب استراتيجي، قد يؤدي التفريط فيه إلى احتمال وقوع أخطار تعصف بأمن دول الخليج. وإذ أضحت عمان في موقع ربما يبدو بعيداً عن النسيج الخليجي، الذي يسعى لدرء الأخطار من حوله، فقد يؤول الاختلاف السياسي بينها وبين دول الخليج إلى أحد السيناريوهات التالية (وحدة الرصد، ٢٠١٦):

أولاً :إن المزيد من المخاوف، ومعها الإصرار الخليجي على مواجهة الأخطار المحدقة، المتمثل في السياسة السعودية الحازمة في وجه التمدد الإيراني، بالإضافة إلى أن انخفاض أسعار النفط المستمر، الذي تعتمد عليه دول الخليج في اقتصادها سيؤدي إلى احتمال حدوث اضطراب داخلي في اقتصاد دول المجلس، كل ذلك قد يدفع إلى انخراط سلطنة عمان في مزيد من العمل المشترك مع المجلس ضد الأخطار المتمثلة في إيران والتطرف، والقبول بتدابير اقتصادية مشتركة داخل المجلس؛ من شأنها المحافظة على مستوى الرفاهة الموجود في الخليج، ومع ارتباط عمان وإيران بعلاقات مميزة، فإن أي إجراء سياسي موحد لدول المجلس تجاه إيران قد لا تقبل به عمان، وهو ما قد يدفع بعض دول الخليج إلى اتخاذ مواقف جماعية بعيداً عن قبة المجلس، ولعل الجانب الاقتصادي، والأمني سيكون محل تقارب أكثر بين عمان وباقي دول المجلس، وهو السيناريو الأقرب تحقيقاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً :بعد التصعيد الأخير من السعودية، ومعها بعض دول الخليج بقطع العلاقات مع إيران، قطيعة قد تستمر طويلاً، فإن بعض دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية، تضع أولوية كبيرة للوقوف ضد المشروع الطائفي الإيراني، وما يمكن استشرافه بعد قطع العلاقات، والتصعيد الإيراني تجاه الشؤون الداخلية للخليج قد يحتم على منظومة مجلس التعاون اتخاذ موقف موحد، وبيان باسم المجلس يدين السياسات الإيرانية، إلا أن المتوقع من عُمان الابتعاد عن قرار كهذا، وقد لا تكون على إثره عمان عضواً في المجلس إن اتجه الخليج إلى الإدانة الجماعية لإيران، ولذلك ستحرص السعودية على المحافظة على كيان المجلس، والبعد عن انشقاق أحد أعضائه، وهو ما يجعل احتمالية حدوث هذا السيناريو ضعيفة.

ثالثاً :من الممكن أن تستمر علاقة سلطنة عمان بسياسات ودول المجلس كما هي عليه الآن، فما عرف عن عمان من سياسة مسالمة، ومحايدة وبعيدة عن نيران المشاكسات السياسية، وما ينعكس من جراء هذه السياسة من استقرار سياسي لعمان، لن يدفعها إلى الدخول في مناكفة، خاصة مع جارتها إيران، فعمان لا ترى نفسها دولة إقليمية لها ثقلها، وطموحاتها في المنطقة، ومن ثم قد تستمر عمان الدولة غير المندفعة والمحافظة على ود الجميع، ومنهم دول المجلس، ولهذا الوضع أثره غير الإيجابي في دول الخليج المناوئة لإيران في حال تطورت العلاقات العمانية الإيرانية، وخاصة في جانبها الاقتصادي، حيث إن بذل الجهود في حصار إيران، وكفها عن التدخل في شؤون دول الخليج قد لا يجدي كثيراً مع تطور علاقاتها مع عمان.

السياسة الخارجية العربية على وجه الإجمال، والخليجية على وجه التخصيص، ليست محكومة بفكرة مركزية متماسكة تنبثق عنها الأفكار الفرعية، وتذعن لمقتضياتها الممارسات العملية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فانفعالات صانع القرار، وردود الأفعال المبعثرة هي القوالب التي غالباً ما تُصاغ فيها سياسات الدولة العربية، وتُرسَم على هدْيها توجهاتها الكلية. والسياسة الخارجية العمانية ليست بدعاً من ذلك. ومع ذلك فإن لهذه السياسة العمانية ما يميزها عما سواها في المحيطين العربي والخليجي. وقد حرصت هي على تكريس صورتها الذهنية الشاردة عن المجموع، ولعب التاريخ والجغرافيا أدواراً محورية في تشكيل الوعي السياسي العماني: الوعي بالذات، والوعي بالآخر. وهما يلعبان أدواراً مركزية أيضاً في صياغة الخيار الاستراتيجي. عوامل عدة تفاعلت لتشكل الصورة الذاتية، ولتحدد بالتبعية ملامح الآخر في المحيط الإقليمي، وطرائق التعاطي معه(الإسماعيلي، ٢٠١٥: ٨٥).

اهتمام سلطنة عُمان بضرورة الحل السياسي للأزمة السورية منها:

أولاً: لم تكن الزيارة التي قام بها الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان، يوسف بن علوي إلى سوريا مؤخرا هي الأولى من نوعها في سياق الاهتمام العُماني بالأزمة، إنما سبقتها زيارة وزير الخارجية السوري، وليد المعلم إلى مسقط في أغسطس الماضي، وقبلها كانت زيارة رئيس مكتب الأمن الوطني السوري، علي مملوك، للعاصمة العمانية مسقط نهاية يوليو الماضي، ثم كانت زيارة رئيس الائتلاف السوري المعارض خالد خوجة، إلى مسقط في أكتوبر المنصرم(بوابة القاهرة، ٢٠١٥).

كما أعقبها قيام المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا بزيارة إلى مسقط التقى خلالها بن علوي، فيما تزامن كل ذلك الحراك مع لقاءي العاصمة النمساوية فيينا بشأن سوريا، حيث جمع الأول بين روسيا، وأمريكا، والسعودية، وتركيا ويتوسع الثاني ليضم ١٧ دولة أخرى، بينها إيران ومصر(أشقر، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: شاركت سلطنة عُمان في المشاورات التي عقدت حول الأزمة السورية في فيينا، والتي ضمت ممثلين عن ١٧ دولة ومنظمة دولية، وأنهى المشاركون في المحادثات الدولية بشأن سوريا اجتماعهم، بنقاط اختلاف، واتفاق كان أبرزها الاتفاق على نقاط تسع شكلت مبادئ عامة للحل السياسي في سوريا(جريدة الدستور، ٢٠١٥).

من هذه المبادئ وحدة سوريا، واستقلالها، وهويتها العلمانية، والحفاظ على مؤسسات الدولة، وتشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة، وضع دستور جديد، وإجراء انتخابات جديدة، وتنفيذ وقف إطلاق النار في كل أنحاء البلاد. فيما ظل الخلاف حول مصير الرئيس بشار الأسد.

ثالثاً: لم تألُ سلطنة عُمان جهداً في المحافل الدولية، في طرح المبادرات من أجل حل الأزمة السورية، ففي كلمتها أمام الأمم المتحدة، والتي ألقاها يوسف بن علوي، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين، دعت السلطنة سائر الأطراف السورية، ودول الجوار إلى دعم مهمة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لسوريا، ستيفان دي مستورا، بما يعيد الأمن، والاستقرار إلى هذا البلد، وبما يساهم في القضاء على الإرهاب الذي تمكن من إيجاد موطئ قدم له في سوريا، وما يشكله ذلك من تأثير على الأمن الإقليمي والدولي. وجددت سلطنة عُمان التأكيد على موقفها الثابت بإدانة الإرهاب بشتى صنوفه، وأشكاله مهما كانت المسببات والدوافع (بوابة القاهرة، ٢٠١٥).

وفي الوقت الذي ثمنت فيه سلطنة عُمان الجهود التي تقوم بها الدول والمنظمات الإقليمية، والدولية للتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري، فإنها طالبت تلك الدول والمنظمات ببذل المزيد من الجهود؛ لتوفير الحماية الإنسانية للشعب السوري في الداخل والخارج، مؤكدة على استمرار البرنامج الإنساني الذي تقدمه السلطنة لمساعدة اللاجئين السوريين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولأن سلطنة عُمان اعتادت على تبني مواقف دبلوماسية، تفتح مجالاً للحوار السياسي المباشر، فقد طرق الأسد أبواب "الحل العُماني" بعد سلسلة من الضغوط السياسية، وبعد بدء موسكو شن غاراتها على جماعة تنظيم الدولة "داعش" منذ ٣٠ سبتمبر الماضي، والتراجع عن الحل العسكري، والبحث عن حل سياسي بجهود دبلوماسية دولية.

حيث شكلت زيارة الأسد السرية والمفاجئة لموسكو، ما فسره محللون بأنه قلق من عدم جدوى دعم موسكو الدائم، الذي كان آخره الغارات الجوية، وقبلها ٥ استخدامات للفيتو في مجلس الأمن، وإمدادات معلنة وسريّة بالسلاح والذخيرة. ومن هنا بات المجتمع الدولي يبحث عن حل سياسي، ودبلوماسي يحقن دماء السوريين، ويحافظ على المصالح الاستراتيجية في المنطقة(الطائي، ٢٠١٥).

علاوة على ماسبق، كان السلطان قابوس بن سعيد قد تلقى رسالة شفوية من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يطلعه فيها الأخير على تطورات الأوضاع في المنطقة، ليتوج ذلك بتوجه يوسف بن علوي للعاصمة السورية؛ دمشق ويتم استقباله بحفاوة كبيرة من قبل الرئيس السوري، ليظهر مدى اهتمام السلطنة بالشأن السوري، والعمل على الخروج من المأزق الراهن.

وتنطلق استراتيجية الحياد الإيجابي في سلطنة عُمان، من مبدأ الواقعية السياسية التي تتبناها القيادة العُمانية، والتي تدرك حدود قدرتها، ومعطيات قوتها وتسعى إلى توظيفها بشكل جيد، اتساقًا مع استحقاقات موقعها الجغرافي الجيواستراتيجي، وعمقها التاريخي والحضاري، الأمر الذي جعلها تتمتع بعلاقات طيبة مع الجميع، وهو ما كفل لها مكانة متميزة على الصعيد الإقليمي والدولي(علام، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنتهج سلطنة عُمان في سياستها الخارجية إزاء أي من القضايا الصراعية، على وجه العموم، وفي محيطها الإقليمي، بشكل خاص، استراتيجية الحياد وعدم الانحياز إلى أي طرف، والحياد العُماني يستبطن القدرة على إدارة جهود التهدئة بين الأطراف المتصارعة، وإبقاء جميع قنوات الاتصال مفتوحة مع كافة الأطراف التي من شأنها المساهمة في تسوية الأزمات، والتزامها بالاضطلاع بدور الوسيط بين الفرقاء المتصارعين يتطلب اعتماد مبدأ الحياد التام في التعامل مع أي أزمة دولية، وهو ما اتضح في تحركاتها الدبلوماسية بشأن الأزمة السورية. (بوابة القاهرة، ٢٠١٥).

وباتت سلطنة عُمان محط أنظار، واهتمام إقليمي ودولي غير مسبوق لقدرتها على التدخل في حل الصراعات والملفات المعقدة بطرقها الدبلوماسية، وعلى رأسها الأزمة السورية التي دخلت عامها الخامس، بالنظر إلى أن مرتكزات الدبلوماسية العُمانية، والتي أرسى مبادئها السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، تتسم بالتخطيط بعيد النظر، وبالواقعية والفعالية، وما يؤهل السلطنة لدور الوساطة في الأزمة السورية، أنها الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تقاطع سوريا دبلوماسياً مثلما فعلت باقي دول مجلس التعاون الخليجي. وبناء على رصيد السلطنة، وخبرتها في ممارسة الدبلوماسية الهادئة الهادفة، وقبولها لدى أغلب أطراف النزاع في سوريا، تسعى السلطنة جاهدة إلى تحقيق انفراجة في الأزمة السورية والتي راح ضحيتها الآلاف، وتم تشريد، وهجرة الملايين من أبناء الشعب السوري إلى الدول العربية والغربية وهو ما خلق أزمة أخرى هي أزمة اللاجئين، التي باتت تؤرق العالم أجمع(عبد العليم، ٢٠١٥).

١. موقف عُمان من الصراع في اليمن وأثره في أمن الخليج:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرض توغل إيران الإقليمي، وتوقيعها الاتفاق النووي في لوزان، وقائع جديدةً في الإقليم، لعل أبرزها بدءُ عمليات عاصفة الحزم في اليمن بعد تشكيل تحالف عربي بقيادة السعودية لمواجهة تمدد جماعة أنصار الله (الحوثيين) المدعومة إيرانياً، ومنعها من السيطرة على اليمن. وأرست هذه الوقائع معطىً جديداً في التفكير الاستراتيجي الخليجي من جهة امتلاك زمام المبادرة، والبدء بمواجهة النفوذ الإيراني بالاعتماد على الذات، من دون الارتكاز على الاطمئنان إلى تدابير أمن الخليج الأمريكية التقليدية، وبنسج تحالفات أمنية وعسكرية مع قوى ودول إقليمية مهمة، مثل تركيا(المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٥).

لقد زال التحفظ التركي عبر تأييد واضح للعملية العسكرية، وعرض تقديم الدعم اللوجستي لها، وتحدث رئيس البرلمان التركي لأول مرة عن "التمدد الشيعي"، بينما اعتبر أردوغان إيران تهديدا للأمن والسلم في المنطقة، وإزعاجا لتركيا، والسعودية، ودول الخليج، ودعاها إلى سحب قواتها من اليمن وسوريا والعراق"، ولئن بدا الموقف التركي الجديد مدفوعا باستياء واضح من التغول الإيراني في المنطقة على حساب مصالحها ودورها، فإنه أيضا مشفوع بمحاولة استثمار لحظة التحالف العشري الذي تأمل منه تركيا لعب دور الموازن الإقليمي، فتتكئ عليه في محاولتها إعادة التوازن المفقود على محور أنقرة–طهران. وهو شعور تذكيه شهور عجاف في العلاقة مع الغرب، وخصوصا الولايات المتحدة، ويعمق من آثاره الاتفاق النووي الوشيك بين إيران ودول "٥+١"، بما يعني تهميش الدور التركي مقابل إطلاق يد طهران في ملفات المنطقة (الحاج، ٢٠١٥م).

لذا، فإن التدخل العربي في اليمن شكل خطوة لا بد منها، بعد فشل كل المحاولات بين الأطراف المتصارعة لإيجاد حل سلمي، ينهي سنوات من الأزمة التي عصفت باليمن، ويوقف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانقلاب الحوثي، بدءاً بالوساطة الأممية، مروراً بالخليجية، التي انقلبت عليها الأطراف أكثر من مرة إذ لم يعد المشروع الحوثي بعد هذه الاجتياحات مجرد كيان عقائدي، يصارع للحصول على نفوذ سياسي في اليمن، بل غدا تجسيداً حياً للمشروع الإيراني في المنطقة. وبهذا، صار الأمن القومي الخليجي في مواجهة التهديد الإيراني المباشر، ومع هذا لا يمكن تجاهل الدور الخليجي السيئ في اليمن، منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى قيام ثورة ٢٠١١ في اليمن، فقد دخلت بلدان الخليج في صميم الثورة، ودعمت علي عبد الله صالح الذي يقف الآن مع الحوثيين، ويقاتل معهم ضد حلفائه السابقين(الغيلاني، ٢٠١٥م).

ويمكن تحليل السياسة العمانية تجاه اليمن في النقاط التالية(البلوشي، ٢٠١٦): -

- قد يسهم دور عُمان بصورة إيجابية، في التوسط بين أطراف الصراع في اليمن، ولا سيما أن الحرب قد سببت دماراً كبيراً في البلاد على المستوى الإنساني والمادي، ولا يزال الوضع في تأزم، مع اشتداد القتال بين الطرفين المتصارعين، ومقتل عدد كبير من جنود قوات التحالف بما هو غير متوقع، ولربما تكون لدى دول مجلس التعاون رغبة في أن يبقي عُمان بوابة، تفتح على أطراف الصراع في اليمن، كما حدث في الحرب العراقية – الإيرانية، ودخول القوات العراقية للكويت، وغزو التحالف الدولي العراق، بعد ذلك. بمعنى آخر، أن تكون معبراً لأي مفاوضات متوقعة، لا بد منها في النهاية، فلا يمكن أن يطلب أي طرف من عمان التوسط لإنهاء الصراع، إذا كانت ضمن التحالف، وقد بات الحل السياسي هو الحل الوحيد في الأفق. فالتقارب العُماني – الإيراني كثيراً ما يثير السخط الخليجي، وبخاصة من جانب السعودية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما يدفع السلطنة إلى القيام بأدوار وساطة لتوحي لبلدان الخليج، أن تقاربها مع إيران يمكن أن يخدم الأمن القومي الخليجي.

- يتطلع بعضهم إلى استعمال عُمان لنفوذها؛ للضغط على الحوثيين؛ لتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ من دون قيد أو شرط، أو أن تقود عُمان مبادرة (مستقلة) لحل الأزمة في اليمن، بحيث تكون صدى للمشروع الأمريكي أو الإيراني. ومع هذا، لم تعلن السلطنة رسمياً عن مبادرة مستقلة تستبطن المصالح العمانية العليا، وتفتح أفقاً لتوافقات موضوعية عادلة، بعيداً من حسابات مشروعي الهيمنة الأمريكي والإيراني. ولم تبدِ موقفاً رادعاً إزاء الهجوم الحوثي على مؤسسات الدولة اليمنية، ولم تستثمر دالته على إيران، التي كانت حاضرة في جولات التفاوض تلك، للدفع في اتجاه عقلنة المشروع الحوثي.

مما سبق، تنهج السلطنة سياسة خارجية خارجة على المألوف، في المحيطين الخليجي والعربي، وقدّ شكلت علاقتها مع إيران مثالاً للسياسة الخارجية المستقلة، التي تحكمها عدة عناصر هي التاريخ، والجغرافيا، والمصالح الحيوية، وميزان القوى الإقليمي، وكون السلطنة أحد الأعضاء الفاعلين والمؤسسين لمجلس التعاون الخليجي، فقد أثرت علاقتها بإيران من دون شك، في أمن المنطقة واستقرارها، وقد زادت هذه العلاقة قوة ومتانة بعد أحداث الربيع العربي، وما ترتب عليه من تداعيات خطرة على أمن المنطقة، في وقت تعاني دول الخليج أوضاعاً داخلية حرجة على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي، ويقوم مشروع الاتحاد الخليجي في الدرجة الأولى على مواجهة التهديدات الخارجية؛ لبناء تكتل خليجي ذي ثقل استراتيجي مقابل الأطماع الخارجية، وتأتي إيران في مقدمة القوى التي تشكل هاجساً لدول المنطقة، غير أن السلطنة لا تزال رافضة هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشروع، وهو موقف استراتيجي في الدرجة الأولى، وينسجم مع التخوف العماني من فقدان السيادة، وبخاصة في ظل الحرص السعودي على الهيمنة على منظومة التعاون، كما أنُ عمان لا تشاطر دول الخليج توجسها من إيران وتالياً، فهي ترى أن تحويل إيران إلى حليف استراتيجي، وسياسي واقتصادي، أجدى من الاستمرار في معاداتها، الذي سيكون له تداعيات سلبية على أمن المنطقة واستقرارها.

علاقات التعاون بين سلطة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق:

دعمت دول المجلس الدور المحوري للأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق، كما هو موضح في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٥٤٦) الصادر بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٠٤م. كما ساندت الانتخابات التشريعية، وإقرار الدستور، والإجراءات اللاحقة لاستكمال البناء السياسي للدولة العراقية، مع دعوة جميع القوى العراقية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل أطياف العراق الأثنية والدينية كافة، دون تمييز. كما سعت دول مجلس التعاون، من خلال المشاركة في مؤتمرات الدول المانحة، ونادي باريس، واجتماعات دول الجوار، والاتصالات الثنائية، لتسريع عملية إعادة البناء الاقتصادي في العراق. وهذا الاطار، ساندت دول المجلس وثيقة العهد الدولي مع العراق الصادرة عن المؤتمر الذي عقد في شرم الشيخ بتاريخ ٤ و ٥ مايو ٢٠٠٧م، والتي تضمنت خطة خمسية تقدم دعماً مالياً وسياسياً وفنياً للعراق، مقابل أن تطبق الحكومة العراقية إصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية.

وقد عبر مجلس التعاون عن القلق البالغ من أعمال العنف والجرائم الإرهابية، بما في ذلك الاعتداء على الأماكن المقدسة ودور العبادة والعبث بمحتويات المتاحف الوطنية معتبراً ذلك تدميراً للتراث الانساني العريق. وأهاب بجميع القوى الوطنية في العراق، بكل انتماءاتها، الوقوف قلباً ويداً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واحدة أمام محاولات التفرقة والفتنة الطائفية. وأكد أن تحقيق الأمن والاستقرار في العراق يتطلب حلا سياسياً، وأمنياً، يعالج أسباب الأزمة، ويقضي على جذور الفتنة الطائفية، والأعمال الإرهابية، ويحقق المصالحة الوطنية العراقية الحقيقية، مؤيداً وداعماً لكافة الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية في هذا الشأن. وفي هذا السياق، أكد المجلس على أهمية بذل جميع الأطراف في العراق الشقيق الجهود لتحقيق مصالحة سياسية دائمة وشاملة، تلبي طموحات الشعب العراقي، وتبني دولة آمنة ومستقرة، تقوم على سيادة القانون، واحترام حقوق الانسان، لكي يعاود العراق دوره المؤازر للقضايا العربية. كما اكد المجلس استمرار دعم ومساهمة دوله في جهود التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق.

وقد أكد المجلس التزامه التام بسيادة العراق، واستقلاله ووحدة أراضيه والقيام بمسئولياته لتعزيز وحدته واستقراره وإزدهاره، ولتفعيل دوره في بناء جسور الثقة مع الدول المجاورة على أسس مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشئون الداخلية. وفي هذا الإطار، أكد مجلس التعاون دعمه لبيان وزارة الخارجية العراقية الذي عبرت فيه عن استنكارها للتصريحات الإيرانية، وأكدت أن العراق دولة ذات سيادة يحكمها أبناؤها ولن يسمح بالتدخل في شئونه الداخلية أو المساس بسيادته الوطنية.

ويرى الباحث أن سلطنة عُمان حافظت على سياستها المتوازنة ولم تنجر إلى مواقف انفعالية غير مدروسة، وهي القاعدة نفسها التي تحركت وفقها السلطنة في تعاملها مع الملف النووي الإيراني بتفاعلاته الإقليمية والدولية، وفي تعاطيها مع الأزمة السورية البالغة التعقيد والحساسية. وأثبتت الأحداث أن المنهج العلمي والتخطيط الاستراتيجي السليم، هو الضمانة الأساسية لنجاح التوجه العماني والعنوان الدائم لصناعة القرار السياسي، وهو ما يتيح فرصاً متعددة للاختيارات الصائبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتأنية والتي تتخذ بعد دراسة وتدقيق ومراجعات وافية، بفضل توجيهات حضرة صاحب الجلالة حفظه الله ورعاه. الذي أسس عمان الحديثة، في صورة براقة لتحتل مكانة تليق وتتجاوب مع الموروث التاريخي للسلطنة، ولتعيد بناء قواها وتشيد جسور علاقاتها مع الآخر وتستعيد مكانتها المتميزة كدولة مؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي، وترتقي بموقعها ودورها المحوري تدريجياً، حتى صارت السلطنة اليوم مرجعاً ومركزاً تقصده دول وزعامات العالم للمشورة، وأخذ الرأي والاستفادة من حكمة القائد والرؤية الصائبة والقراءة الواعية للأحداث، والتعرف على تجربة السلطنة في التعامل مع التحديات الخارجية المتزايدة، مع حفاظها على حيادها الإيجابي واستقلال قرارها الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

تنبثق المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية للسلطنة، من الرؤية الاستراتيجية التي وضعها السلطان قابوس، وفق أسس ومبادئ راسخة، تقوم على التعايش السلمي بين جميع الشعوب، وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية. وفي الوقت الذي حملت فيه السياسة العُمانية، داخليًا وخارجيًا، سمات الشخصية العُمانية، في هدوئها وصراحتها، واقبالها على الآخر، والحرص على التعامل الايجابي معه، فإنها حملت أيضًا رؤية واضحة، لما ينبغي ان تكون عليه العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة، وهي رؤية عبرت عن حرص السلطنة العميق على بناء أفضل العلاقات مع كل الدول الشقيقة والصديقة، وبما يعزز السلام، والأمن، والاستقرار في المنطقة، ويوفر أفضل مناخ ممكن لتحقيق التنمية والازدهار للشعب العُماني وشعوب المنطقة من حوله.

تجسد سعي الدبلوماسية العُمانية إلى ربط الأهداف الداخلية المتمثلة في ضمان الاستقرار، والامن والتنمية، والتحديث بما لا يتعارض مع الطابع التنفيذي لأهداف السياسة الخارجية العمانية، ومنطلقاتها الاستراتيجية، التي تؤكد على ضمان أمن السواحل العُمانية بجهد عُماني خالص مع عدم إنكار مصالح الدول الأخرى، وأن الدبلوماسية العُمانية أقرب إلى البرجماتية الإيجابية، التي مفادها أن صانع القرار العُماني، مهتم بمصلحة الدولة في قراراته، غير أن الوعي المصلحي هذا لا يعني التضحية بالمبادئ والقيم، فهي برغماتية إيجابية، ففي حالة مقاطعة مصر كانت المصلحة تقضي أن تقاطع سلطنة عُمان مصر؛ لكي تضمن استمرار علاقاتها مع الدول العربية، غير أن مبدأ الإبقاء على العلاقات أولى من قطعها جعل الموقف العُماني أكثر مبدئية، ومعنى ذلك أن البرغماتية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العُمانية برغماتية مبدئية، وبرغم أن سلطنة عُمان دولة محدودة الموارد الاقتصادية مع قلة عدد السكان ورغم أن موقعها الجغرافي المتميز، الذي يقع بين دول إقليمية أيديولوجية وأخرى ذات موارد محدودة اقتصادياً ولكنها ذات عدد سكاني كبير مثل الهند أو إيران، وحتى اليمن، إلا أن الدبلوماسية العُمانية كانت دائماً دبلوماسية متوازنة، تحاول أن تحافظ على مصالحها من خلال توازن إقليمي تجعل حتى الدول الكبرى جزءاً من المعادلة الإقليمية، من خلال العلاقة مع بريطانيا والولايات المتحدة.

حاولت الدراسة التثبت من صحة فرضية الدراسة الرئيسية والتي كان مفادها: "هناك علاقة ارتباطية بين سياسة الحياد التي تنتهجها سلطنة عُمان تجاه القضايا الدولية والإقليمية من جهة، وبين توثيق أواصر العلاقات العربية بشكل عام، والخليجية بشكل خاص من جهة أخرى" ، حيث تبين من خلال الدراسة أن سياسة الحياد الايجابي لسلطنة عمان تجاه القضايا الاقليمية والدولية قد كان لها الاثر الواضح على علاقات السلطنة مع الدول العربية والخليجية في ضوء الاحداث والتطورات والقضايا التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١٥، حيث بقيت سلطنة عمان خارج أطار التجاذبات الخليجية، باعتناقها سياسة الحياد الايجابي، فكانت مسقط حاضنة لحوارات طويلة الأمد بين الجانبين الايراني والأميركي في الملف النووي، وتأكّد دورها الايجابي وسيطاً فعّالاً إبان حرب التحالف السعودي على اليمن منذ ٢٦ آذار (مارس) ٢٠١٥، إذ كان المبعوثون الدوليون، والاميركيون، وممثلو أطراف النزاع من سعوديين، ويمنيين يتوافدون على السلطنة؛ لمناقشة ترتيبات وقف الحرب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج :

في ضوء ما تم عرضه في الفصول السابقة خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

- أن السياسة الخارجية العُمانية، في تعاطيها مع القضايا المفروضة ضمن ثابت الجغرافيا، قد اتسمت بالهدوء، والتأني، وبالموضوعية، وذلك لأن السلطنة قد أدركت أن موقعها الجيواستراتيجي قد حمّلها مسؤولية كبيرة، تمثلت في المساهمة بشكل رئيس في تأمين حماية مدخل الخليج العربي، الذي يعد من أهم خلجان العالم، فعلى شواطئه تقوم دول نفط الشرق الأوسط، والتي أصبحت تأخذ دوراً هاماً في صناعة العديد من جوانب السياسات الخارجية لدول المنطقة العربية.
- اتخذت عُمان سياسة خارجية ركزت كل التركيز على صيانة الأمن، والسلم في الخليج العربي، وقد تفردت في كثير من التوجهات والقرارات، الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان متفردة، بعد أن ذهبت معظم دول الخليج العربية إلى اتجاهات سياسية أخرى مختلفة. إلا أن ذلك لم يؤثر في الموقف العُماني، إذ غالباً ما كانت الدول المنازعة لها، والمختلفة معها تعود إلى الأخذ بالرأي العُماني، فحين رأت عُمان أن الهم الأمني يجب أن يكون له الأولوية بين دول الخليج رأت هذه الدول أن البعد الاقتصادي السياسي والاجتماعي هو الأهم.
- إن منهجية الحوار في الفكر السياسي العُماني قد رفضت ، دائماً ، سياسة الأمر الواقع، وتبنت وبكل اقتدار الواقعية السياسية المبدئية، دون الانحياز إلى جانب أي طرف من أطراف النزاع. وقدّمت الدبلوماسية العُمانية طروحات لحل المشكلات، التي واجهتها أو قامت حولها، تعتمد الحوار والمفاوضات المؤدية إلى السلام. وإن الحوار المباشر بين جميع الأطراف، والهيئات هو السبيل الآمن الوحيد لإنهاء الأزمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تمكنت سلطنة عُمان من أن تحقق مشاركة فاعلة، وإيجابية في تمهيد الأرضية لحل العديد من الأزمات، التي جنبت المنطقة، أو أنها كانت قادرة على تجنيبها صراعات كثيرة. وما تفجّر الكثير من الحروب في المنطقة إلا ويعود إلى رفض التوجهات العُمانية والتقليل من أهميتها؛ تلك التوجهات التي اعتمدتها القيادة العُمانية الحديثة منذ تأسيسها
- إن الأخذ بدبلوماسية الحوار حسب الفكر السياسي العُماني لا يعني اللجوء إلى الحوار بشكل مطلق، بل إلى ذلك الحوار المثمر، والإيجابي الذي يؤدي إلى نتائج جيدة. ومن هنا تأتي الدعوة العُمانية إلى ضرورة التنبه، والاستعداد، والتمكُّن مع الميل إلى الأخذ بالحوار
- عملت السلطنة، تحت حكم السلطان قابوس، على الدوام على تعزيز التوجّه العربي الإسلامي في سياستها الخارجية، فدعمت ثوابتها، وتجاوزت عن الطوارىء من المتغيرات، ونأت بنفسها عن الخوض في غمار الخلافات، والمهاترات، وردود الفعل "غير المحسوبة"، وعلى العكس عملت جاهدة؛ لتقريب وجهات النظر بين الأشقاء.
- برزت سياسة الحياد الإيجابي في مواقف عمان تجاه القضايا المختلفة، أبرزها على سبيل المثال، تمكن سلطنة عمان من الاحتفاظ بعلاقات مع طرفي الأزمة (الإيرانية – العراقية) عام ١٩٨٨، والأزمة (الكويتية – العراقية) عام ١٩٩٠. كما ظهرت سياسة الحياد في أبرز الأزمات الخليجية في اليمن، ففي الوقت الذي اجتمعت فيه دول الخليج في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، والوقوف في وجه المد الإيراني، كان القرار العماني نابعًا من سياساتها باعتماد الحلول السلمية مما يؤكد فرضية الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات :

- يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات، حول موضوع الرسالة، لتغطية النقص في الدراسات السابقة من جهة، ولاستكمال استجلاء سياسة الحياد الإيجابي العُمانية، من جهة أخرى، وكذلك لإمكانية استفادة دول أخرى من هذا المنهج العُماني، والاسترشاد به، بما يعود عليها، وعلى الآخرين بالفائدة.
- يوصي الباحث باجراء مزيد من الدراسات والابحاث التي تركز على تعزيز العلاقات العربية – العربية ، والخليجية – العربية لما لذلك من أثر على مواجهة التحديات التي توجه الدول العربية بعد ٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

المراجع العربية:

الكتب:

- أبو العلا، محمد محمود (١٩٨٨). **جغرافية إقليم عمان: سلطنة عمان والإمارات العربية،** الكويت: مكتبة الفلاح.
- التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٨٧). **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،** القاهرة، مصر.
- ثابت، أحمد (٢٠٠٧). الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، **أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين،** منشورات جامعة آل البيت، آل البيت، المفرق، الأردن.
- حمودي، هادي حسن (١٩٩٣). **الفكر السياسي العماني: من الثوابت إلى المتغيرات،** لندن: رياض الريس للكتب والنشر.
- الرمضاني، مازن (١٩٧٨م). **في التخطيط السياسي الخارجي: دراسة نظرية.** بغداد، د.ن.
- الريّس، رياض نجيب، (٢٠٠٠)، **ظفار: الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠-١٩٧٦م،** الطبعة الثانية، لندن: دار الريس.
- الرئيسي، طالب بن ميران (١٩٩٦). السياسة الخارجية للسلطنة، محاضرة الدورة الخامس عشر، **المعهد الدبلوماسي العُماني،** وزارة الخارجية، مطابع مؤسسة عُمان، سلطنة عُمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قاسم، جمال زكريا (١٩٦٨). **دولة بو سعيد في عمان وشرق أفريقيا ١٧٤١ – ١٨٦١م**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
- كيشيشيان، جوزيف، (١٩٩٦) **رؤية من الخارج: بعض مميزات السياسة الخارجية العمانية**، المعهد الدبلوماسي العماني، الدورة ١٣، وزارة الخارجية، مسقط.
- وزارة الإعلام (١٩٨٧). **عُمان في عيون العالم**، سلطة عُمان: إصدار وزارة الإعلام، مسقط.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- الرواس، فيصل بن سعيد (٢٠٠٥). **السياسية الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من ١٩٧٠–٢٠٠٠**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الشنفري، أحمد سالم (١٩٩٥). **سياسة عُمان في عهد السلطان قابوس**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- الوهيبي، حمود بن عبد الله (٢٠١٢). **أثر الواقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

البحوث المنشورة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإسماعيلي، أحمد (٢٠١٤). العلاقات العمانية – الإيرانية وتأثيرها في الاندماج الخليجي. **مؤتمر مجلس التعاون الخليجي**، السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الدوريات والمجلات والدوريات:

- الإسماعيلي، أحمد (٢٠١٥). التعددية الإثنية و اللغوية و الدينية في عمان و علاقتها بالاستقرار السياسي. **المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات**، عمران للعلوم الإجتماعية و الإنسانية العدد ١١، المجلد الثالث.
- سليم، محمد السيد، (١٩٨٩) تخطيط السياسة الخارجية المصرية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٩٨، أكتوبر.
- القطاطشة، محمد حمد، والحضرمي، عمر حمدان (٢٠٠٧). الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، **المنارة**، ١٣، (٤).
- مبيضين، مخلد (٢٠٠٥). محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٣، **المنارة**، المجلد ١٣، العدد ٤.

المواقع الإلكترونية:

- الإبراهيم، بدر، (٢٠١٥)، كتابات في فهم السياسة العُمانية، موقع الخبر، نقلا عن الموقع: **https://www.alkhabarnow.net** .
- إدريس، محمد السعيد، (٢٠١٣)، إشكاليات الاتحاد الخليجي وتحديات ما بعد قمة الكويت، المركز العربي للبحوث والدراسات،/**http://www.acrseg.org**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أشقر، طارق، (٢٠١٥)، حراك عماني متتابع نحو تسوية الأزمة السورية، الجزيرة نت، نقلا عن الموقع: **http://www.aljazeera.net/.**
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (٢٠١٢) التعاون الاقتصادي، مسيرة العمل الاقتصادي المشترك، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١،نقلا عن الموقع: **http://www.gcc-sg.org**
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (٢٠١٢) التعاون الاقتصادي، الاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١، نقلا عن الموقع: **http://www.gcc-sg.org**
- أورينت فيجن، (٢٠١٥)، أخطر دراسة لأورينت فيجن عن إعادة تأهيل الأسد-١:تباينات دول الخليج، نقلا عن الموقع: **http://orient-news.net/ar/news_show**
- باحجاج، عبدالله عبدالرزاق (٢٠١٤). الثقة الكاملة بين مسقط وطهران وأبعادها الداخلية والإقليمية، صحيفة الوطن، ١٧ مارس **http://alwatan.com/details/9701**
- بن يوب، لطيفة، (٢٠١٥) التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، نقلا عن الرابط: **9icief.sesric.org/.../(3)%20-%20133%20**
- بوابة القاهرة، (٢٠١٥)، الأزمة السورية والدبلوماسية العُمانية مؤشرات ودلالات، نقلا عن الموقع: **http://www.cairoportal.com/.**
- جريدة الدستور، (٢٠١٥)، الأزمة السورية والدبلوماسية العُمانية.. "مؤشرات ودلالات"، نقلا عن الموقع: **http://www.dostor.org/.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الجهوري، سالم بن حمد (٢٠٠٩). الدبلوماسية العمانية تنتهج الهدوء والحكمة، نقلا عن الرابط: **http://www.s-oman.net/avb/showthread.php?t=449952**
- الحاج، سعيد، (٢٠١٥)، موقع تركيا في المحاور الإقليمية ما بعد عاصفة الحزم، الجزيرة نت، نقلا عن الموقع: **http://www.aljazeera.net** .
- الحدث برس – وكالات (٢٠١٥). لهذه الأسباب لم تشارك سلطنة عمان بـ (عاصفة الحزم)، نقلا عن الرابط: **http://alhadathpress.net/**
- الخراشي، سليمان بن صالح، (٢٠١٤)، ثقافة التلبيس (٣) : مصطلح (الحياد)، نقلا عن الموقع: **http://www.saaid.net/Warathah/Alkharashy/m/39.htm**
- الراية، (٢٠١٥). ٢٣ يوليو.. علامة فارقة في تاريخ عمان، نقلا عن الرابط: **http://www.raya.com/Mob/GetPage**
- السعدون، واثق محمد (٢٠١٣). التوجهات المعاصرة للسياسة الخارجية العُمانية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل: نقلا عن الرابط: **http://hekaaitnfar.blogspot.com**
- سعيد، بسمة مبارك، (٢٠١٤)، قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن الموقع: **http://studies.aljazeera.net/.**
- سعيد، عبد الرحيم (٢٠١٣). ما هي فرص اقامة اتحاد خليجي؟، لندن، بي بي سي، نقلا عن الرابط: **http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2013/12/**
- الشمري، عبدالله (٢٠١٥). سلطنة عمان الخليجية وما نأمل، نقلا عن الرابط: **http://www.alyaum.com/article/4091446**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صوت فتح الإخباري، (٢٠١٥) سلطنة عمان وعاصفة الحزم، نقلا عن الرابط: **http://www.fateh-voice.net/arabic/?Action=PrintNews&ID=38947**
- الضالع نيوز، (٢٠١٥)، ما وراء إنشقاق «سلطنة عُمان» عن تحالف عاصفة الحزم والأمل؟، نقلا عن الرابط: **http://addalinews.com/Print/279559**
- الطائي، قتادة، (٢٠١٥)، الأسد يلتمس "الحل العُماني" مجدداً.. هل تعود "جنيف" للواجهة، الخليج اون لاين، نقلا عن الموقع: **http://alkhaleejonline.net/.**
- طرابلس- (أ ف ب).(٢٠١٦) رئيس حكومة الوفاق الليبية المكلف فايز السراج يلتقي حفتر، نقلا عن الرابط: **http://www.alquds.co.uk/?p=474296**
- طرابيك، أحمد عبده (٢٠١٤). سلطنة عمان وسياستها الخارجية الهادئة، نقلا عن الرابط: **http://pensandbooks.com/article.php?id=1193**
- عبد العليم، السيد، (٢٠١٥)، هل تحقق الدبلوماسية العمانية الهادئة اختراقا في الأزمة السورية؟، موقع الوطن، نقلا عن الموقع: **http://alwatan.com/.**
- العبد القادر، خالد شمس، (٢٠١٥)، التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن الموقع: **http://studies.aljazeera.net/.**
- علام، مصطفى شفيق، (٢٠١٥)، نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية مغلقة، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلا عن الموقع: **http://rawabetcenter.com/ .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الغيلاني، عبد الله، (٢٠١٥)، عُمان وعاصفة الحزم، الجذور التاريخية والدلالات الاستراتيجية، ورقة قدمت إلى: مؤتمر الخليج والتوجهات الاستراتيجية بعد عاصفة الحزم، إسطنبول، نقلا عن الرابط: **http://www.alfalq.com/?p=7402**
- اللواتي، صادق حسن (٢٠١٥). التوجهات السياسية العمانية، نقلا عن الرابط، **sadiqalawaty/posts**
- المحرمي، زكريا بن خليفة (٢٠١٤) السياسة العمانية المعاصرة ... المبادئ والتحديات، نقلا عن الرابط: **http://www.drzak.net/index/?p=223**
- محمد رياض حمزة، (٢٠١٦) آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي، مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، نقلا عن الموقع: **http://omandaily.om/** .
- مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، (٢٠١٥)، التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع الحالي والرؤى المستقبلي، المجلد الثاني، العدد٢، نقلا عن الموقع: **./http://www.derasat.org.bh**
- المركز العربي للأبحاث، (٢٠١٥) تقرير عن ندوة (الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية)، نقلا عن الموقع: **http://www.dohainstitute.org/** .
- مُسند للأنباء. (٢٠١٦). سياسة العزف المنفرد.. "مسقط" اهتمام بالأجانب وصمت تجاه اليمنيين، نقلا عن الرابط: **http://www.mosnad.com/news.php?id=6471**
- النجار، منى (٢٠٠٩)، جيران عمان يشعرون بالقلق من علاقاتها مع ايران، مقالة منشورة في صحيفة نيويورك تايمز (الأميركية)، بتاريخ١٦ أيار/ مايو ، ترجمة: سعود العامري،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المعلومات متاحة في الشبكات المتصلة (الانترنيت) على الرابط: **http://omanh.blogspot.com/2010/01/blog-post.html**
- النجم الثاقب، (٢٠١٦) هل ستنجح سلطنة عمان أن تخرج السعودية من مقبرة اليمن؟، نقلا عن الرابط: **http://www.nthnews.net/201609/**
- وحدة الرصد، (٢٠١١)، مسار الاختلاف بين عُمان و مجلس التعاون الخليجي.. إلى أين؟، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، نقلا عن الرابط : **http://www.fikercenter.com/ar/p/about**
- وزارة الخارجية العمانية، ٢٠١٦، نقلا عن الموقع الرسمية للوزارة: **https://www.mofa.gov.om/?p=424**

المراجع الأجنبية:

- IHS Jane's, (2012). **Strategic Weapon System**, Iran. Sentinel Security Assessment, The Gulf States.
- Lawson,(2014) **Transformations of Regional Economic Governance**, the Gulf Cooperation Council.
- Lefebvr, Jeffery A., (20101). **Oman's Foreign Policy in the Twenty-First Century**, Middle East Policy, Vol. XVII, No. 1, Spring.
- Valeri ,Mark,(2014). **Oman's Mediatory Efforts in Regional Crises**, Norwegian Peacebuilding Resources Centre, March.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (١)

الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

الإمبراطورية العُمانية

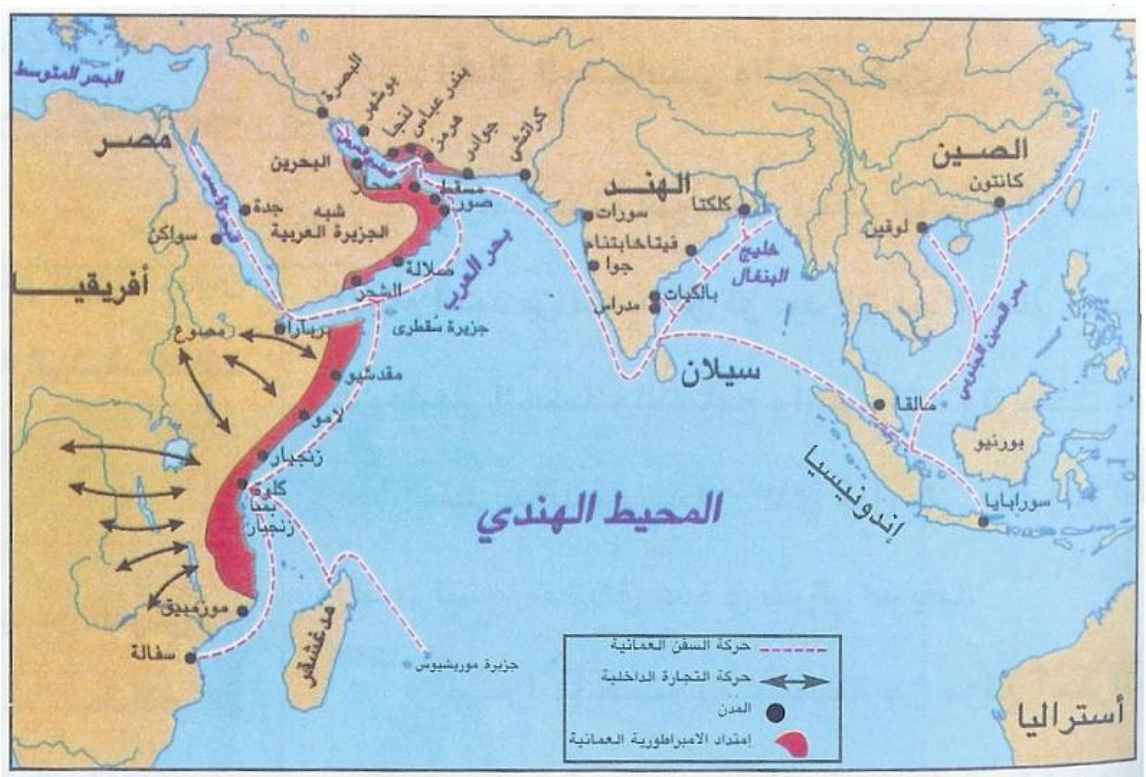

شكل (٦) الإمبراطورية العمانية في عهد السيد سعيد بن سلطان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com